معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني
(ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المراقب
الإقتصادي و الإجتماعي

الربع الثاني 2005

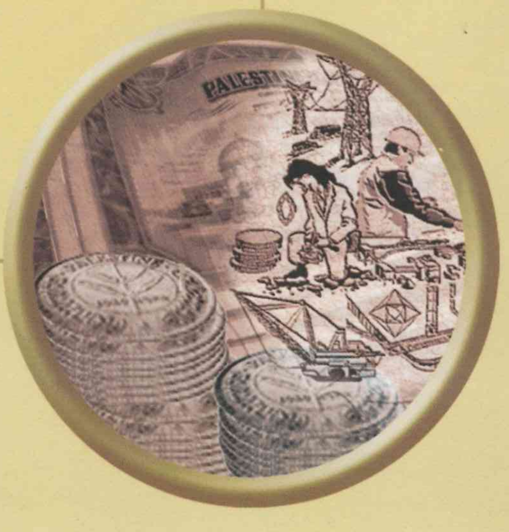

العدد (2)
آب/اغسطس 2005

تقديـــــــــم

تلقى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وشركائه في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ردود فعل ايجابية وترحيبا حارا بإصدار المراقب الاقتصادي الربعي الأول، لما احتواه من معلومات موجزة، ومفيدة، وجديـدة حـول الوضـع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني. وقد شكل هذا الترحيب حافزا جديدا لإنتاج العدد الربعي الثاني بدون تـأخير، ولتـضمينه العديد من الإضافات والتحسينات بما يلبي حاجة واهتمام دائرة أوسع من القراء. كما كرسنا جهدا إضـافيا لتطـوير تحليـل الإحصاءات والمعلومات توخيا لبلوغ أعلى درجات الوضوح، وتسهيل وصول المعرفة إلى أوسع دائرة من القراء والمهتمين.

يتضمن هذا العدد تحليلا لجميع الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي أصدرها الجهاز المركـزي للإحـصاء الفلـسطيني خلال الربع الأول من العام 2005، إضافة إلى التقارير الصادرة عن مؤسسات أخرى ذات علاقة. كمـا يتـضمن التقريـر تحليلا للطلب على الوظائف كما وردت في الصحف المحلية، والتشتت في أسعار صرف العملات الرئيسية الثلاث المتداولـة في السوق الفلسطينية ومتابعة للتغير في أسعار بعض المواد الاستهلاكية. هذا بالإضافة إلى رصد المعلومات حول انتهاكـات حقوق الإنسان من قبل سلطات الاحتلال ومن جهات أخرى، بما في ذلك جرائم الشرف و ضحايا الفلتان الأمني.

وبمناسبة صدور هذا العدد، نتوجه بالشكر لكل من أسهم في إنجازه وخصوصا رؤساء وأعضاء فريق البحث المـشترك فـي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وفي معهد ماس.

لؤي شبانه	سمير عبد الله
الرئيس	المديـر العـام
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

المحتويـــــــــــات

قـائمة الجـداول

قائمة الأشكال البيانية

التعاريف والمصطلحات

باقي الضفة الغربية: الضفة الغربية باستثناء القدس.

القدس: ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلال عام 1967.

الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

الدخل القومي الإجمالي: يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين.

الدخل القومي الإجمالي المتاح: الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية أو للادخار. ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافا إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: الأفراد الذين يعملون من داخل القوة العاملة، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر, والعاملين لحسابهم، بالإضافة إلى العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال, وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل, وقاموا بالبحث عنه.

القوة العاملة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

الأرقام القياسية لسعر المستهلك: هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى.

متوسط الأجور: تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

كثافة المسكن: عدد الأفراد في الغرفة.

معدلات الالتحاق: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة خلال العام الدراسي على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

العمر الوسيط: هو العمر الذي يقسم المجتمع المبحوث إلى قسمين متساويين، أي أن نصف النساء اللواتي تزوجن في العام 2004 كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو أقل منه، والنصف الآخر كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو تزيد عنه.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى**.**

إنفاق الأسرة: يشمل إنفاق الأسرة النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم, والضرائب والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة: ويتكون من مجموع النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل، والسلع التي يتم استهلاكها من إنتاج الأسرة الذاتي والقيمة التقديرية لبدل الإيجار للمسكن المالك.

معدل الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة).

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

ملخص تنفيذي

السكان: بلغت تقديرات عدد الفلسطينيين في العالم نحو 10 ملايين شخص في منتصف العام 2005، يقيم أكثر من نصفهم بقليل في الشتات. وبلغ عدد سكان الضفة الغربية نحو 2.372 مليون وغزة 1.390 مليون.

الزواج والطلاق: ازداد معدل الزواج الخام في العام 2004 مقارنة بالعام 2003. غير أنه شهد تراجعا في معدل الطلاق الخام في الضفة الغربية, وثباتا في قيمته في قطاع غزة مقارنة بالعام الذي سبقه.

البنية التحتية: استمر الارتفاع في عدد رخص الأبنية الصادرة خلال الربع الأول من العام 2005. كما ارتفع مجموع مساحات الأبنية المرخصة بنسبة 24.8%. وارتفعت كذلك كمية الاسمنت المستوردة للأراضي الفلسطينية بنسبة 33.4%. استوردت الضفة 65% من تلك الكمية، فيما استورد القطاع 35%.

الفقر: تقع 67% من الأسر الفلسطينية في الأراضي تحت خط الفقر وفقا لما صرحت به الأسر عن دخلها في الربع الأول من العام 2005. وأفادت 58% من الأسر أنها خفضت نفقاتها. وأفادت 54% من الأسر بأن دخلها بات أقل من نصف ما كان عليه قبل الانتفاضة. وتلقت 35% من الأسر في الأراضي الفلسطينية مساعدات اجتماعية خلال الربع الأول 2005.

إنفاق الأسرة واستهلاكها: بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري 535 ديناراً أردنياً، منخفضاً بنسبة 2.2% عن العام 1998. فيما بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري 601 دينار.

قوة العمل: انخفضت نسبة المشاركة في قوة العمل في الأراضي الفلسطينية بشكل طفيف خلال الربع الأول من العام2005 لتصبح 39.7%. فيما ارتفع معدل البطالة إلى 26.3%، على الرغم من ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل بنحو 11 ألف عامل. وارتفعت نسبة العاملين بأجر في المنشآت الاقتصادية. وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل بشكل ملحوظ بعد انتهاء موسم الزيتون الجيد في الربع السابق. كما ارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى في التشغيل. وتراجعت مشاركة النساء في قوة العمل في الربع الأول لتصل إلى 12.1% مقارنة بـ 14.6% في الربع السابق.

إعلانات الوظائف الشاغرة: بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة خلال الأشهر آذار، ونيسان وأيار 1073 وظيفة. وقد شكلت إعلانات القطاعين الخاص والأهلي حوالي 64% من تلك الإعلانات.

التعليم: بلغ عدد الطلبة في التعليم المدرسي حوالي 1045 ألف طالب وطالبة في العام الحالي. ويشكل هذا العدد زيادة بنسبة 2.6% مقارنة بالعام الذي سبقه. واستمر الانخفاض في معدلات التسرب، وتحسن معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الفلسطينية. وما زال معدل الكثافة الصفية مرتفعا (35 طالباً في الشعبة).

الثقافة: تظهر البيانات ضعفاً كبيراً في الأنشطة الثقافية في الأراضي الفلسطينية وضآلة ملفتة للنظر في عدد المؤسسات الثقافية. وتتركز الأنشطة الثقافية في وسط الضفة (مدينة رام الله تحديداً) وفي مدينة غزة.

الحسابات القومية: بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1053 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2005 مرتفعاً بنسبة 1.9%، وساهم فيه قطاع الخدمات بالنسبة الأكبر, والتي بلغت 35.8%. وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4% عن الربع السابق.

التضخم: بلغت الزيادة في متوسط أسعار السلع في الأراضي الفلسطينية 1.9%. وكانت الزيادة في متوسط الأسعار في الضفة الغربية هي الأعلى. وانخفض سعر صرف كل من الدينار والدولار مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.2% و2.1% على التوالي. وتراجعت القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار. ويلاحظ أن مستوى أسعار المواد الغذائية والخدمات أعلى بشكل عام في القدس منه في باقي الضفة الغربية. وأن الأسعار أدنى في غزة منها في الضفة الغربية.

المالية العامة: شهد الربع الأول من العام 2005 انحرافات كبيرة بين البيانات الفعلية والتقديرية في العديد من بنود الموازنة. إذ انخفضت الإيرادات الفعلية عما قدر لها بنسبة 4.6%. وانخفضت النفقات العامة بنسبة 31.7% عن المقدر. وقد انخفضت جميع بنود الإنفاق تقريباً باستثناء صافي الإقراض. وتم تقدير بند التمويل الخارجي بمبلغ 290.5 مليون دولار، فيما بلغ صافي التمويل (-27 مليون دولار). ويرجع ذلك الارتفاع في حجم التسديدات لبند المتأخرات بنحو 100 مليون دولار عن المقدر.

قطاع السياحة: ارتفع عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية بمقدار ثلاثة فنادق ليبلغ عددها 83 فندقاً. كما ارتفع عدد نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية بنسبة 1.8%. وارتفع عدد غرف الفنادق بواقع 41 غرفة.

المصارف: بلغ إجمالي الودائع في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية 3992.5 مليون دولار مرتفعةً بنسبة 0.8%. وتوزعت الودائع بواقع 76.2% في باقي الضفة الغربية و23.8% في قطاع غزة. وشكلت الودائع الجارية 35.3% من إجمالي الودائع في باقي الضفة الغربية و 35.7% في قطاع غزة. وارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 11.6%.

التشتت في أسعار صرف العملات: تبين أن مقدار التشتت في قيمة الدولار مقابل الشيكل كانت الأقل مقارنة مع مقدار التشتت في كل من الدينار واليورو. كما تبين انخفاض مقدار التشتت في فلسطين مقارنة بإسرائيل.

سوق الأوراق المالية: ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 150.4%، وبلغت قيمتها حوالي 445 مليون دولار. وارتفع عدد الصفقات بنسبة 118.4%. كما ارتفع مؤشر القدس بنسبة 117.5% خلال الربع الأول 2005.

البيئة القانونية: عانت الأراضي الفلسطينية من ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى السلاح. وأظهرت التقييمات تحسنا في حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2004 في معظم المجالات باستثناء حق المواطن في الأمان على شخصه. وتم تنفيذ عقوبة الإعدام بأربعة محكومين في غزة. كما حظيت قضية ما يدعى باسم "جرائم الشرف" والتي قدر عددها ب 20 حادثة قتل ، باهتمام خاص في الربع الأول من العام. وتراجع نشاط المجلس التشريعي خلال الربع الأول من العام 2005، إذ لم يصدر سوى قانون واحد. كما شرع المجلس بإجراءات إقرار 11 مشروع قانون خلال هذا الربع.

الإجراءات الإسرائيلية: أدت سياسات الإحتلال إلى سقوط 95 شهيداً (36 في الضفة و59 في غزة)، وكان من بين الشهداء 30 طفلاً. كما أصيب 386 جريحاً. وتم تجريف 2278 دونماً ومصادرة 2040 دونماً لغرض الجدار الفاصل. ودمر الاحتلال نحو 1464 منزلاً. وأضرت إجراءاته بـ 1236 منشأة.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المـؤشـــــر	1999	2000	2001	2002	2003	2004	الربع الأول 2005
الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4883.4	4619.2	4325.7	4169.3	4010.8	4131.2	1052.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (دولار)	1617.2	1466.4	1311.2	1203.4	1184.8	1217.8	303.6
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار).	4786.6	4574	4371.8	4284.8	4128.1		
الاستثمار الكلي (مليون دولار).	2162.4	1507.7	1186.2	727.2	1126.3		
الإنفاق الحكومي (مليون دولار).	1062.2	1162.2	1326.1	1222.9	1127.2		
صافي التجارة الخارجية (مليون دولار).	-3127.9	-2624.7	-2550.3	-2050.1	-2487.1		
إجمالي الواردات.	4081.7	3513.9	3155.5	2615.1	2929.9		
إجمالي الصادرات.	953.8	889.1	605.2	565	442.8		
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار).	5842.6	5426.5	4817.4	4570.7	4372.5		
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي - بالأسعار الثابتة (دولار).	1934.8	1722.7	1460.3	1319.3	1291.6		
عدد العاملين (ألف شخص).	588.3	597	508.1	487.1	590.7	604	586
العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص).	453.6	480	438.5	436.9	533.4	550	526
العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص).	134.7	117	69.6	50.2	57.3	54	60
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%).	41.6	41.5	38.7	38.1	40.4	40.5	39.7
معدل البطالة (%).	11.8	14.1	25.5	31.3	25.6	26.8	26.3
معدل التضخم (%).	5.54	2.8	1.23	5.7	4.4	3	1.9
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%).	21	32	44	60	72	**61	67
الإيرادات العامة (مليون دولار)* .	1136.2	1363.9	1092	392.34	676.24	[1]947.3	252.4
النفقات العامة (مليون دولار)* .	1215.81	1386.15	1254	1082.7	1156.86	1511.59	379
الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار)*	-314.61	-422.25	-966.9	-690.63	-480.62	-564.29	-126.6
الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار)*	-79.61	-22.25	-162	-171.66	42.8	-22.01	-153.8
المساعدات الخارجية الفعلية المقدمة (مليون دولار).	523.9	559.2	1045.8	966.1	1045.5		
الدين العام (مليون دولار).	286.62	391.85	839.72	887.24	914.07	1257	1257
الودائع في المصارف (مليون دولار).	2832	3470.13	3398.81	3430.1	3624.39	3957.76	3992.54
التسهيلات الائتمانية من المصارف (مليون دولار).	1005.46	1346.25	1220.56	950.25	1065.70	1420.33	1584.59

* البيانات المتعلقة بالمالية العامة والتي تخص السنوات (95-2001) تختلف في منهجية إعدادها عن البيانات المتعلقة بـالأعوام (2002-2004)، وذلـك بـسبب اخـتلاف المصادر. وبالتالي لا يمكن إجراء المقارنات بين بيانات الفترتين.

** الربع الرابع 2004.

1- الظروف الديمغرافية والسكانية

1-1 الفلسطينيون بعد 57 عاما على النكبة

في 15 أيار من العام الحالي مر 57 عاما على النكبة الفلسطينية، والتي نتج عنها تشريد نحو 800 ألف فلسطيني عن ديارهم في العام 1948 وتحولهم إلى لاجئين، وقيام دولة إسرائيل على 78% من فلسطين التاريخية. وقد تركت النكبة آثارها على الوضع الديمغرافي للشعب الفلسطيني، وما زالت.

قدر الجهاز المركزي الفلسطيني عدد الفلسطينيين في العالم بنحو 10 ملايين شخص في منتصف عام 2005، يقيم أكثر من نصفهم بقليل في الشتات (خارج أراضي فلسطين الانتدابية). ويتركز الفلسطينيون خارج فلسطين في الأردن (حوالي 3 ملايين شخص)، وفي سوريا ولبنان حوالي (0.9 مليون)، ويتوزع الباقي على مختلف الدول العربية الأخرى ودول العالم. ويقيم على أرض فلسطين التاريخية حوالي 4.862 مليون شخص، يتوزعون بين الضفة الغربية (2.372 مليون)، بما فيهم 247 ألف فلسطيني يقيمون في ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل إليها بعد حرب حزيران 1967. وغزة (1.390 مليون) وداخل الخط الأخضر (1.1 مليون).

شكل 1: توزع الفلسطينيين حسب مكان الإقامة، نهاية عام 2004

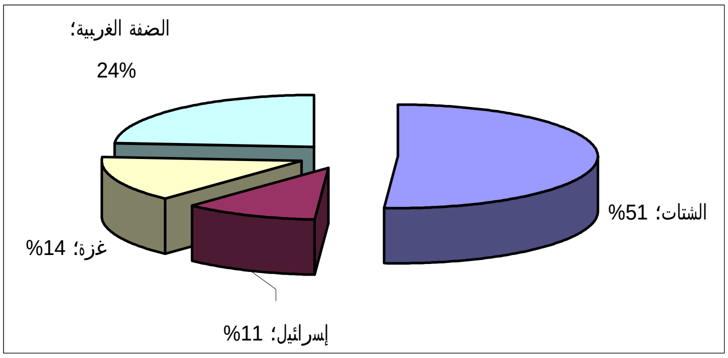

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. تقرير خاص بالذكرى السابعة والخمسين للنكبة. رام الله- فلسطين.

يشكل اللاجئون الفلسطينيون (حسب تعريف وكالة الغوث- الاونروا، أي الفلسطينيون الذين تركوا ديارهم في العام 1948) نحو نصف العدد الإجمالي للفلسطينيين. ويشكل اللاجئون ونسلهم حوالي 43% من فلسطينيي الضفة والقطاع، وحوالي 16% من الفلسطينيين الذين ظلوا في وطنهم داخل الخط الأخضر.

ويشكل الفلسطينيون أكثر من 45% من المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية. أي ما زال الفلسطينيون يشكلون قوة ديمغرافية مهمة في فلسطين بعد ما يزيد على قرن ونصف القرن على بدء الاستيطان الصهيوني فيها، وما رافقه من تشريد للفلسطينيين وإتباع سياسات طاردة لهم، وجاذبة لليهود. وتشير الإسقاطات السكانية إلى احتمال تحول الفلسطينيين في فلسطين التاريخية على المدى المنظور (حوالي العام 2020) إلى أغلبية من جديد, وذلك بسبب الزيادة السكانية الطبيعية العالية عند الفلسطينيين، ونضوب مصادر الهجرة الواسعة عند اليهود. وتشكل هذه المعطيات دوافع مهمة للسياسة الإسرائيلية في هذا المجال.

2-1 الزواج والطلاق في الضفة والقطاع:

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أواسط العام الحالي بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) الخاصة بالعام 2004، ومن بين ابرز المعلومات التي احتوت عليها البيانات الآتي ذكره:

بلغ عدد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية 27,634 عقدا في العام 2004، (56% منها في الضفة و44% في غزة). وتظهر البيانات تراجعا في أعداد عقود الزواج في الضفة الغربية خلال سنوات الانتفاضة الأولى.ثم عاود الإرتفاع خلال العامين 2003-2004 إلا انه مازال أقل من المستوى الذي كان عليه قبل الانتفاضة. أما في القطاع فقد استمر عدد عقود الزواج في الزيادة على امتداد الفترة 1997-2005، ُ)انظر شكل 2).

شكل 2: عقود الزواج المسجلة في الضفة والقطاع، 1997-2004

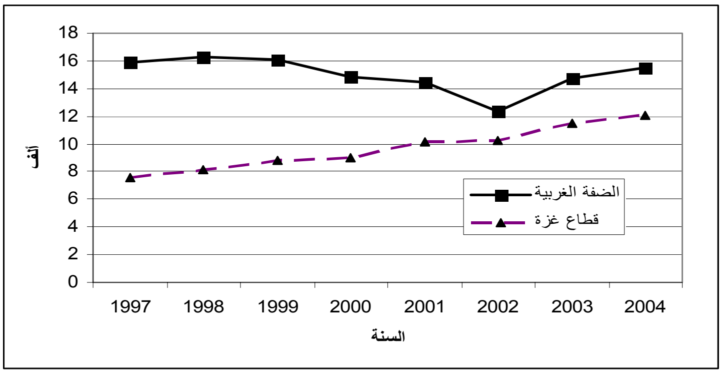

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 2004، نقلا عن الصحيفةالالكترونية للجهاز.

وتظهر البيانات زيادة في معدلات الزواج الخام(عدد عقود الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام) في الأراضي الفلسطينية. اذ بلغ هذا المعدل 7.6% في العام 2004 مقارنة مع 7.5% في العام السابق. على أن هذا المعدل ما زال أدنى من مستواه عشية الانتفاضة. أما على المستوى الجغرافي فقد حدث تزايد مضطرد في معدل الزواج الخام في غزة على امتداد الفترة 1997-2004. اما في الضفة فإن المعدل هبط خلال 1997-2002، ثم عاد للارتفاع في العامين اللاحقين (لاحظ شكل 3). ويلاحظ أن معدل الزواج الخام في الضفة أدنى بكثير من مستواه قبل الانتفاضة.

شكل 3: معدلات الزواج الخام في الضفة والقطاع، 1997-2004

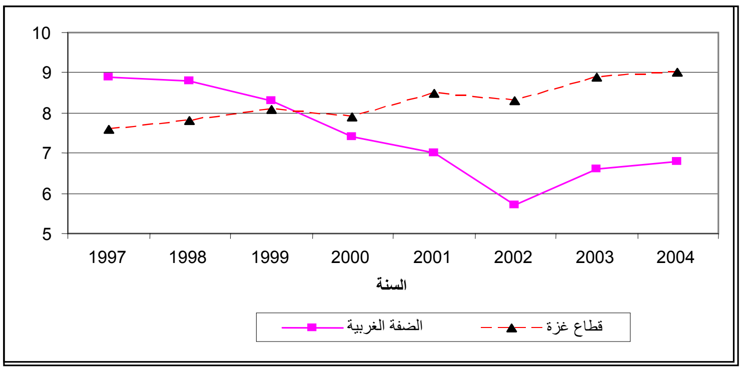

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 2004، نقلا عن الصحيفةالالكترونية للجهاز.

وتظهر البيانات استمرار انتشار الزواج المبكر في الأراضي الفلسطينية و بخاصة بالنسبة للإناث. إذ بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للنساء اللواتي تزوجن في العام 2004 في الضفة والقطاع 19.3 سنة (19.5 سنة في الضفة و19.1 في غزة). بينما بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 24.6 سنة (25.1 في الضفة و24.0 في غزة). أما حسب المحافظات فقد سجل العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث أدنى مستوى له في محافظة شمال غزة (18.2 سنة) وأعلى مستوى له في محافظة أريحا (20.4 سنة). وبالنسبة للذكور فقد كان أدنى مستوى له في محافظة شمال غزة (22.7 سنة) وأعلى مستوى له في محافظة طولكرم (26.7 سنة). وفي السياق نفسه تظهر البيانات أن 3.3% من الفتيات اللواتي عقد قرانهن في العام 2004 كان عمرهن أقل من 15 سنة .

وتظهر بيانات الطلاق ارتفاعا قليلا في عدد حالات الطلاق في الأراضي الفلسطينية في العام 2004 مقارنة بالعام الذي سبقه، إذ بلغ عدد حالات الطلاق 3961 حالة في العام 2004 (3909 حالة طلاق في العام 2003).

أما بالنسبة لمعدل الطلاق الخام(عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام) فإن الشكل 4 يظهر تراجعا في قيمة هذا المعدل في الضفة في العام 2004 مقارنة بالعام الذي سبقه، وثباتا في المعدل في غزة. ويلاحظ أن معدلات الطلاق الخام في غزة أكبر منها في الضفة.

شكل 4: معدلات الطلاق الخام في الضفة وغزة، 1997-2004

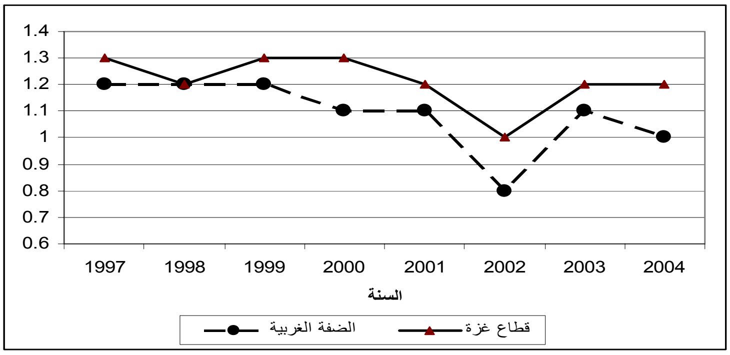

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 2004، نقلا عن الصحيفةالالكترونية للجهاز.

وتبين حالات الطلاق المسجلة أن معدلات الطلاق الخام بلغت أعلى مستوى لها في محافظة رام الله والبيرة (1.7 حالة طلاق لكل ألف من السكان)، وأدنى مستوى لها في محافظتي القدس وبيت لحم (0.7 حالة طلاق لكل ألف من السكان). وتظهر بيانات الطلاق أن 28% من المطلقات في العام 2004 تقل أعمارهن عن 20 سنة، وهو ما يدعم الاستنتاج بأن الزواج المبكر هو أحد الأسباب المهمة وراء الطلاق في الأراضي الفلسطينية.

2- البنية التحتية

2-1 رخص الأبنية

يمكن مقارنة إحصاءات رخص الأبنية الربعية بطريقتين؛ الأولى يتم بموجبها مقارنة التغير بين ربعين متتاليين، ومثال ذلك التغير في عدد رخص الأبنية بين الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005. وقد اتبعنا تلك الطريقة في العدد السابق من

المراقب ألربعي. أما الطريقة الثانية، فيتم من خلالها مقارنة التغير في المؤشرات بين ربع سنة ما والربع المناظر له في العام السابق، مثلاً مقارنة تبدل أعداد رخص البناء بين الربع الأول 2004 والربع الأول 2005.

على الرغم من أهمية الطريقة الأولى في رصد التغيرات الحاصلة على رخص الأبنية بين ربعين متتاليين، إلا أن تلك الطريقة لا تأخذ في الاعتبار التأثير الكبير للعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس في المؤشرات الرئيسية في قطاع الإنشاءات. إذ يلاحظ المتتبع للإحصاءات المتعلقة بقطاع الإنشاءات بشكل عام وبرخص الأبنية تحديداً تزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال فصل الصيف (أي خلال الربعين الثاني والثالث). بينما يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال فصل الشتاء (أي خلال الربعين الأول والرابع). وقد ارتأينا أن نقوم في العدد الحالي من المراقب ألربعي باستخدام الطريقة الثانية، والتي سيتم بموجبها إجراء المقارنة بين بيانات الربع الأول 2005 والربع الأول من العام 2004. وذلك في مسعى إلى تحييد المؤثرات الموسمية وعوامل الطقس.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الأول من العام 2005 بنسبة 12% مقارنة بذات الربع من العام 2004، لتصل إلى 1267 رخصة. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الرخص الصادرة خلال الربع الأول 2005 لا يشكل سوى 66% من عدد الرخص الصادرة خلال الربع الأول من العام2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد استحوذت رخص الأبنية الجديدة على أكثر من 62% من إجمالي الرخص الصادرة في الربع الأول 2005. بينما شكلت رخص الإضافات الجديدة لمبانٍ مرخصة نحو 18.7% من إجمالي الرخص.

وبلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول 2005 حوالي 546.8 ألف متر مربع. وبالمقارنة مع مساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول من العام السابق، يلاحظ حدوث زيادة كبيرة بلغت نسبتها نحو 24.8%. إلا أن المساحة المرخصة تظل أقل من مثيلتها في الفترة نفسها من العام 2000، والتي بلغت في حينه نحو 661.8 ألف متر مربع.

وتوزعت مساحات الأبنية المرخصة إلى مساحات جديدة (476.3 ألف متر مربع)، ومساحات قائمة (70.5 ألف متر مربع). وتزيد تلك المساحات عن مثيلاتها في الربع الأول 2004 بنسبة 23.2% للمساحات الجديدة و37.2% للمساحات القائمة.

وشكلت المباني السكنية نحو 77.5% من المساحات الجديدة، في حين بلغت نسبة المباني غير السكنية حوالي 22.5% من تلك المساحة. بالمقابل، فقد شكلت نسبة المباني السكنية وغير السكنية 75% و25% من إجمالي المساحات القائمة المرخصة على التوالي. (ينظرالجدول 1)

جدول 1: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحة المرخصة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000، 2004، 2005

المؤشر	المساحات المرخصة (ألف متر مربع)		
	الربع الأول 2000	الربع الأول 2004	الربع الأول 2005
مجموع مساحات الأبنية المرخصة	661.8	438	546.8
مساحات جديدة	551.7	386.6	476.3
مبانٍ سكنية	413.2	314	369
مبانٍ غير سكنية	138.5	72.6	107.3
مساحات قائمة	110.1	51.4	70.5
مبانٍ سكنية	101.8	38.1	52.9
مبانٍ غير سكنية	8.3	13.3	17.6

المصدر: إحصاءات رخص الأبنية، الربع الأول 2005، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2-2 استيراد الإسمنت

تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة. ولأغراض التحليل والمقارنة فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. لذلك سنقوم بالمقارنة بين بيانات الربع الأول 2005 والربع الأول 2004.

أشرنا في الجزء المتعلق برخص الأبنية إلى حدوث ارتفاع نسبي في عدد الرخص ومساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول 2005. وقد انعكست تلك التطورات بشكل ايجابي على استيراد الاسمنت إلى الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة. إذ تشير البيانات إلى ارتفاع الكمية المستوردة خلال الربع الأول 2005 بنسبة 33.4% مقارنة بالربع الأول من العام 2004، لتبلغ نحو 305.5 ألف طن. وقد بلغ حجم الاستيراد من الاسمنت إلى الضفة الغربية نحو 198.9 ألف طن، وهي أعلى من الكمية المستوردة إلى الضفة في الربع الأول من العام السابق بنسبة 60.5%.

أما قطاع غزة، فقد استحوذ على 35% من إجمالي كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2005 وبلغت نحو 106.6 ألف طن. وتزيد تلك الكمية بنسبة طفيفة (1.4% فقط) عن كمية الاسمنت المستوردة في ذات الفترة من العام 2004. (أنظر جدول 2)

جدول 2: كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية للأرباع الأولى من الأعوام (2003 – 2005) (ألف طن)

الفترة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الربع الأول 2003	170.5	86.9	83.6
الربع الأول 2004	229.1	124	105.1
الربع الأول 2005	305.5	198.9	106.6

المصدر: إحصاءات الاسمنت المستورد، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005.

3- ظروف المعيشة ومستوياتها

على الرغم من التحسن المحدود في بعض المؤشرات الخاصة بمستويات المعيشة في الربع الأول من العام 2005 مقارنة بالربع الرابع من العام 2004، لكنها ما زالت أدنى بكثير مما كانت عليه عشية الانتفاضة. وما زالت الأوضاع السياسية والاقتصادية تلقي بظلالها السلبية على مستويات معيشة الأسر الفلسطينية، فقد أظهرت البيانات معدلات فقر عالية، واستمرار تدني مستويات دخل الأسر الفلسطينية واستهلاكها .

3-1 الفقر

أظهرت بيانات الربع الأول من العام 2005 زيادة في نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت نسبة هذه الأسر 67% وفقا لما صرحت به الأسر نفسها عن دخلها. وتزيد هذه النسبة بحوالي 6% عما كان عليه الوضع في الربع الرابع من العام 2004. وحدثت الزيادة في كل من الضفة وغزة، كما يظهر في (شكل 5). ويلاحظ استمرار الفجوة الكبيرة بين الضفة وغزة، حيث تزيد نسبة الفقر في غزة كثيرا عن مثيلتها في الضفة الغربية.

شكل 5: نسبة الأسر الفلسطينية التي تقع تحت خط الفقر حسب المنطقة، الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005

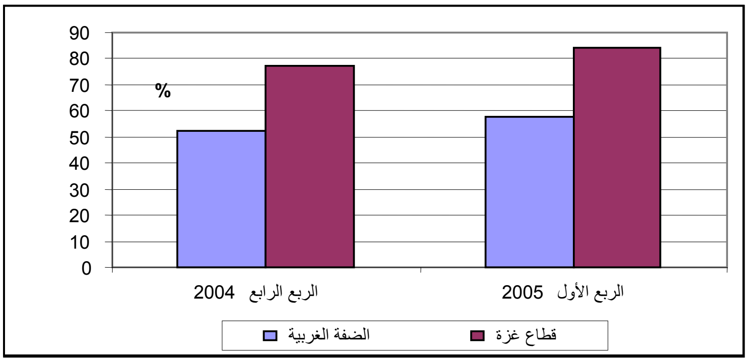

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسـرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

وفي السياق نفسه أفادت 70% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أنها تحتاج إلى مساعدات خلال الربـع الأول مـن العـام 2005 (69% في الضفة الغربية و72% في قطاع غزة). وقد ازدادت أيضا نسبة هذه الأسر مقارنة بالربع الرابع من العـام 2004 (ينظر جدول 3).

جدول 3: نسبة الأسر التي صرحت أنها تحتاج إلى مساعدة حسب المنطقة، الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005 (%)

المنطقة	الربع الرابع 2004	الربع الأول 2005
الأراضي الفلسطينية	67.5	70.2
الضفة الغربية	66.7	69.4
قطاع غزة	68.9	72.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسـرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005). رام الله- فلسطين.

جدول 4: الأسر الفلسطينية التي خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الربع الثاني 2004 وحتى نهاية الربع الأول 2005

	نسبة الأسر
نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها بشكل عام	%58.2
نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على:	
الغذاء	%89.5
الملابس	%96.9
التعليم	%57.4
الصحة	%67.6
المسكن	%82.9
الترفيه والسفر	%80.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مـسح أثـر الإجـراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كـانون ثاني-آذار 2005). رام الله- فلسطين.

ولم تتغير نسبة الأسر التي أفادت أنها خفضت نفقاتها خلال الربع الأول من العام 2005 مقارنة بالربع الذي سبقه، والتي بلغت نسبتها 58%. ويبين جدول 4 أن الغالبية العظمى من هذه الأسر خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية، وبشكل خاص على الغذاء والملابس. وشملت قائمة المواد الغذائية التي طالها تخفيض الإنفاق اللحوم والفواكه والحليب.

ومن ناحية أخرى أظهرت البيانات تحسنا محدودا في دخل الأسر الفلسطينية في الربع الأول من العام 2005 مقارنة بالربع الذي سبقه. وكما يظهر من الجدول 5، فقد تراجعت نسبة الأسر التي أفادت أن دخلها بات أقل من نصف ما كان عليه قبل الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا الانخفاض اقتصر على الضفة الغربية، إذ أن نسبة هذه الأسر ارتفعت في قطاع غزة.

جدول 5: نسبة الأسر التي أصبح دخلها أقل من نصف ما كان عليه قبل الانتفاضة حسب المنطقة، الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005

المنطقة	الربع الرابع 2004	الربع الأول 2005
الأراضي الفلسطينية	55.3	53.9
الضفة الغربية	54.9	51.8
قطاع غزة	56.1	57.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005). رام الله- فلسطين.

وفي السياق نفسه ازدادت نسبة الأسر التي أفادت أنها تستطيع الصمود أكثر من سنة، وانخفضت نسبة الأسر التي صرحت أنها تعاني من وضع اقتصادي خطير ولا تعرف كيف ستوفر حاجاتها الأساسية خلال الربع الأول من العام 2005 مقارنة بالربع الذي سبقه.

جدول 6: نسبة الأسر التي تستطيع الصمود لأكثر من سنة والأسر التي تعاني من أوضاع صعبة، الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005

المنطقة	الربع الرابع 2004	الربع الأول 2005
نسبة الأسر التي تستطيع الصمود أكثر من سنة(%)		
الأراضي الفلسطينية	22.2	27.2
الضفة الغربية	16.9	22.1
قطاع غزة	32.7	37.1
نسبة الأسر التي تعاني من وضع صعب ولا تعرف كيف توفر احتياجاتها الأساسية(%)		
الأراضي الفلسطينية	15.1	9.8
الضفة الغربية	14.4	9.5
قطاع غزة	16.5	10.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005). رام الله- فلسطين.

3-2 استراتيجيات صمود الأسر الفلسطينية

أظهرت بيانات الربع الأول 2005 اعتماد الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على دخلها بصورة رئيسية، للصمود اقتصاديا. وأفادت أكثر من نصف الأسر الفلسطينية أنها لجأت إلى تأجيل دفع الفواتير وإلى الاستدانة والى تخفيض النفقات للصمود اقتصاديا، وهذه الإجراءات لها أثرها المباشر في تخفيض نوعية وكمية السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر, وفي زيادة الأعباء المستقبلية, خصوصا لجهة مراكمة واستنزاف الثروات. وأفادت نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية أنها لجأت إلى زراعة الأرض وتربية الحيوانات للصمود اقتصاديا، أو لجأت إلى طلب المساعدات من الأصدقاء. وهاتين طريقتين للصمود ليس لهما آثار اقتصادية سلبية على المدى البعيد. لكن لا تتضمن البيانات نسبة مساهمة هذه الأساليب في دعم صمود الأسرة، فالبيانات تشير - فقط- إلى أن الأسر الفلسطينية لجأت إلى واحدة أو أكثر من هذه الأساليب المختلفة للصمود اقتصاديا خلال الشهور 12 الماضية.

جدول 7: الإجراءات التي اتخذتها الأسر الفلسطينية للصمود اقتصاديا خلال الربع الثاني 2004 وحتى الربع الأول 2005

الإجراءات	نسبة الأسر
الاعتماد على دخل الأسرة	81.9
تأجيل دفع الفواتير	67.2
تخفيض النفقات	58.4
الاستدانة من أفراد	53.1
بيع المجوهرات	25.2
استخدام المدخرات	18.4
الحصول على المساعدة من العائلة والأصدقاء	21.4
زراعة الأرض وتربية الحيوانات	15.8
الحصول على قروض	7.7
توجه أفراد آخرين لسوق العمل	5.1
توجيه أفراد الأسرة من الطلاب لسوق العمل	4.0
بيع/ رهن أرض أو عقارات	2.1
بيع مقتنيات المسكن من أثاث وسلع معمرة	2.7
استخدام المدخرات في صناديق التوفير الإسرائيلية	0.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

ملاحظة: تلجأ الأسرة في العادة إلى أكثر من إجراء في نفس الوقت للصمود اقتصاديا.

من جهة أخرى تظهر بيانات المصدر الرئيسي لدخل الأسرة الفلسطينية اعتماد نسبة كبيرة من الأسر على المساعدات الاجتماعية. فقد أفادت أسرة من كل عشر أسر أن مصدر دخلها الرئيس هو المساعدات الاجتماعية. ويضاف إلى ذلك 5.8% من الأسر التي تعتمد بشكل رئيس في دخلها على التحويلات من الداخل أو من الخارج. وتزيد نسبة الأسر التي تعتمد على المساعدات الاجتماعية والتحويلات في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، إذ أفاد 15% من أسر غزة (مقابل 7% من أسر الضفة) أن المساعدات الإجتماعية تمثل المصدر الرئيس لدخلها. وأفاد 11%من أسر غزة (مقابل3% من أسر الضفة) أن التحويلات هي المصدر الرئيس لدخلها.

ويظهر من (شكل 6) تراجع نسبة الأسر التي أفادت أن الرواتب والأجور هي مصدر دخلها الرئيس، مقابل زيادة في نسبة الأسر التي أفادت أن المساعدات الاجتماعية، أو مشاريع الأسرة مصدر دخلها الرئيس. وقد انخفضت نسبة الأسر التي تعتمد على الرواتب والأجور من الحكومة ومن القطاع الخاص المحلي على حد سواء، فيما زادت قليلا نسبة الأسر التي تعتمد على الأجور من الاقتصاد الإسرائيلي (9% من الأسر الفلسطينية في الربع الرابع 2004 مقابل 9.4% في الربع الأول 2005). وتدلل هذه البيانات على اعتماد متزايد للأسرة الفلسطينية على نفسها في توفير دخل لها، وفي الأغلب من خلال مشاريع القطاع غير المنظم (19% الربع الأول 2005 مقابل 16% الربع الرابع 2004). ويمكن الاستنتاج من السابق: أن الأسر الأكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني ما تزال عاجزة عن توفير احتياجاتها بذاتها. ومن جهة أخرى أن تحسنا طرأ على آلية توزيع المساعدات الاجتماعية بحيث باتت المساعدات تغطي نسبة أكبر من الأسر الأشد فقرا.

شكل 6: توزع الأسر الفلسطينية حسب مصدر الدخل الرئيس، الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005

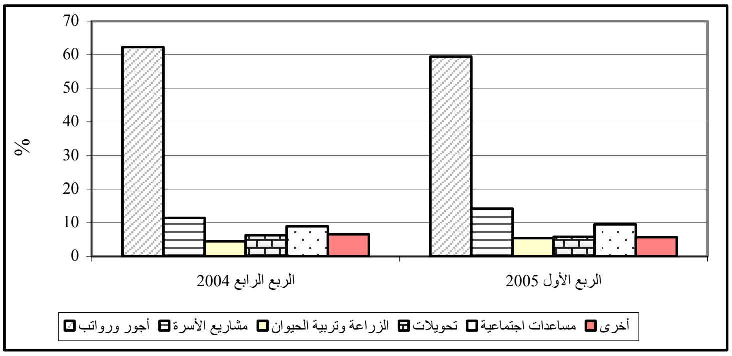

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

3-3 المساعدات الاجتماعية

أفادت 35% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أنها تلقت مساعدات اجتماعية خلال الفترة كانون ثاني- آذار 2005 (23% من الأسر في الضفة الغربية و58% من الأسر في قطاع غزة). وتلقت معظم هذه الأسر مساعدات لمرة واحدة (62%)، في حين تلقت 26% من الأسر المساعدة مرتين، و12% تلقت مساعدات ثلاث مرات أو أكثر. وتختلف هذه النسب بين الضفة وغزة، فقد بلغت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات لأكثر من مرة في الضفة نحو 25%، بينما كانت في غزة حوالي 50%.

ويظهر الجدول 8 زيادة كبيرة في نسبة الأسر التي تلقت مساعدات إجتماعية خلال الربع الأول 2005 مقارنة بالربع الذي سبقه. ولقد ارتفعت نسبة المساعدات الغذائية، ومساعدات التأمين الصحي، ومساعدات التشغيل، فيما تراجعت نسبة المساعدات النقدية بصورة كبيرة. وتظهر البيانات تباينا بين الضفة وغزة في نوعية المساعدات المقدمة لكل من المنطقتين كما يتضح من (شكل 7). حيث تقل الأهمية النسبية للمساعدات النقدية، وتزداد أهمية مساعدات التأمين الصحي ومساعدات التشغيل في غزة مقارنة بالضفة.

شكل 7: نوع المساعدات الاجتماعية في الضفة الغربية

وقطاع غزة، الربع الأول 2005

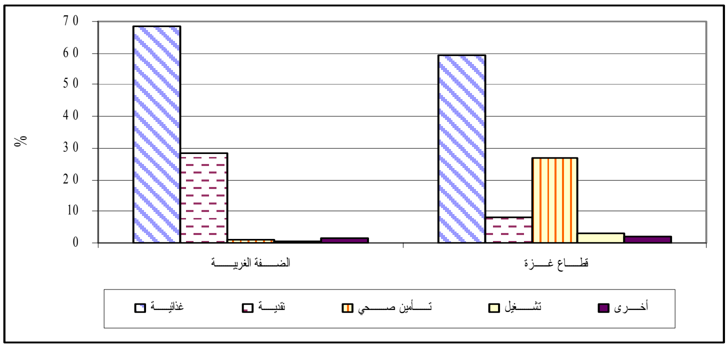

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

وتظهر بيانات الجدول 8، -أيضا- تحسنا في قيمة المساعدات المقدمة للأسر. حيث ارتفعت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات بقيمة 200 شيكل أو أكثر خلال الربع الأول من العام 2005 مقارنة بالربع الرابع من العام 2004. ويدعم هذا الاستنتاج مؤشر القيمة الوسيطة للمساعدات[2]،إذ بلغت هذه القيمة 34 دولاراً أمريكياً للمساعدات الغذائية في الربع الأول 2005 (مقابل 22 دولاراً في الربع الرابع 2004)، و69 دولاراً أمريكياً للمساعدات النقدية في الربع الأول 2005 (مقابل 67 دولاراً في الربع الرابع 2004).

جدول 8: المساعدات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية،

الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005

	الربع الرابع 2004	**الربع الأول 2005**
نسبة الأسر التي تلقت مساعدات	22.0	34.8
نسبة الأسر التي تلقت مساعدات مرة واحدة	60.3	62.0
نسبة المساعدات الغذائية	56.1	63.1
نسبة المساعدات النقدية	26.8	15.9
نسبة مساعدات التأمين الصحي	4.2	17.0
نسبة مساعدات التشغيل	1.9	2.1
أخرى	11.0	1.9
قيمة المساعدة أقل من 200 شيكل	53.1	35.0
قيمة المساعدة 200-299 شيكلاً	14.5	20.4
قيمة المساعدة أكثر من 300 شيكل	32.5	44.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

وقد أبدت معظم الأسر الفلسطينية التي تلقت مساعدات اجتماعية رضاها عن هذه المساعدات، إذ عبرت أسرة واحدة فقط من كل خمس أسر عن عدم رضاها عن المساعدات التي تلقتها.

2 أي قيمة المساعدة التي تقسم الأسر التي تلقت المساعدة إلى قسمين متساويين، أي أن نصفها تلقى هذه القيمة أو أقل والنصف الآخر تلقى هذه القيمة أو أكثر منها.

أما فيما يتعلق بمصادر المساعدات الإجتماعية في الأراضي الفلسطينية، فقد جاءت الأنروا في المركز الأول من حيث عـدد مرات توزيع المساعدات، بنسبة 41%. وجاءت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (21%)، ثم نقابات العمال (18%) فـي المركزين الثاني والثالث. وقدم الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران 9% من مرات المساعدة، فيما قدمت مؤسسات أخـرى دولية ومحلية 11%.

أما من حيث قيمة المساعدة، فقد كانت مساعدات الأهل والأقارب هي الأفضل، حيث بلغت القيمة الوسـيطة لهـا 69 دولاراً أمريكياً. وكانت مساعدات الأنروا والمؤسسات الخيرية أعلى قيمة من مساعدات وزارة الشؤون ولجـان الزكـاة (46 دولاراً مقابل 34 دولاراً لكل منهما).

4-3 إنفاق الأسرة واستهلاكها

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أيار 2005 تقريراً حول إنفاق الأسرة ا الفلسطينية واستهلاكها للعام 2004[3]. وأظهرت نتائج المسح أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري بلغ 535 ديناراً أردنياً في الأراضي الفلـسطينية (554 دينـاراً فـي الضفة الغربية و498 ديناراً في قطاع غزة). فيما بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري 601 دينار أردنـي فـي الأراضـي الفلسطينية (631 ديناراً في الضفة الغربية و540 ديناراً في قطاع غزة).

وبالمقارنة مع معدلات إنفاق الأسرة الشهرية في العام 1998 فإن الأرقام تشير إلى انخفاض متوسط الإنفاق الاسـمي بنـسبة 2.2% (حوالي 12 ديناراً) بين 1998 و2004. وعند أخذ ارتفاع أسعار السلع والخدمات (التضخم) بعـين الاعتبـار فـإن الأرقام تشير إلى تراجع مستويات المعيشة بنسبة 27% بين 1998 و2004.

ويظهر توزيع إنفاق الأسرة واستهلاكها الشهري في كل من الحضر والريف والمخيمات من الجدول 9:

جدول 9: إنفاق الأسرة واستهلاكها الشهري في كل من الحضر والريف والمخيمات للعام 2004

	الحضر	الريف	المخيمات
متوسط إنفاق الأسرة الشهري(دينار أردني)	568	503	490
متوسط استهلاك الأسرة الشهري (دينار أردني)	629	582	541
نسبة الفرق بين الإنفاق والاستهلاك (%)	11	16	10
معدل الإنفاق بالنسبة للحضر (%)	100	89	86
معدل الاستهلاك بالنسبة للحضر (%)	100	93	86

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجـراءات الإسـرائيلية فـي الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

يمكن استخلاص الملاحظات الآتيةمن جدول توزيع إنفاق الأسرة واستهلاكها الشهري:

يزيد معدل استهلاك الأسرة الشهري عن معدل إنفاقها، خاصة في الريف، وهذا أمر متوقع، حيث تزيد نسبة استهلاك الأسـرة من إنتاجها الذاتي في الريف، بالإضافة إلى أن مساكن الريف، في العادة، مملوكة.

[3] نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح إنفاق الأسرة واستهلاكها في الأراضي الفلسطينية في الفترة من 2005/1/14 إلى 2005/1/15، وبلغ عدد الأسر التـي شملها المسح 3098 أسرة، منها 2060 في الضفة الغربية، و1038 أسرة في غزة.

عند مقارنة مستوى الإنفاق يتضح أنه أعلى في الحضر ثم الريف ثم في المخيمات. ويقل متوسط إنفاق الأسرة الريفية بمقدار 11% عن الحضرية. بينما يقل متوسط إنفاق الأسرة في المخيمات بمقدار 14% عن الأسرة الحضرية.

وتتفق بيانات استهلاك الأسرة مع الاتجاه العام للإنفاق، فمعدل استهلاك الأسرة الشهري في الحضر أفضل منه في الريف والمخيمات. ويقل معدل استهلاك المخيمات الشهري بمقدار 14% عن معدل استهلاك الأسرة في الحضر، فيما يقل في الريف بمقدار 7% فقط.

ويبين الجدول 10 تراجعاً في إنفاق الأسرة الفلسطينية على مجموعات الطعام، والملابس، والترفيه والثقافة، والتعليم بنسب متفاوتة, وزيادة الإنفاق على مجموعات المسكن وتجهيزاته، والرعاية الطبية، والنقل والمواصلات، والعناية الشخصية بين 1998 و2004. ويعود جزء من هذا التحول إلى ظروف الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. فقد تسبب الحصار في انخفاض مستوى الإنفاق بصورة عامة، وتسبب أيضا في رفع تكلفة بعض السلع والخدمات الضرورية (خاصة النقل والمواصلات). وتتفق هذه النتائج مع مسوح أثر الإجراءات الإسرائيلية في الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية, والتي تبين أن الأسر تلجأ إلى تقليص الإنفاق على الطعام والملابس كآلية مهمة لصمودها الاقتصادي.

جدول 10: مستوى الإنفاق الشهري للأسرة على مجموعات السلع الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، 1998 و2004

مجموعات الإنفاق	1998 (شيقل)	2004 (شيقل)	التغير بين 1998-2004	1998 التوزيع النسبي%	2004 التوزيع النسبي%
الإنفاق على الطعام	220	193	-27	40.2	36.1
الملابس	46	35	-11	8.4	6.5
المسكن	40	53	13	7.3	9.9
التجهيزات المنزلية	30	32	2	5.5	6.0
الرعاية الطبية	21	29	8	3.8	5.4
النقل والمواصلات	55	69	14	10.1	12.9
التعليم	19	18	-1	3.5	3.4
الترفيه والثقافة	17	13	-4	3.1	2.4
العناية الشخصية	11	13	2	2.0	2.4
سلع أخرى	88	80	-8	16.1	15.0
المجموع	547	535	-%2.2	100	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2004: المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح (2004/1/15-2005/1/14).

3-5 إحصاءات المسكن

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي نشرت أواسط حزيران 2005 تحسنا في ظروف المسكن في الأراضي الفلسطينية في العام 2004. فقد تحسنت الكثافة السكنية، وبلغت 1.8 شخص للغرفة الواحدة (مقابل 1.9 شخص و2.1 شخص لكل غرفة في العام 2003 والعام 2002). وتزيد الكثافة السكنية قليلا في غزة عنها في الضفة الغربية (1.9 شخص لكل غرفة في غزة, مقابل 1.8 شخص لكل غرفة في الضفة الغربية).

وأظهرت البيانات أن الثلاجة والتلفزيون والغسالة وطباخ الغاز سلع موجودة في الغالبية العظمى من بيوت الفلسطينيين. وتظهر بيانات جدول 11 انتشاراً أقل للصحن اللاقط (الستلايت)، ولأجهزة الاتصال الثابتة (التلفون) والمتنقلة (الجوال والهواتف النقالة الإسرائيلية). ونظرا لانتشار ملكية هذه السلع والبضائع في مختلف الأوساط فليس لملكيتها دلالات أو إمتيازات إجتماعية خاصة. أما السلع الأخرى، مثل السيارة والفيديو والكمبيوتر والانترنت البيتي فهي ما زالت محدودة الانتشار وترتبط بشكل مباشر بالإمكانيات المالية للأسرة.

جدول 11: نسبة الأسر الفلسطينية التي تملك سلعاً معمرة
حسب السلعة والمنطقة، 2004

السلعة	المنطقة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
سيارة خاصة	32.4	14.5	26.4
ثلاجة	94.1	90.4	92.9
حمام شمسي	70.7	76.2	72.6
جوال	31	51.1	37.7
موبايل إسرائيلي	56.4	14.4	42.3
طباخ غاز	98.7	98.7	98.7
غسالة	89.7	89.3	89.6
مكتبة بيتية	21.3	21.9	21.5
تلفزيون	94.8	90.0	93.2
فيديو	24.9	10.7	20.1
كمبيوتر	26.7	19.6	24.3
خط تلفون	42.8	36.3	40.6
صحن لاقط (ستلايت)	67.6	65.4	66.9
انترنت	8.7	5.1	7.5

المصدر: االصحيفة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005/6/15.

ويظهر جدول 11 فجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تملك معظم السلع، خاصة تلك التي ترتبط ملكيتها بمستوى الدخل(مثل السيارة والفيديو والكمبيوتر). وتظهر البيانات تباينا كبيرا في توزع اشتراكات الهواتف النقالة بين الضفة وغزة. ففي حين يستعمل أكثر من نصف عائلات غزة خدمات جوال (شركة الاتصالات الفلسطينية) فإن 56% من عائلات الضفة تستخدم خدمات شركات الهواتف النقالة الإسرائيلية.

4- سوق العمل والأجور

4-1 القوى العاملة

تشير بيانات القوى العاملة للربع الأول من العام 2005 إلى حدوث انخفاض طفيف في نسبة المشاركة على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 39.7% مقارنة بـ 41% في الربع الرابع 2004. وقد نجم هذا الانخفاض بسبب انخفاض نسبة المشاركة في الضفة الغربية من 43.4% إلى 41.4%. فيما لم يطرأ أي تغير على تلك النسبة في قطاع غزة، والتي ظلت

عند مستوى 36.6%. ويبقى نحو 60.3% من الأفراد (15 سنة فأكثر) خارج القوى العاملة خلال الربع الأول من العام 2005 مقارنة بـ 59.0% في الربع الرابع من العام 2004. وتبين أن 49.2% من الأفراد ظلوا خارج قوة العمل في الربع الاول من العام 2005 بسبب الانشغال بالأعمال المنزلية. بينما كان 33.6% من الأفراد خارج قوة العمل بسبب الدراسة والتدريب، و11.9% لكبر السن أو المرض.

استوعب الاقتصاد المحلي حوالي 526 ألف عامل، أو ما نسبته 89.8% من إجمالي العاملين الفلسطينيين. وتوزع هؤلاء العاملون بواقع 26% في القطاع العام و74% في القطاع الخاص. وقد شكل العاملون في القطاع العام في الضفة الغربية نحو 20.7% من إجمالي العاملين في الضفة، فيما ساهم القطاع العام في تشغيل نحو 37.5% من العاملين في قطاع غزة.

وارتفعت نسبة العاملين بأجر بين العاملين الفلسطينيين خلال الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 61% من إجمالي العاملين مقارنة بـ 57.3% في الربع الرابع من العام2004. وجاء هذا الارتفاع بعد انخفاض مستمر على تلك النسبة منذ العام 2002. وتزيد نسبة العاملين بأجر في قطاع غزة (67.2%) عن مثيلتها في الضفة الغربية (58.6%). ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها؛ الارتفاع النسبي لأعداد العاملين غير مدفوعي الأجر في القطاع الزراعي المتركز في الضفة مقارنة بالعاملين في غزة. كما أن نحو 28.3% من العاملين في الضفة يعملون لحسابهم ولا يتقاضون أجوراً عن هذا العمل، في حين أن النسبة في غزة لا تتجاوز 23.1%. ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة العاملين في القطاع العام في غزة (37.5%) عن مثيلتها في الضفة الغربية (20.7%). وخلافاً لمعطيات الربع الرابع 2004 فقد أشارت بيانات الربع الأول 2005 إلى ارتفاع نسبة العاملات بأجر لتصل إلى 63.3% من إجمالي عدد العاملات، بعد أن كانت 51.6% في الربع السابق. وقد فاقت نسبة العاملات بأجر إلى إجمالي العاملات مثيلاتها لدى الذكور والتي بلغت 60.6%.

وبلغ عدد العاملين بدون أجر نحو 228 ألف عامل، أو ما نسبته 39% من إجمالي العاملين. ويتكون هؤلاء من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص و أصحاب العمل. وقد شكل أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر 21.1% من إجمالي العاملين بدون أجر. وترتفع تلك النسبة بين الإناث لتصل إلى 65.7% مقابل 13% بين الذكور. كما عمل نحو 68.9% من العاملين بدون أجر لحسابهم الخاص (75.6% بين الذكور و31.4% بين الإناث). وشكل أصحاب العمل نحو 10.1%، ومعظم هؤلاء كانوا من الذكور، حيث لم تتجاوز نسبة صاحبات العمل 2.9% من إجمالي العاملات بدون أجر.

4-2 توزيع العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة خلال الربع الأول من العام 2005 لتصل إلى 13.3%. ويعزى هذا الانخفاض إلى انتهاء موسم الزيتون الذي ساهم في رفع تلك النسبة خلال الربع الرابع من العام 2004 إلى 19.3%. ويظهر تأثير موسم الزيتون بشكل واضح على العاملين بالزراعة في الضفة الغربية، حيث انخفضت نسبة العاملين بالزراعة من 22.8% إلى 14.4%. بالمقابل فقد حققت القطاعات الاقتصادية الأخرى بعض الارتفاع في مساهمتها في التشغيل خلال الربع الأول على مستوى الأراضي الفلسطينية. إذ تشير البيانات إلى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل من 11.5% إلى 12.5%. كما ارتفعت مساهمات كل من قطاع الإنشاءات (من 11.6% إلى 13.4%)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (من 17.8% إلى 18.8%) بين الربعين الرابع 2004 والأول 2005.

4-3 العاملون الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي

شكّل العاملون الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات خلال الربع الأول 2005 ما نسبته 10.2% من إجمالي العاملين الفلسطينيين (كانت8.1% في الربع الرابع 2004). ويقدر عدد هؤلاء العاملين بنحو 60 ألف عامل، جميعهم من الضفة الغربية.

وتوزع العاملون الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات على مختلف القطاعات الاقتصادية. واستوعب قطاع البناء والتشييد أكثر من 43.9% من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الربع الأول 2005. وطرأ ارتفاع كبير على تلك النسبة مقارنة بالربع الرابع 2004، حيث كانت 37.2%. واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية من حيث تشغيل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، حيث شغّل ما نسبته 18.3% من هؤلاء العاملين، وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة عما كانت عليه في الربع الرابع 2004- إذ بلغت في حينه نحو 22.5%. وشهدت القطاعات الأخرى انخفاضات متفاوتة في نسبة تشغيلها للعاملين الفلسطينيين- فقد انخفضت مساهمة الزراعة في التشغيل من 8.7% إلى 7.1%. وفي قطاع الصناعة انخفضت النسبة من 18.1% إلى 17.4%.

4-4 البطالة

ارتفعت نسبة البطالة في الربع الأول من العام 2005 إلى 26.3%، بعد أن كانت نحو 25.7% في الربع الرابع 2004. وقد كان لارتفاع مستويات البطالة في الضفة الغربية أثر في ارتفاع نسبة البطالة على مستوى الأراضي الفلسطينية، إذ ارتفعت النسبة في الضفة إلى 22.6% مقارنة بـ 21.4% في الربع الرابع 2004. في حين انخفضت تلك النسبة في قطاع غزة من 35.2% إلى 34%. ويأتي ارتفاع مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية على الرغم من ارتفاع أعداد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بأكثر من 11 ألف عامل. مما يشير إلى انخفاض ملحوظ في قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب فائض الأيدي العاملة الفلسطينية خلال تلك الفترة.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 208 ألف شخص، سجل 58.7% منهم في الضفة الغربية و41.3% في قطاع غزة. وقد طرأ ارتفاع طفيف على نسبة البطالة بين الذكور خلال الربع الأول 2005 لتبلغ نحو 27.4%، بعد أن كانت 27% في الربع الرابع من العام السابق. كما ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث من 19.7% إلى 20.2% خلال الفترة نفسها .

ويختلف عبء البطالة بين الفئات وفي المناطق المختلفة تبعاً للاختلاف في المؤشرات الاجتماعية والجغرافية السائدة. إذ تشير البيانات المتوفرة إلى انخفاض نسبة البطالة بين الأميين لتبلغ نحو 11.9% مقارنة بـ 30.7% لمن أتموا (1-6) سنوات دراسية، و 27.2% لمن أتموا (10-12) سنة دراسية. كما تنخفض تلك النسبة بين خريجي الجامعات والمعاهد والذين أتموا أكثر من 13 سنة دراسية لتصل إلى 21.3%.

وفيما يتعلق بتوزيع البطالة حسب الفئات العمرية، تشير البيانات إلى أن نسبة البطالة بين الشباب (20-24) عاماً بلغت 38.2% (36.1% للذكور و49% للإناث). وتستمر تلك النسبة بالانخفاض بشكل مضطرد مع تزايد العمر لتصل إلى 17.5% للأشخاص (عمر 50 فما فوق).

5-4 الأجور

طرأت تغيرات طفيفة على مستويات الأجور السائدة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2005 مقارنة بمثيلاتها في الربع الرابع 2004. إذ تشير الإحصاءات إلى حدوث انخفاض طفيف على معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية، لتبلغ نحو 71.1 شيكلاً مقارنة بـ 71.7 شيكلاً في الربع الرابع. كذلك فقد انخفض معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ليبلغ نحو 121.8 شيكلاً مقارنة بـ 123.2 شيكلاً في الربع الرابع 2004. بالمقابل، فقد ارتفع معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة من 59.5 شيكلاً إلى 59.8 شيكلاً خلال الفترة نفسها.

أما بالنسبة للأجور الحقيقية، فتشير البيانات إلى انخفاض تلك الأجور في الضفة الغربية بنسبة 2.6% في الربع الأول 2005، لتبلغ نحو 48.7 شيكلاً. وانخفضت في قطاع غزة بنسبة 1.5% لتبلغ 40.9 شيكلاً. وللربع الثاني على التوالي كان انخفـاض الأجور الحقيقية للعاملين في إسرائيل هو الأعلى بين المناطق. إذ انخفضت تلك الأجور بنسبة 2.9%، وبلغت 83.4 شيكلاً.

وتقلصت الفجوة بين الأجور السائدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شكلت الأجور السائدة في غزة نحـو 84% من تلك السائدة في الضفة خلال الربع الأول 2005 (كانت 83% في الربع الرابع 2004). وظلت أجور العاملين في إسرائيل والمستوطنات أعلى من مثيلاتها في كل من الضفة وغزة خلال الربع الأول 2005. واستمر الانخفاض فـي الفـارق بـين الأجور للعاملين في إسرائيل والعاملين في الضفة، حيث ارتفعت نسبة أجور الضفة إلى الأجور في إسرائيل من 58.2% فـي الربع الرابع 2004 إلى 58.4% في الربع الأول من العام الحالي. كذلك فقد انخفض الفارق بين أجور العاملين في إسـرائيل والعاملين في غزة في الفترة السابقة، حيث شكلت الأجور في غزة 49% من الأجور في إسـرائيل، بعـد أن كانـت تـشكل 48.3%.

4-6 النساء في القوى العاملة الفلسطينية

انخفضت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من العام 2005، لتصل تلـك النـسبة إلـى 12.1% مقارنة بـ 14.6% في الربع الرابع من العام 2004. وقد ساهم انخفاض نسبة مشاركة النساء في كل مـن الـضفة الغربية وقطاع غزة في تراجع النسبة على مستوى الأراضي الفلسطينية. إذ انخفضت تلك النسبة في الضفة من 17.3% إلـى 14.1% بين الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005. كما انخفضت نسبة مشاركة النساء في قطاع غزة مـن 9.5% إلـى 8.6% خلال الفترة نفسها , وقد أدت التغيرات السابقة إلى انخفاض الفجوة بين الضفة الغربية وقطـاع غـزة علـى صـعيد مشاركة النساء في القوى العاملة.

جدول 12 : بعض المؤشرات المختارة حول المركبات الأساسية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2005

المؤشر	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) – ألف شخص	2001	1306	695
القوى العاملة– ألف شخص	794	540	254
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	39.7	41.4	36.6
نسبة مشاركة الذكور (%)	66.8	68.1	64.2
نسبة مشاركة الإناث (%)	12.1	14.1	8.6
عدد العاملين – ألف شخص	586	418	168
عدد العاطلين عن العمل– ألف شخص	208	122	86
معدل البطالة (%)	26.3	22.6	34
معدل البطالة للذكور (%)	27.4	24	34.2
معدل البطالة للإناث (%)	20.2	16.1	33
الأفراد خارج القوى العاملة– ألف شخص	1207	766	441
نسبة الأفراد خارج القوى العاملة (%)	60.3	58.6	63.4
سبب البقاء خارج القوى العاملة			
كبر السن / المرض (%)	11.9	12.2	11.5
الانشغال بأعمال منزلية (%)	49.2	49.8	48.2
الدراسة / التدريب (%)	33.6	31.9	36.5
أسباب أخرى (%)	5.3	6.1	3.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2005.

جدول 13: توزيع العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية
حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي خلال الربع الأول 2005 (%)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
الزراعة والصيد والحراجة	14.4	13.2	7.1	13.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.2	7.3	17.4	12.5
البناء والتشييد	10.2	9.2	43.9	13.4
التجارة والمطاعم والفنادق	20.7	14.8	18.3	18.8
النقل والمواصلات والاتصالات	7.3	5.4	2	6.2
الخدمات والفروع الأخرى	33.2	50.1	11.3	35.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2005.

4-7 إعلانات الوظائف الشاغرة

سيتم ابتداءً من هذا العدد من المراقب الإقتصادي الإجتماعي الربعي رصد إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف الوطنية اليومية الرئيسية الثلاث: القدس، والأيام والحياة الجديدة[4]. والهدف من ذلك هو إعطاء فكرة عامة عن تطورات سوق العمل الفلسطينية. إن متابعة عدد إعلانات الوظائف الشاغرة هو أسلوب مستخدم عالمياً كمؤشر للتدليل على تطورات حركة سوق العمل. لذلك سنقوم بمتابعة إعلانات الوظائف الشاغرة بشكل ربعي (كل ثلاثة أشهر) لمواكبة حركة الانتعاش/ الركود في سوق العمل الفلسطينية. علماً أن استخدام هذا المؤشر يتطلب الانتباه الشديد إلى النقاط الآتية:

أولاً: إن إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف الوطنية الثلاث المذكورة لا تمثل بالطبع جميع الوظائف الشاغرة في فلسطين خلال الفترة. إذ لا يمكن القول مثلاً: إن عدد الوظائف الشاغرة خلال شهر نيسان كانت 342 وظيفة في فلسطين (كما يدلل الجدول)، نظراً لأن هناك وظائف شاغرة وتعيينات لا يتم الإعلان عنها في الصحف.

ثانياً: ليس هناك تشريعات قانونية تجبر القطاع الخاص على الإعلان عن وظائفه الشاغرة في الصحف المحلية. وعلى ذلك فإن معظم تعيينات القطاع الخاص (خصوصاً في مجال الأعمال اليدوية والحرفية) تتم دون الإعلان عنها في الصحف. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فإنها غالباً ما تكون مضطرة لإتباع الأنظمة المعتمدة من الجهات الممولة لها. وغالباً ما تفرض هذه الجهات- إلى جانب ما تستدعيه متطلبات الشفافية- الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف.

ثالثاً: على الرغم من أن هناك تشريعات قانونية تفرض على القطاع العام إتباع قانون الخدمة المدنية الخاص بالتعيينات والذي ينص على أن تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الشاغرة فيها خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل وبالتنسيق مع الديوان العام للموظفين. إلا أن الوزارات تقوم فعلياً بالتعيين أحياناً دون الإعلان في الصحف, ودون التنسيق مع الديوان العام للموظفين. ويقتصر دور الديوان العام للموظفين في هذه الحالات على الإجراءات الإدارية اللازمة للتوظيف. وهذا يعني أن إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف الوطنية لا تمثل جميع الوظائف الحكومية[5].

---

[4] بلغ عدد الصحف المرخصة في العام 2003 في الأراضي الفلسطينية 13 صحيفة. ومن بين هذه الصحف المرخصة هناك ثلاث يومية (القدس، الحياة، الأيام)، وهناك6 صحف تصدر أسبوعياً و3 صحف تصدر كل أسبوعين، بالإضافة إلى صحيفة واحدة شهرية. (المراقب الاجتماعي عدد رقم 8، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2005).

[5] مقابلة مع مسؤول الشؤون الإدارية في الديوان العام للموظفين (5 حزيران 2005). وأشار السيد المسؤول أيضاً إلى أن معظم إعلانات الوظائف من قبل الوزارات هي وظائف لمشاريع وليست وظائف حكومية ثابتة.

وعلى الرغم من كل هذه النواقص فإن رصد إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف يمكن أن يساعد على إعطاء فكرة عامة عن سوق العمل، خصوصاً عند مقارنة الأرقام من شهر لآخر ومن ربع سنة إلى ربع سنة أخرى.

جدول 14: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها
في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
آذار	34	214	101	349 (33%)
نيسان	61	214	67	342 (32%)
أيار	37	263	82	382 (35%)
المجموع	132(12%)	691 (64%)	250 (24%)	1073 (100%)

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية.

ويعرض الجدول 14 توزيع إعلانات الوظائف الشاغرة من قبل القطاعات المختلفة (القطاع العام،والقطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية). نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث بلغ 1073 وظيفة خلال الأشهر آذار ونيسان وأيار 2005. وأن إعلانات القطاع العام خلال الأشهر الثلاثة لم تمثل سوى 12% من إعلانات الوظائف الشاغرة مقارنة مع القطاع الخاص حيث وصلت إعلانات الوظائف إلى 64%، والمنظمات غير الحكومية 24%. أما بالنسبة لتوزيع الإعلانات خلال الأشهر الثلاثة، فنلاحظ أن التوزيع كان ثابتاً تقريباً, ويتراوح بين 342و 382 وظيفة شهرياً.

جدول 15: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف
الرئيسية الثلاث موزعة حسب المؤهل العلمي

	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	دبلوم	أقل من ذلك	المجموع
آذار	46	221	67	15	349
نيسان	56	173	72	41	342
أيار	55	131	94	102	382
المجموع	157 (15%)	525 (49%)	233 (22%)	158 (15%)	1073 (100%)

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية.

ويستدل من الجدول 15 أيضاً أن معظم إعلانات الوظائف الشاغرة تتطلب شهادة بكالوريوس، إذ أن 49% من مجموع الإعلانات خلال الأشهر الثلاثة كانت تتطلب شهادة البكالوريوس، ثم خريجي الدبلوم 22% من إعلانات الوظائف الشاغرة، أما خريجو الدراسات العليا فقد كانت الإعلانات التي تخصهم تمثل 15% فقط من مجموع إعلانات الوظائف الشاغرة خلال الأشهر الثلاثة، كما كانت نسبة إعلانات الوظائف الشاغرة التي تتطلب شهادة متدنية نسبياً، نحو 15% من إجمالي الإعلانات فقط.

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الثلاث موزعة حسب القطاعات والمؤهل العلمي

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
ماجستير فأعلى	16 (12%)	102 (14%)	39 (15%)	157
بكالوريوس	97 (74%)	249 (37%)	179 (72%)	525
دبلوم	18(14%)	188 (27%)	27 (11%)	233
أقل من ذلك	1(0%)	152 (22%)	5 (2%)	158
المجموع	132(100%)	691 (100%)	250 (100%)	1073

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية.

ويستدل من الجدول 16 الذي يدرس العلاقة بين القطاع والمؤهل العلمي المطلوب في إعلانات الوظائف الشاغرة عدة مؤشرات، أهمها:

- إن نسبة الإعلان عن الوظائف التي تتطلب شهادة ماجستير فأعلى، هي تقريباً متساوية في جميع القطاعات(13%).
- معظم إعلانات الوظائف الشاغرة في القطاع العام تتطلب شهادة بكالوريوس (74%). كذلك المنظمات غير الحكومية (72%)، أما إعلانات الوظائف الشاغرة في القطاع الخاص فقد كانت موزعة على المؤهلات العلمية المختلفة.
- نسبة الإعلان عن الوظائف الشاغرة التي لا تتطلب مؤهلاً علمياً متدنية نسبياً وبخاصة في القطاع العام, حيث كانت أقل من 1% خلال الأشهر الثلاثة. ولعل ذلك يعيد تأكيد ما ذكرناه سابقاً من أن عدداً لا يستهان به من الوظائف في القطاع العام، وخصوصاً تلك التي لا تتطلب مؤهلات علمية، لا يتم الإعلان عنها في الصحف.

5- التعليم والثقافة

5-1 التعليم

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية 7.7% في العام 2004 وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التعليم التي نشرها أواسط حزيران 2005. وبلغت نسبة الأفراد الذين أنهوا تعليمهم ما بعد الثانوي 11.9% من نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة. وتشير هذه البيانات إلى تحسن في مستويات التعليم للفلسطينيين خلال السنوات العشر الماضية. إذ كانت نسبة الأمية 15.7% ونسبة الذين أنهوا التعليم ما بعد الثانوي 9.8% في العام 1995.

وتظهر البيانات في الجدول 17 استمرار وجود الفجوة بين الجنسين في مستوى التعليم، إذ ما زالت نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها بين الذكور (12% للإناث مقابل 3.5% للذكور). وما زالت نسبة النساء اللواتي أحرزن تعليماً أعلى من الثانوي أقل من نسبة الرجال. وتظهر السلسلة الزمنية لمستوى التعليم عند الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تقلص الفجوة بين الجنسين في هذا المجال نتيجة ارتفاع معدلات التحاق الإناث بالتعليم الجامعي.

جدول 17: الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية، 2004 (نسبة مئوية)

الحالة التعليمية	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
أمي	3.5	12	7.7
ملم	7.7	7.8	7.7
ابتدائي	19.7	17.3	18.5
إعدادي	35.4	33.9	34.8
ثانوي	19.8	19.1	19.4
دبلوم	4.8	4.5	4.6
بكالوريوس فأكثر	9.2	5.4	7.3

المصدر: الصحيفةالالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005/6/15.

وأظهرت البيانات زيادة عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية بنسبة 4% في العام الدراسي 2005/2004 مقارنة بالعام الدراسي الذي سبقه. وبلغ عدد المدارس 2192 مدرسة، منها 68% مدارس أساسية و32% مدارس ثانوية. ومعظم المدارس حكومية (75.8%) ثم تأتي مدارس الأونروا (12.5%) والمدارس الخاصة (11.7%). وبلغ عدد رياض الأطفال 901 روضة في العام الدراسي 2005/2004، بزيادة وصلت نسبتها 6.2% عن عددها في العام الدراسي السابق. وجميع الروضات هي خاصة باستثناء ثلاث روضات حكومية.

وبلغ عدد الطلبة في التعليم المدرسي حوالي 1045 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 2005/2004. ويشكل هذا العدد زيادة بنسبة 2.6% مقارنة بالعام الذي سبقه. ويدرس 89% من الطلبة في المرحلة الأساسية و11% في المرحلة الثانوية. ويتابع معظم الطلبة دراستهم في مدارس حكومية. ويظهر من الجدول 18 أن الزيادة في أعداد طلبة مدارس الأونروا أقل من نصف بالمئة، وقد يعود ذلك إلى الإضراب الطويل الذي خاضه معلمو الأونروا ومعلماتها في بداية العام الدراسي الحالي لتحسين ظروف عملهم.

جدول 18: توزيع الطلبة في المدارس في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة المشرفة، 2004/2003 و2005/2004

السنة الدراسية	حكومية	أونروا	خاصة	المجموع
2003/2004	69.4	24.7	5.9	1017443
2004/2005	69.9	24.2	5.9	1043935
نسبة الزيادة في عدد الطلبة (%)	3.3	0.4	3.9	2.6

المصدر: الصحيفةالالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005/6/15.

وبلغ عدد طلبة رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية 73119 طفلاً في العام الدراسي 2004/2003 (71% منهم في الضفة الغربية و29% في قطاع غزة). ولقد ازداد عدد الأطفال في التعليم ما قبل المدرسي (الروضات) بـ 4% بين العام الدراسي الراهن والسابق. وكانت نسبة الزيادة في الضفة الغربية (5.4%) أعلى بكثير من الزيادة في قطاع غزة (1.1%).

وتظهر البيانات تحسنا في معدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي،على الرغم من أن نسب الالتحاق ما زالت متدنية. وكذلك تحسنت نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم الثانوي. ويلاحظ أن معدلات التحاق الإناث في مختلف مراحل التعليم أفضل من معدلات التحاق الذكور. أما تراجع معدلات الالتحاق الإجمالية في المرحلة الأساسية فهي لا تشير، بالضرورة، إلى ظاهرة سلبية حقيقية إذ أن السماح بتسجيل الأطفال في سن أقل من 6 سنوات في المدارس خلال السنوات السابقة قد يكون السبب وراء تراجع نسبة الالتحاق.

جدول 19: معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم في الأراضي الفلسطينية، 2004/2003 و2005/2004, (%)

	رياض الأطفال	المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية
ذكور وإناث			
2003/2004	29.5	95.2	66.9
2004/2005	29.9	93.2	71.6
ذكور			
2003/2004	30.1	94.7	63.3
2004/2005	30.6	92.8	67.6
إناث			
2003/2004	28.8	95.7	70.7
2004/2005	29.3	93.6	75.7

المصدر: االصحيفة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005/6/15.

واستمر الانخفاض في معدلات التسرب، حيث تراجعت هذه النسبة إلى 0.9% العام الدراسي 2005/2004 بعد أن كانت 1% في العام الذي سبقه. ويلاحظ أن معدلات التسرب للذكور أكبر منها للإناث (1% للذكور و0.9% للإناث). وتختلف معدلات التسرب من المدارس حسب الجنس بين المرحلتين الدراسيتين، فتسرب الذكور في المرحلة الأساسية (0.9%) أعلى من تسرب الإناث (0.6%)، بينما تسرب الإناث في المرحلة الثانوية (3.6%) أعلى من تسرب الذكور (2.3%).

وأظهرت البيانات تحسنا في معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الفلسطينية في العام الدراسي 2005/2004 مقارنة بالعام الذي سبقه (26.8 طالباً لكل معلم مقابل 27.3 طالباً). وشمل التحسن المدارس الحكومية والخاصة ومدارس الأونروا. وما زال معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الخاصة (16.7 طالباً لكل معلم)، أفضل منه في المدارس الحكومية (26.5 طالباً لكل معلم) ومدارس الأونروا (33.4 طالباً لكل معلم).

أما بالنسبة للكثافة الصفية، فتشير البيانات إلى استمرار ارتفاعها على الرغم من التوسع في تشييد المدارس الجديدة. وبلغ متوسط عدد الطلبة في الشعبة 35 طالباً في الأراضي الفلسطينية في العام 2005/2004. وتتفاوت الكثافة الصفية بين المدارس حسب المرحلة، فهي أعلى في المرحلة الأساسية (35 طالباً لكل شعبة) منها في المرحلة الثانوية (30.7 طالباً).

5- 2 الثقافة

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريرا حول المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2004. ويستفاد من تلك البيانات أن هناك 62 مركزا ثقافيا تمارس أنشطة مختلفة في الأراضي الفلسطينية، منها 45 مركزا في الضفة الغربية و17 مركزا في غزة. وهي نفس عدد المراكز العاملة خلال العام 2003، ويشكل هذا العدد تراجعا قياسا بسنوات ما قبل الانتفاضة (72 مركزا العام 1999). وشارك في أنشطة هذه المراكز أو زار أنشطتها حوالي 181 ألف شخص، بزيادة

كبيرة مقارنة بالعام 2003 (حوالي 55%) ولكن, وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنها ما زالت أقل من عدد المشاركين في أنشطة المراكز الثقافية قبل الانتفاضة (حوالي 425 ألف شخص العام 1999).

وأظهرت البيانات قلة عدد المسارح ودور السينما في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغ عدد المسارح 5 فقط. أربعة منها في الضفة الغربية(بزيادة مسرح واحد عن العام 2003) وواحد في غزة (من مسرحين في العام 2003). ولم يطرأ تغير على عدد دور السينما المرخصة في الأراضي الفلسطينية، فقد أظهرت البيانات وجود دارين للسينما مرخصتين فقط في الضفة الغربية. لكن يوجد إلى جانبها عدد من المؤسسات الثقافية التي تقدم عروضاً سينمائية بصورة دورية، مثل مركز الفن الشعبي، ومركز خليل السكاكيني. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني زيادة في عدد مشاهدي العروض المسرحية (49 ألفاً في العام 2004 مقابل 36 ألفاً في العام 2003)، وأظهرت البيانات في الوقت نفسه تراجعا في عدد زوار دور السينما (33 ألفاً في العام 2004 مقابل 53 ألفاً في العام 2003).

وبلغ عدد المتاحف العاملة في الأراضي الفلسطينية 6 متاحف في العام 2004، وهذا أقل من عددها في العام 2003 بمتحف واحد. ويتواجد 5 منها في الضفة الغربية والسادس في غزة. وتراجع عدد زوار المتاحف بشكل كبير (من 20 ألفاً في العام 2003 إلى 5 آلاف في العام 2004). ويوجد في الأراضي الفلسطينية 80 مكتبة عامة في العام 2004، منها 56 مكتبة في الضفة الغربية و24 مكتبة في غزة.

ويصدر في الأراضي الفلسطينية 13 صحيفة، منها 9 تصدر في الضفة الغربية (ثلاث منها يومية). وبلغ عدد المجلات الصادرة في الأراضي الفلسطينية 15 مجلة، يصدر 13 منها في الضفة الغربية. وقد تراجع عدد المجلات في العام 2004 بمقدار مجلتين مقارنة بالعام 2003.

وتظهر البيانات السابقة ضعفاً كبيراً في الأنشطة الثقافية في الأراضي الفلسطينية وضآلة ملفتة للنظر في عدد المؤسسات الثقافية. وتتركز الأنشطة الثقافية في وسط الضفة (مدينة رام الله تحديداً) وفي مدينة غزة.

معرض الكتاب :

نظمت وزارة الثقافة الفلسطينية معرض فلسطين الدولي السادس للكتاب في الفترة بين 5-17 آذار 2005، ومثل هذا المعرض النشاط الثقافي الأبرز في الأراضي الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية العام 2000. وقد تكرس تقليد إقامة معرض الكتاب الدولي سنويا في الأراضي الفلسطينية قبل اندلاع الانتفاضة، ونجحت الجهات المنظمة في إقامته على مدار خمس سنوات متتالية (1996-2000). وتضمن المعرض السادس نحو نصف مليون كتاب، موزعة على 50 ألف عنوان، قامت بعرضها 211 دار نشر أو وكلاء دور نشر من العالم العربي وبعض المنظمات الثقافية الدولية، بالإضافة إلى دور النشر والمؤسسات الثقافية المحلية. وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية حوالي 1.5 دولار. وقامت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بشراء الكتب التي لم تبع بهدف تزويد مكتبات المدارس بها.

6- الصحة

أكد تقرير دائرة خدمات الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة للعام 2004 أنها عملت على إيصال الخدمات الصحية لمستحقيها في المدن والأرياف على الرغم من الظروف الصعبة, وقد تم ذلك بالتعاون والتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والمنظمات الأهلية غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة (خصوصاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف").

وفيما يتعلق بصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، شاركت الدائرة في إنجاز الدليل الإرشادي للرعاية الصحية الأولية، وفي برنامج تدريب صحة الأم والطفل في مديرية صحة نابلس. إضافة إلى تنظيم دورات تدريبية أخرى حول الولادة الآمنة، والأمراض التي تنقل عبر الممارسة الجنسية.

وتعرض التقرير للمعيقات التي تواجه عمل الدائرة, وذكر منها: عدم تمكن الأطباء والممرضين في مراكز الأمومة والطفولة من الوصول إلى مراكز عملهم في بعض الأيام بسبب الإغلاقات، وانخفاض مستوى التغطية في عيادات الحمل الخطر نتيجة عدم تمكن الحوامل من الوصول للعيادات المتخصصة، ووجود نقص في الكوادر التي تعمل في مراكز الأمومة والطفولة، بالإضافة إلى النقص في بعض الأجهزة في عدد من المراكز. وأوصى التقرير بإيجاد نظام تعليم مستمر للكوادر العاملة في مراكز الأمومة والطفولة.

حملة تطعيم عامة ضد مرض النكاف:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بحملة تطعيم ضد مرض النكاف "أبو دغيم"، شملت طلاب المدارس وطالباتها من (6-8) سنوات والمدرسين والمدرسات ممن تقل أعمارهم عن 30 عاماً. وقد أدى ظهور عوارض المرض على بعض من تطعموا ضده إلى إثارة مخاوف المواطنين من عدم صلاحية الطعم. فيما أكدت وزارة الصحة الفلسطينية أن التطعيم سليم، ومطابق للفحوصات المخبرية التي قدمت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي الجهة الموردة للطعم. وأضافت الوزارة أنه يمكن ظهور أعراض مشابهة للمرض بعد التطعيم عند نسبة ضئيلة ومحددة من المطعمين، وأن هذه الأعراض يمكن أن تستمر لعدة أيام ولا تشكل أي خطر على الحياة.

أوضاع المسنين الصحية:

بلغ عدد كبار السن (المسنون) عام 2004 في العالم 461 مليوناً أي ما نسبته 7.0% من مجموع سكان العالم، ويزداد العدد بمقدار 10.3 مليون سنوياً. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بموضوع كبار السن، فقد تم إعداد هذه النشرة، لدراسة واقع كبار السن في الأراضي الفلسطينية، ولغايات هذه النشرة, فقد تم اعتبار كبير السن (المسن) هو الشخص الذي يبلغ من العمر 65 سنة فأكثر، وفيما يلي نقدم ملخصا لأهم المؤشرات بشأن كبار السن في الأراضي الفلسطينية:

هنالك 115 ألف مسن (كبير السن) في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2005 ويتوقع أن يصل عددهم إلى 126 ألفاً في العام 2010 بزيادة مقدارها 9.3%. كما يتوقع أن يصل العدد إلى 172 ألفاً في العام 2020، بزيادة مقدارها 49.4% مقارنة بعام 2005.

من بين كل خمس أسر توجد أسرة واحدة لديها مسن واحد على الأقل (بنسبة مقدارها 18.3%)، كما أنه هناك أسرة واحدة من بين كل ثماني أسر في الأراضي الفلسطينية يرأسها مسن (بنسبة مقدارها 12.2%).

9.1% من الذكور الأرامل هم من كبار السن، مقابل 55.5% للنساء.

9.6% من إجمالي المشاركين في القوى العاملة هم من كبار السن، و67.0% من كبار السن العاملين يعملون لحسابهم الخاص.

81.5% من مجمل كبار السن في الأراضي الفلسطينية لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، مقابل 3.6% منهم حصلوا على درجة الدبلوم المتوسط فأعلى.

- 49.4% من إجمالي كبار السن في الأراضي الفلسطينية يعانون من أمراض مزمنة، و33.8% منهم يعـانون مـن أمـراض ضغط الدم، مقابل 19.6% منهم يعانون من أمراض المفاصل.
- 8.7% من إجمالي كبار السن في الأراضي الفلسطينية لديه إعاقة واحدة على الأقل، مـنهم 35.2% لديـه إعاقـة حركيـة و27.3% لديه إعاقة بصرية، و17.0% لديه إعاقة سمعية.
- 42.1% من مجمل كبار السن في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر، ويشكلون ما نسبته 4.9% من إجمالي الفقـراء فـي الأراضي الفلسطينية.

يقضي المسن في الأراضي الفلسطينية ما مجموعه 14 ساعة و35 دقيقة يوميا في العناية الشخصية والمحافظة على الذات[6]. يقضي المسن في الأراضي الفلسطينية ما مقداره 17 ساعة و16 دقيقة يوميا في البيت، بالإضافة إلى ساعة وربـع الـساعة يقضيها يوميا في بيوت الآخرين.

7- الحسابات القومية

تشير تقديرات الحسابات القومية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى حدوث تحسن بسيط في إجمالي الناتج المحلي بلغ 1.9% بين الربع الأول 2005 والربع الرابع 2004، ليصل إلى حوالي 1053 مليون دولار. وقد حافظ قطاع الخدمات على استقطاع الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمـالي بنـسبة 35.8%.

حدثت بعض التغيرات في المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين، فقد انخفضت مساهمة قطاع الزراعـة إلى 8.1% وقطاع الصناعة والتعدين إلى 12.8%، بينما ارتفعت حصة كل من قطاع النقل والتخزين والاتصالات لتصل إلى 8% وقطاع تجارة الجملة والتجزئة لتصل إلى 10.3%.

شكل 8 : الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

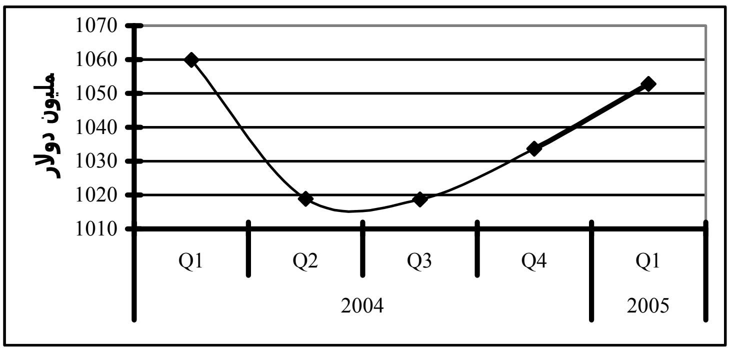

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي (الربع الأول 2005).

[6] تشمل الأعمال التي يقوم بها الفرد سواء أ كان ذكراً أو أنثى لتلبية حاجاته الطبيعية والعناية بنفسه كالنوم والنشاطات المشابهة مثل البقاء في السرير مـستيقظاً وتجهيـز الفراش للنوم والاسترخاء في السرير بسبب المرض....الخ. والأكل والشرب والصحة الشخصية كالاستحمام وتغيير الملابس...الـخ. والاسـترخاء وتأديـة العبـادات والتأملات الدينية الفردية مثل الصلاة والتسبيح.....الخ، وغير ذلك من الأنشطة.

وحدث ارتفاع واضح في القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 29.7%، وفي قطاع تجارة الجملة التجزئة بنسبة 17.2%، في حين ظلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات ثابتة تقريباً. أما حصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والتعدين فلقد تراجعت بنسبة 9.3% و6.4% على التوالي.

وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4% عن الربع الرابع 2004 لتصل إلى 303.6 دولارات. ولا تعني هذه الزيادة تحسناً في مستوى المعيشة للفلسطينيين إذ أنها ظاهرية، نظراً لأن معدل التضخم بلغ 1.9% خلال الفترة نفسها أي أن القيمة الحقيقية انخفضت بمقدار 0.5%.

شكل 9 : التوزيع النسبي لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الأول 2005

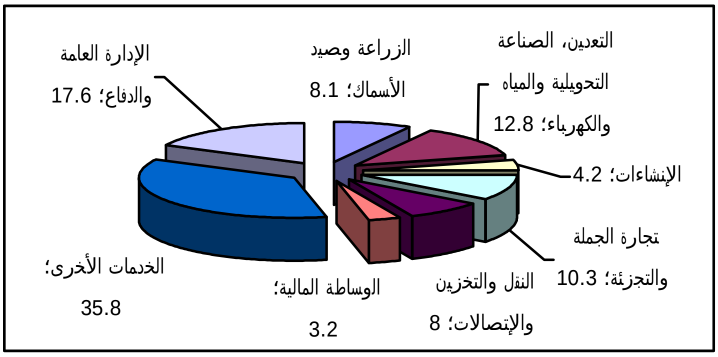

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي (الربع الأول 2005).

8- الأسعار

يغطي الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منطقة القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير إحصاءات الربع الأول من العام 2005 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاساً بالشيكل في الأراضي الفلسطينية بلغت نسبته 1.9% مقارنةً مع الربع الرابع 2004. وتسببت المواد الغذائية بنسبة 72.2% من الزيادة، ويمثل هذا أكبر ارتفاع بالمقارنة مع المجموعات السلعية الأخرى في السلة الاستهلاكية (ارتفعت أسعار المواد الغذائية 4%). ومن اللافت للانتباه أن متوسط أسعار النقل والمواصلات تراجعت بنسبة 0.5% ويعزى هذا إلى تراجع حدة الإغلاقات الإسرائيلية أمام حركة الأفراد والبضائع، وهي السبب الأهم في ارتفاع تكلفة النقل والمواصلات في الأشهر السابقة.

وفي القدس ارتفع متوسط أسعار السلع الإستهلاكية بنسبة 1.7% في الربع الأول 2005 مقارنةً بالربع الرابع 2004. وجاء 68.5% من هذا الإرتفاع في الأسعار من المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة 3%.وارتفع الرقم القياسي في قطاع غزة للفترة المقارنة نفسها بنسبة 1.1%. وساهمت المواد الغذائية بنسبة 49.5% من هذا الإرتفاع. وكان الإرتفاع الأكبر من نصيب المشروبات والتبغ والذي بلغ 5%. وبلغ معدل التضخم في الضفة الغربية 1.9% ساهمت فيه المواد الغذائية بنسبة 82% والتي شهدت أكبر ارتفاع مقارنةً مع باقي السلع والخدمات في سلة الإستهلاك.

شكل 10: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الأول 2005

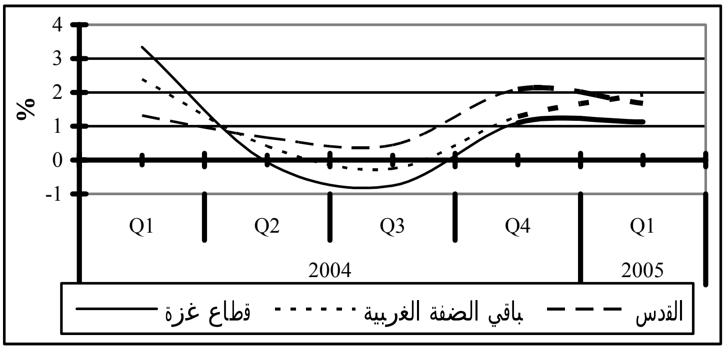

المصدر: حسبت من قبل ماس بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2005

8-1 القوة الشرائية

انخفض سعر صرف كل من الدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية (القدس، وباقي الضفة الغربية، وغزة) في الربع الأول 2005 بالمقارنة مع الربع الرابع 2004 بنسبة 2.2% و2.1% على التوالي. وترافق التراجع في سعر الصرف مع الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مسبباً تراجعاً في القوة الشرائية للدولار بنسبة 2.9% وللدينار بنسبة 3%. وفي الضفة الغربية انخفضت القوة الشرائية للدولار بنسبة 3.01% وللدينار 3.04%. وفي قطاع غزة كان الانخفاض أقل منه في الضفة, حيث بلغ 2.19% للدولار و2.21% للدينار.

جدول 20: متوسط سعر صرف كل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي للربع الأول 2005

2004	الدولار مقابل الشيكل	الدينار مقابل الشيكل
Q1 2004	4.46	6.28
Q2 2004	4.55	6.40
Q3 2004	4.50	6.35
Q4 2004	4.40	6.22
Q1 2005	4.35	6.15

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول 21 : تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

المنطقة	العملة	الربع الأول 2004	الربع الثاني 2004	الربع الثالث 2004	الربع الرابع 2004	الربع الأول 2005
الضفة الغربية	الدولار	-1.16	1.68	-0.78	-3.58	-3.01
	الدينار	-1.27	1.47	-0.45	-3.44	-3.04
قطاع غزة	الدولار	-1.99	2.15	-0.28	-3.4	-2.19
	الدينار	-2.1	1.95	0.05	-3.27	-2.21

المصدر: حسبت من قبل ماس بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 11 : تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية

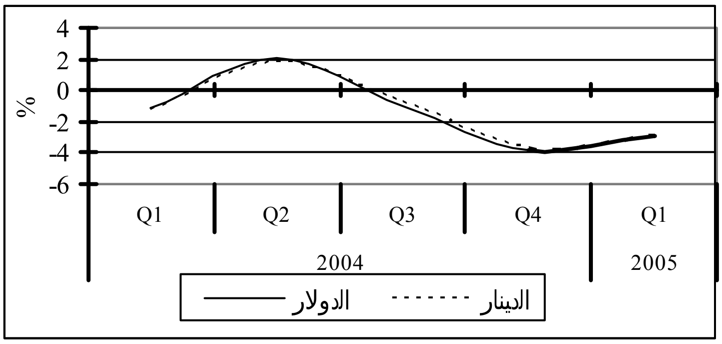

المصدر: حسبت من قبل ماس بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبيانات سلطة النقد الفلسطينية.

2-8 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات

شهد العام 2004 استقراراً نسبياً في الظروف الأمنية مقارنة مع الأعوام السابقة. وكان لهذا أثره الإيجابي في حركة المواطنين, وربما- أيضاً - في استقرار أسعار السلع الاستهلاكية. وتظهر البيانات في الجدول 22 متوسط أسعار بعض الأصناف من السلع التي تمس حياة المستهلك للعام 2004، وقد توزعت البيانات لكل من القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة على النحو الآتي :

جدول 22: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف من السلع للعام 2004

الصنف	وحدة الشراء	القدس	متوسط الضفة	متوسط غزة
أرز حبة قصيرة-صن وايت-استراليا	كيس 25 كغم	78.51	80.38	79.39
خبز أبيض كماج	1كغم	3.00	2.88	1.95
لحم غنم مع العظم طازج	1كغم	47.08	42.31	46.58
لحم عجل طازج	1كغم	35.88	31.72	28.46
دجاج طازج دون الريش	1كغم	11.50	9.27	8.09
حليب مجفف (فرنسا)	علبة 2.5 كغم	91.38	86.55	86.03
لبن عادي (الجنيدي)	علبة 500 غم	3.50	3.50	4.86
بيض دجاج	كرتونة 2 كغم	15.08	12.84	11.64
زيت زيتون	1كغم	20.00	15.98	20.24
بندوره بلدية	1كغم	2.64	2.25	2.30
فاصولياء خضراء	1كغم	9.94	6.89	3.77
ملوخية خضراء	1كغم	9.17	3.22	3.34
عدس مجروش (تركيا)	1كغم	5.17	4.49	4.09
حمص حبة وسط	1كغم	5.60	4.70	5.00
شاي عادي(الغزالين)	1/2كغم	10.00	9.15	9.08

متوسط غزة	متوسط الضفة	القدس	وحدة الشراء	الصنف
28.83	28.85	44.58	1كغم	قهوة مطحونة (كولومبيا)
8.50	8.52	8.56	علبة 20 سيجارة	سجائر، امبريال (محلي)
33.44	33.99	48.58	اسطوانة 12 كغم	اسطوانة غاز
25.00	28.75	37.50		كشفية طبيب عام أولى
41.88	39.38	87.50		كشفية طبيب نسائية أولى
25.00	29.03	50.00		خلع أسنان عادي
59.17	61.10	102.50		بنطلون جينز(محلي)
250.00	191.33	168.75		حذاء رجالي جلد طبيعي (محلي)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات محدثة لإطار الأسعار 2004

يدال متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع للعام 2004 على عدة ملاحظات، أهمها:
إن هذه الأسعار هي عبارة عن متوسطات عامة لكل من القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة. إذ إن هناك- بالتأكيد- تفاوتاً كبيراً في الأسعار بين محافظات الضفة الغربية، وكذلك هناك تفاوت في الأسعار في المحافظة نفسها بين المدينة والقرية. وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة.

متوسط أسعار المستهلك في القدس كانت الأعلى لجميع السلع تقريباً. ويرجع ذلك إلى تأثرها المباشر بالاقتصاد الإسرائيلي. حيث يمكن ملاحظة أن هناك فروقات بين متوسط الأسعار في القدس مقارنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة في اللحوم والألبان والخضراوات (السلع التجارية –tradable goods). وتزداد الفروقات بين متوسط الأسعار في القدس مقارنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة في السلع غير التجارية (الخدماتية- non-tradable goods). ففي حين لم تتجاوز متوسط كشفية طبيب عام في الضفة الغربية 28.75 شيكلاً وقطاع غزة 25 شيكلاً، وصلت في القدس إلى 37.50 شيكلاً. كذلك الأمر بالنسبة لتكاليف أطباء الأسنان.

متوسط أسعار المستهلك في قطاع غزة أقل من متوسط أسعار المستهلك في الضفة الغربية. ولعل ذلك يعود إلى انخفاض الدخل والأجور في قطاع غزة وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بدوره في معدل الأسعار. ويمكن ملاحظة انخفاض أسعار معظم السلع في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية. باستثناء بعض السلع التي يتم إنتاجها محلياً في الضفة الغربية، مثل لبن الجنيدي. إذ كان متوسط سعر لبن الجنيدي في الضفة الغربية وكذلك القدس 3.5 شواقل للعلبة 500 غم، في حين كان متوسط سعر الجنيدي في قطاع غزة 4.86 شواكل للعلبة. و يرجع هذا على الأرجح إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات.

9- المالية العامة

أشارت المادة (52) من قانون تنظيم الموازنة إلى وجوب قيام وزارة المالية بإعداد تقرير مفصل في نهاية كل ربع من السنة المالية وتقديمه إلى كل من مجلس الوزراء والمجلس التشريعي. ونصت المادة على ضرورة أن يغطي التقرير التطورات المالية واتجاهات حركة الإيرادات والنفقات مقارنة مع التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية، بالإضافة إلى تفسير الانحرافات في حال وجودها واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة لاستعادة التوازن المالي.

لم تقدم الوزارة التقرير المشار إليه عن الربع الأول من العام 2005 إلى المجلس التشريعي حتى تاريخ كتابـة هـذه المـادة (أواخر حزيران)، وكان يمكن لمثل هذا التقرير أن يشكل المرجع الأساسي في إجراء المقارنات بين البيانات التقديرية الواردة في موازنة العام 2005 والبيانات الفعلية للربع الأول. وبسبب عدم توفر مثل هذا التقرير فقد اضطررنا إلى الاستعانة ثانيـة بالتقارير الشهرية التي تنشرها الوزارة على موقعها الالكتروني للتعرف إلىمقدار التوافق أو الانحراف بين البيانات التقديرية والفعلية للربع الأول من العام 2005.

9-1 الإيرادات

بلغت الإيرادات المحلية الفعلية للربع الأول من العام 2005 نحو 86.3 مليون دولار، منخفضة بنسبة 4.6% عما قدر لها في الموازنة. وتكونت الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، والتـي بلغـت 53 مليونـاً و33.3 مليون دولار على التوالي. أما إيرادات المقاصة، فقد قدرت بمبلغ 165.5 مليون دولار خلال الربع، في حين بلغت فعلياً نحو 167.4 مليون دولار (بزيادة بلغت نسبتها 1.5%). وقد لوحظ من تقارير الوزارة أن النسبة الأكبر مـن إيـرادات المقاصـة تحققت خلال الشهر الأول من العام، وبلغت نحو 110 ملايين دولار، فيما لم تتجاوز إيرادات المقاصة المتحققة خلال شـهر شباط مبلغ 1.5 مليون دولار. وبالمحصلة، فقد بلغ مجموع ما تحقق من الإيرادات العامة نحو 252.4 مليون دولار، في حين قدرت في الموازنة بمبلغ 264.5 مليوناً، أي بفارق 12.1 مليون دولار.

9-2 النفقات

أضيف بند جديد على النفقات الجارية والرأسمالية في موازنة العام 2005، ويتمثل هذا البند بصندوق الرعاية الاجتماعية. وقد قدر هذا البند في الموازنة العامة بمبلغ 240 مليون دولار (بواقع 60 مليون دولار في الربع الواحد). وساهم استحداث هـذا البند، بالإضافة إلى الزيادة في بنود النفقات الأخرى، في ارتفاع النفقات الجارية والرأسمالية خلال الربع الأول مقارنة بالربع الرابع 2004 بمقدار 127 مليون دولار.

ولدى مقارنة النفقات الفعلية في الربع الأول من العام 2005 مع ما قدر لها في الموازنة العامة، يلاحـظ وجـود انحرافـات كبيرة. إذ لم يتوفر أي تمويل لصندوق الرعاية الاجتماعية خلال الربع الأول، كما لم يتم إنفاق سوى مبلغ 44.5 مليون دولار من مخصصات النفقات التحويلية، أو ما نسبته 30% فقط عما قدر لها في الموازنة. وإذا ما استمر التراجع في حجم النفقـات التحويلية خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، فإن من شأن ذلك أن ينعكس بشكل سلبي علـى الخـدمات المقدمـة للفئـات المهمشة والشرائح التي تستفيد من تلك النفقات في المجتمع الفلسطيني. كذلك، فقد انخفضت النفقات التشغيلية الفعلية عما قـدر لها في الموازنة بمقدار 29.7 مليون دولار، لتبلغ نحو 36 مليون دولار. ويؤثر ذلك بالنتيجة فـي قـدرة وزارات الـسلطة ومؤسساتها على أداء مهامها بالشكل المطلوب.

أما النفقات الرأسمالية العادية فقدرت بالموازنة بمبلغ 5.7 ملايين دولار لكل ربع، فيما لم يتم إنفاق سوى 0.15 مليون. وكان التزام السلطة الفلسطينية كبيراً فيما يتعلق ببند الرواتب والأجور، حيث كانت نسبة الانحراف طفيفة للغاية بين المقدر والفعلي. أما البند الذي شهد زيادة ملحوظة عما قدر له في الموازنة فيتمثل بالإنفاق على صافي الإقراض، حيث بلغ نحو 59.4 مليون دولار خلال الربع الأول، بارتفاع بلغت نسبته نحو 83% عن المقدر. ويشمل هذا البند المبالغ التي تدفعها السلطة إلى شـركة توليد الكهرباء في غزة وإلى الشركة القطرية الإسرائيلية، وذلك بدل الطاقة الكهربائية المستهلكة في قطاع غزة، والتي لا يتم تسديدها مباشرة من قبل المستهلكين.

وفيما يتعلق بالنفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات؛ فقد تم تقديرها في الموازنة بمبلغ 268 مليون دولار، وبواقـع 67 مليون دولار في كل ربع. فيما لم يرد هذا البند في بيانات الإنفاق الفعلي. ومن جهة أخـرى، فقـد ورد بنـد المـشاريع التطويرية الممولة من الخزينة وبلغت حوالي 3.15 ملايين دولار خلال الربع الأول. ولم يكن قد خصص بند للإنفـاق علـى المشاريع التطويرية من الخزينة في موازنة العام 2005. وبالتالي، يعد الإنفاق على هذا البند مخالفة لما نصت عليـه المـادة (44) من قانون تنظيم الموازنة العامة. إذ أشارت تلك المادة إلى عدم جواز الصرف على أية نفقة لم يخصص لهـا اعتمـاد مالي في الموازنة.

3-9 التمويل

جاء تقدير المنح والمساعدات الخارجية في موازنة العام 2005 متفائلاً إلى حد ما، حيث قدرت بـأكثر مـن 1162 مليـون دولار، وبمعدل 290.5 مليون دولار في الربع الواحد. وقد خصص الجزء الأكبر من تلك المساعدات لدعم الموازنة الجارية (163.5 مليون دولار)، فيما تشير البيانات الفعلية إلى أن حجم المساعدات المقدمة لدعم هذا البند لم تتجـاوز 68.7 مليـون دولار، تحقق معظمها (58 مليون دولار) في آذار من العام الحالي. وتشكل المساعدات المقدمة من دولة الكويت لدعم موازنة السلطة الجزء الأكبر من التمويل الخارجي للموازنة، إذ ساهمت بمبلغ 40 مليون دولار، أو ما نسبته 56.3% مـن إجمـالي المساعدات الخارجية. يليها دولة قطر، والتي قدمت نحو 11 مليون دولار. وحلّ البنك الدولي في المرتبة الثالثة، حيث بلغـت مساعداته حوالي 16.8 مليون دولار من خلال برنامج المساعدات الطارئة والبرامج الأخرى.

أما بالنسبة للأموال التي حولتها إسرائيل للسلطة من إجمالي الأموال الفلسطينية المحتجزة لديها، والتي اصطلح على تـسميتها بإيرادات المقاصة المستحقة على حساب سنوات سابقة، فقد بلغت نحو 10.2 ملايين دولار خلال الربع الأول. وقد تم تقـدير هذا البند في الموازنة العامة بمبلغ 23 مليون دولار. وجدير بالذكر أن الجانب الإسرائيلي قد أفرج عن 20.5 مليـون دولار من تلك الأموال خلال الشهر الأول من العام 2005. بينما لم يتم تحويل أي مبلغ خلال شهر شباط. أما بالنسبة لـشهر آذار، فلم تحول إسرائيل أية مبالغ عن السنوات السابقة، كما أنها احتجزت مبلغ 10.3 ملايين دولار من الأموال المستحقة خلال ذلك الشهر. أما فيما يتعلق بالديون المتراكمة على الحكومة لحساب القطاع الخاص(صافي التغير في المتـأخرات)، فقـد قـدرت الموازنة تسديد 5.8 ملايين دولار منها خلال الربع الأول. وقد أشارت تقارير الوزارة الشهرية إلى أن الديون المسددة فعليـاً بلغت أكثر من 106 ملايين دولار. الأمر الذي انعكس في المحصلة على ارتفاع نسبة الانحراف بين المقدر والفعلي إلى أكثر من 1700%. ويمكن أن يفسر هذا الانحراف وفق احتمالين؛ الأول أن تكون السلطة قد سددت مبلغاً إضافياً لمتأخرات سـابقة لم تكن تعلم بها عند تقدير الموازنة. أما الاحتمال الثاني فيتمثل بتوفر فائض مالي لدى السلطة تم استغلاله في تسديد متأخرات سابقة ومعروفة. وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يعد مأخذاً على الموازنة العامة في فلسطين، وعلى قدرة معدي الموازنـة علـى التقدير الدقيق للإيرادات والنفقات.

وفيما يتعلق بباقي بنود التمويل الخارجي (سداد القروض، ومنح ومساعدات لدعم المشاريع التطويريـة، وتمويـل صـندوق الرعاية الاجتماعية)، فلم ترد في التقارير الشهرية للوزارة خلال الربع الأول من العام 2005.

جدول 23: البيانات الفعلية للإيرادات والنفقات والتمويل خلال الربع الأول من العام 2005 مقارنة بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة للفترة نفسها

البند	مقدر 2005 (مليون دولار)	فعلي 2005 (مليون دولار)	نسبة الانحراف (%)
الإيرادات العامة	264.5	*252.4	4.6-
الإيرادات المحلية	99	86.3	12.8-
إيرادات المقاصة	165.5	167.4	1.5
النفقات العامة	555	379	31.7-
النفقات الجارية والرأسمالية	*488*	375.9	23-
- رواتب وأجور	234	235.6	0.07
- نفقات تشغيلية	65.8	36.1	45.1-
- نفقات تحويلية	150	44.5	70.3-
- نفقات رأسمالية عادية	5.7	0.15	97.4-
- صافي الإقراض	32.5	59.4	82.8
النفقات التطويرية الممولة من المنح	*67*	-	-
النفقات التطويرية الممولة من الخزينة	-	**3.15	-
التمويل	290.5	27.2 -	-
منح لدعم الموازنة الجارية	163.5	68.7	
تمويل صندوق الرعاية الاجتماعية	60	-	-
منح ومساعدات لتمويل المشاريع التطويرية	67	-	-
إيرادات المقاصة على حساب سنوات سابقة	23	10.2	55.7-
صافي التغير في المتأخرات	5.8-	106.1-	1729
سداد قروض	17.2-	-	-

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة المالية في السلطة الفلسطينية www.mof.gov.ps

* يمثل هذا المبلغ صافي الإيرادات بعد حسم إيرادات لضريبة والتي بلغت 1.39 مليون دولار خلال الربع الأول من العام.

** لم يرد هذا البند في الموازنة التقديرية، في حين ورد البند المتعلق بالمشاريع التطويرية الممولة من المنح والمساعدات وقدرت بمبلغ 268 مليون دولار خلال العام، بمعدل 67 مليون دولار خلال الربع.

10- السياحة

تدل إحصاءات السياحة على حدوث تحسن في قطاع السياحة خلال الربع الأول من العام 2005. وقد طرأ تحسن في كل من القدس وباقي الضفة الغربية بينما حدث تراجع في قطاع غزة. إذ ارتفع عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية بمقدار ثلاثة فنادق في الربع الأول 2005 مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ عددها 83 فندقاً. وتوزعت هذه الفنادق بين الضفة الغربية بواقع 47 فندقاً، و21 فندقاً في القدس و 15 فندقاً في قطاع غزة.

شكل 12: عدد الفنادق العاملة في الأراضي لفلسطينية

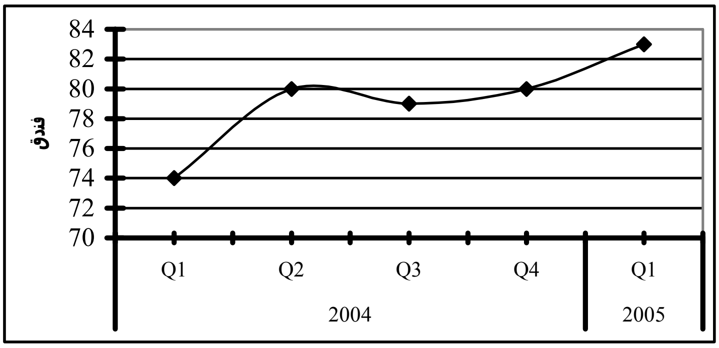

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

ارتفع عدد نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية بنسبة 1.8% مقارنةً مع الربع الرابع 2004 ليبلغ عددهم 24792 نـزيلاً. وعلى الرغم من ثبات عدد الغرف المتاحة في القدس إلا أن عدد نزلاء الفنادق فيها إرتفع بنسبة 8.9%، وارتفع عدد النـزلاء في باقي الضفة الغربية بنسبة 2.5% وتجدر الإشارة الى أن الزيادة حدثت –فقط- في الجزء الجنوبي من الـضفة الغربيـة, والتي تشمل بيت لحم، بينما تراجعت في وسط الضفة الغربية, وظلت ثابتة في الشمال)، وحدث تراجع في عدد النـزلاء فـي قطاع غزة بشكل حاد بلغت نسبته 74.8%.

ارتفع عدد غرف الفنادق في الأراضي الفلسطينية بواقع 41 غرفة ليصبح عددها 3685 غرفة. وكانت الزيادة مـن نـصيب الضفة الغربية والتي بلغت 5.8%، بينما تراجع عدد الغرف في قطاع غزة بنسبة 14.6%، وبقيت تقريباً كما هي في القدس.

ونتيجة لارتفاع عدد نزلاء الفنادق بنسبة أعلى من ارتفاع عدد الغرف المتاحة فقد ارتفع متوسط إشغال الغرف في الأراضـي الفلسطينية قليلاً ليصل الى 11.9% مقارنةً مع 11% في الربع الرابع 2004.

وازداد عدد العاملين في قطاع الفنادق بمقدار 31 عاملاً في الأراضي الفلسطينية ليبلغ عددهم 1280 عاملاً، منهم 172 عاملةً و 1108عمال. وتوزع هؤلاء بين 607 عمال وموظفين في الضفة الغربية و 361 في فنادق القدس و 312 عاملاً في غزة. وارتفع عدد العاملين في باقي الضفة الغربية بنسبة 10.2% بين الربع الرابع 2004 والربع الأول 2005، بينما بقي كما هـو في القدس، وتراجع في قطاع غزة بنسبة 7.1%.

شكل 13: عدد النزلاء ومعدل إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية

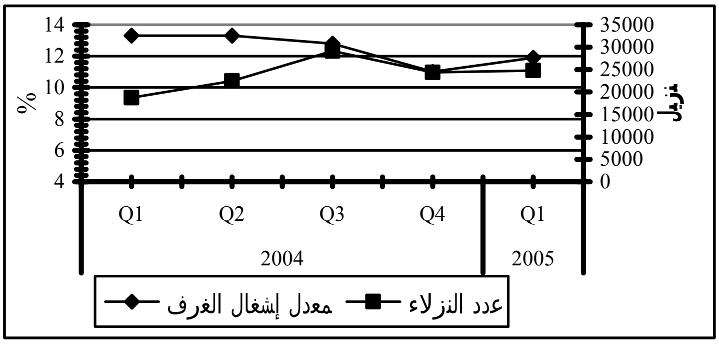

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

11- المصارف

11-1 الودائع

بلغ إجمالي الودائع في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2005 مبلغ 3992.5 مليون دولار. ويشكل هذا زيادة عن الربع الرابع 2004 بنسبة 0.8 %، وكانت الزيادة من نصيب باقي الضفة الغربية والتي بلغت 1.9% بينما تراجعت في قطاع غزة بنسبة 2.5%. وتوزعت الودائع بين 76.2% في باقي الضفة الغربية و 23.8% في قطاع غزة، (شكل 14).

شكل 14 : إجمالي حجم الودائع في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

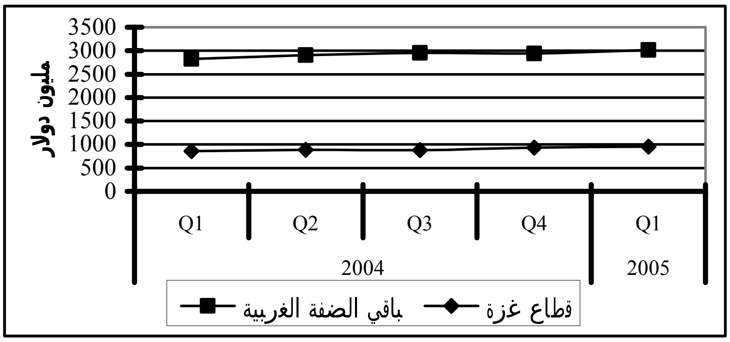

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

وشكلت الودائع الجارية 35.3% من إجمالي الودائع في باقي الضفة الغربية و 35.7% في قطاع غزة. وساهمت ودائع الإدخار بنسبة 20.6% من الودائع في الضفة و 16.1% من ودائع القطاع. بينما هيمنت الودائع المربوطة بأجل على ودائع باقي الضفة (44%) وعلى ودائع القطاع (48.2%)، (شكل 15).

شكل 15 : نصيب كل من الودائع الجارية وودائع الإدخار والودائع المربوطة بأجل من إجمالي الودائع في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الأول 2005

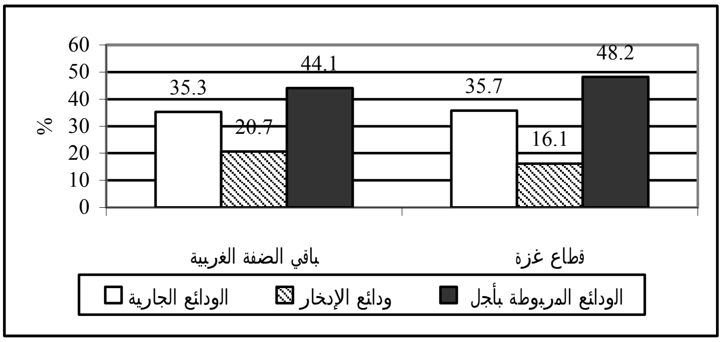

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

ساهم الدولار بالنسبة الأكبر من ودائع باقي الضفة والقطاع والتي بلغت 53.5% و65.5% على التوالي، و56.3% في المتوسط. وشكل الدولار نسبة 69.6% من الحساب المربوط بأجل و49.2% من الحساب الجاري وهي النسبة الأكبر بين العملات المستخدمة في البلاد. على أن حصة الدولار في حساب الإدخار لم تزد على 38.7%، (شكل 16).

شكل 16 : مساهمة الدولار في كل من الحساب الجاري وحساب الإدخار
والحساب المربوط بأجل في كل من باقي الضفة الغربية
وقطاع غزة للربع الأول 2005

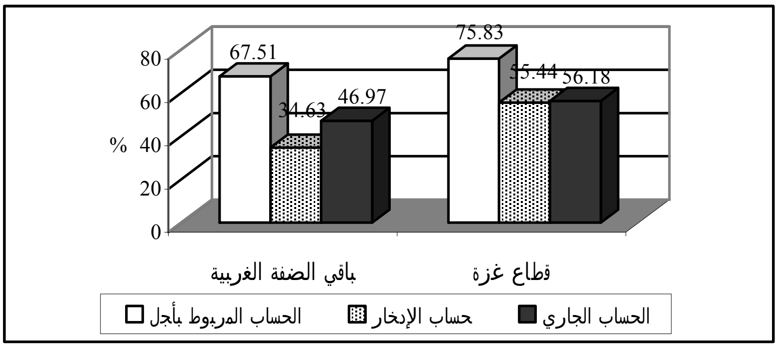

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

بلغت حصة الشيكل الإسرائيلي 14.7% من إجمالي الودائع في البنوك العاملة في باقي الضفة والقطاع للربع الأول 2005 مقارنةً مع 14.4% في الربع السابق (15.9% في باقي الضفة و 10.7% في القطاع). وعلى مستوى الحسابات فقد كانت المساهمة الأكبر له في الحساب الجاري بنسبة 24.3% يليه حساب التوفير بنسبة 12.3% ثم الحساب المربوط بأجل بنسبة 8.1%. ويعزى ارتفاع حصة الشيكل في الحساب الجاري مقارنةً مع غيره من الحسابات إلى أنه العملة الرئيسية للمعاملات والصفقات التجارية والمبادلات، (الشكل 17).

شكل 17: مساهمة الشيكل في كل من الحساب الجاري وحساب الإدخار
والحساب المربوط بأجل وفي كل من باقي الضفة الغربية
وقطاع غزة للربع الأول 2005

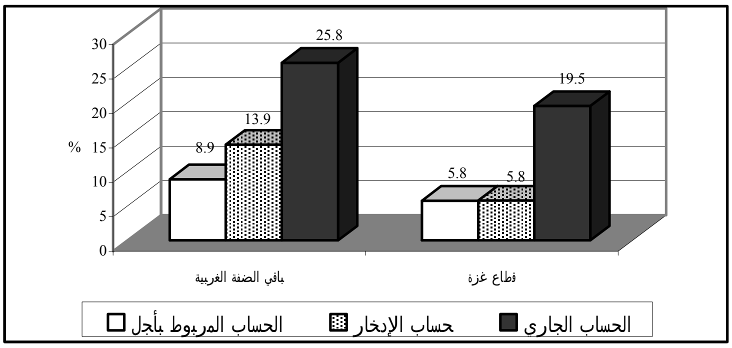

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

بلغت مساهمة الدينار الأردني 24.6% من إجمالي الودائع في البنوك العاملة في باقي الضفة والقطاع (27.2% في باقي الضفة و16.2% في القطاع). وكانت مساهمته الكبرى في حساب الإدخار والتي بلغت 48.2%، تلاه الحساب الجاري بنسبة

20.5% ثم الحساب المربوط بأجل بنسبة 17.5%. ويمكن إيعاز ارتفاع نسبة الدينار في حسابات الإدخار إلى الإستقرار النسبي لسعر صرفه وهو ما يعزز دوره كمخزن جيد للقوة الشرائية. ولقد كان الدينار تاريخياً هو عملة الإدخار الرئيسية في فلسطين. ويعزى ارتفاع مساهمة الدينار في ودائع الضفة مقارنةً بها في قطاع غزة إلى ارتفاع توفيرات المواطنين في الضفة الغربية نتيجة لارتفاع مستوى دخولهم مقارنةً بمواطني غزة، لذلك فإنهم يعتمدون على الدينار أكثر لحفظ قيمة توفيراتهم، (شكل 18).

شكل 18 : مساهمة الدينار الأردني في كل من الحساب الجاري وحساب الإدخار والحساب المربوط بأجل وفي كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الأول 2005

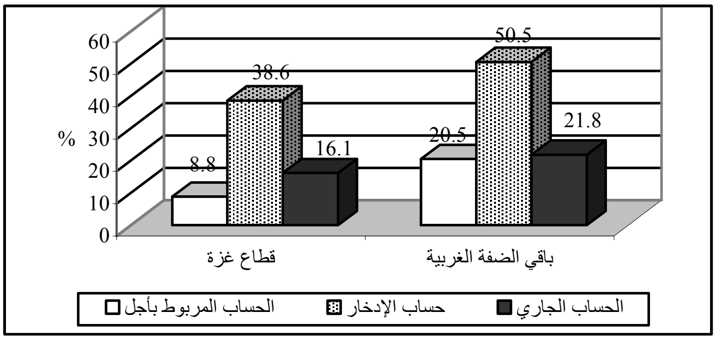

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

2-11 التسهيلات الائتمانية

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية للربع الأول 2005 إلى أن زيادة ملحوظة حدثت في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الربع السابق. ولقد بلغت نسبة الزيادة 11.6%، لتصل إلى 1584.6 مليون دولار. وكانت الزيادة الكبرى من نصيب حسابات الجاري مدين والتي بلغت 11.9%. وعلى مستوى العملات فقد كانت الزيادة الكبرى من نصيب الدولار والتي بلغت 24.3% تلاه الدينار الأردني بنسبة 4.4%، بينما تراجعت للشيكل الإسرائيلي بنسبة 12.3%.

وبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة بالدولار الأمريكي 1039.3 مليون دولار مشكلة النسبة الأكبر 65.6% من إجمالي التسهيلات المقدمة. وبلغت التسهيلات المقدمة بالشيكل الإسرائيلي ما قيمته 348.6 مليون دولار أي 22% من إجمالي التسهيلات المقدمة، وبلغت قيمة التسهيلات المقدمة بالدينار الأردني ما قيمته 181.8 مليون دولار أمريكي أي 11.5% من إجمالي التسهيلات المقدمة، (شكل 19).

وتشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع ازدادت في الربع الأول 2005 لتصل إلى 39.7% ولقد كانت هذه النسبة لا تزيد عن 35.9% في الربع الرابع 2004 (شكل 20). وكان الغرض الأول من التسهيلات الائتمانية تمويل نشاط التجارة الداخلية والتي بلغت 13.4%. واستقطعت أغراض تمويل قطاع الإنشاءات نسبة 9.8%، بينما كانت النسبة الأقل من نصيب الزراعة والتي بلغت 1.1%.

شكل 19 : توزيع التسهيلات الائتمانية على العملات الثلاث

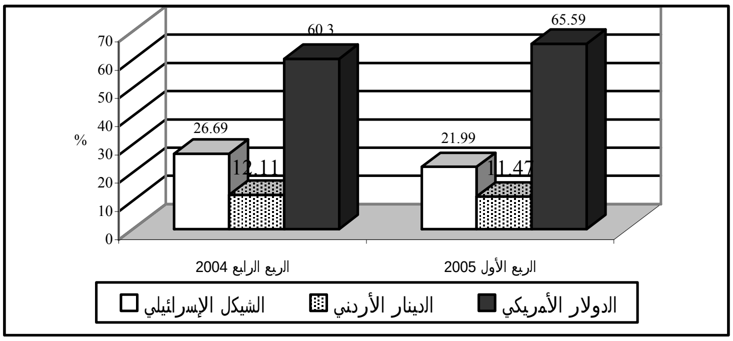

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

شكل 20: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع في الأراضي الفلسطينية

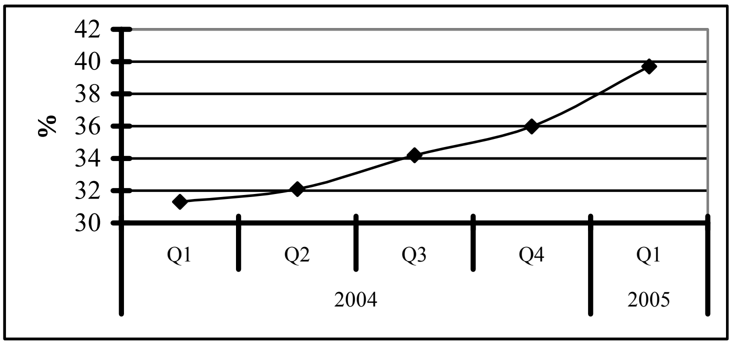

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. التقارير الشهرية من كانون الثاني لغاية آذار 2005.

3-11 التشتت في أسعار صرف العملات

التشتت في سعر صرف العملة هو الفرق بين سعر بيع وسعر شراء هذه العملة بعملة أخرى. في التاسع من أيار مثلاً، كان سعر شراء الدولار في البنك العربي 4.340 شيكل. بينما كان سعر بيعه 4.390 شيكل. أي أن التشتت بين الدولار والشيكل كان 0.050 أو 50 "بيب". والبيب هي أصغر وحدات الفرق بين سعري بيع عملة ما وشرائها, والتشتت في أسعار صرف العملات ليس ثابتاً، إذ كلما ارتفعت كمية النقود التي يتم صرفها دفعة واحدة كلما كانت وحدة التشتت أقل. فمثلاً: لا يزيد البيب على 5 غالباً عند صرف مليون دولار أو أكثر، بينما يتراوح بين 50 و200 عند صرف مبالغ أقل من 100 ألف دولار. ويبلغ التشتت في أسعار الصرف المستخدمة لدى مؤسسات بطاقات الائتمان نحو 200 إلى 300 بيب، وهي النسب التي تطبقها المصارف التجارية إلى جانب ما تأخذه من عمولات صرف. ما هي دلالة ارتفاع أو انخفاض التشتت في أسعار صرف العملات؟

يدال تدني التشتت في سعر صرف العملات على مواصفات هامة في أسواق القطع الأجنبي، منها:

1. كفاءة السوق وارتفاع حدة المنافسة فيه.
2. انخفاض كلفة الصفقات وانخفاض درجة المخاطرة وتماوجات أسعار القطع بين العملات المعنية (تباين معدلات التضخم). ويلعب انخفاض الرواتب والنفقات المؤسساتية الأخرى (مثل الإيجارات وخلافه) دوراً أيضاً.

سوف نبدأ من هذا العدد من المراقب الاقتصادي الاجتماعي الربعي، بملاحقة مقدار التشتت في أسعار صرف كل من الدولار، والدينار الأردني و اليورو مقابل الشيكل. وسوف نلاحق هذا التشتت لدى كل من المصارف الفلسطينية والإسرائيلية ومحلات الصرافة إلى جانب صرافي القطاع غير المنظم (غير الرسمي).

جدول 24: الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي

التاريخ	القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق(%)
2005/5/9	صرّاف متجول:					
	صرّاف متجول 1	4.350	4.370	0.020	20	0.46%
	صرّاف متجول 2	4.350	4.370	0.020	20	0.46%
	صرّاف متجول 3	4.350	4.370	0.020	20	0.46%
	المعدل					0.46%
2005/5/9	محلات الصرافة(رام الله):					
	محل صرافة 1	4.360	4.365	0.005	5	0.11%
	محل صرافة 2	4.355	4.365	0.010	10	0.22%
	محل صرافة 3	4.360	4.365	0.005	5	0.11%
	المعدل					%0.15
2005/5/9	بنوك فلسطينية:					
	بنك فلسطيني 1	4.340	4.390	0.050	50	1.15%
	بنك فلسطيني 2	4.340	4.385	0.045	45	1.03%
	بنك فلسطيني 3	4.340	4.380	0.040	40	0.92%
	المعدل					1.00%
2005/6/8	بنوك إسرائيلية:					
	Bank Leumi	4.280	4.500	0.220	220	5.14%
	Arab Israel Bank	4.290	4.500	0.210	210	4.90%
	Bank Hapoalim	4.290	4.500	0.210	210	4.90%
	المعدل					5.00%

المصدر: قام بجمعها من المسح الميداني لمدينة رام الله ومن الاتصالات الهاتفية للبنوك الإسرائيلية.

جدول 25: الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي

التاريخ	القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق (%)
2005/6/7	صرَاف متجول:					
	صرَاف متجول 1	6.180	6.220	0.040	40	0.64%
	صرَاف متجول 2	6.180	6.220	0.040	40	0.64%
	صرَاف متجول 3	6.190	6.220	0.030	30	0.48%
	المعدل					0.58%
2005/6/7	محلات الصرافة(رام الله):					
	محل صرافة 1	6.200	6.240	0.040	40	0.64%
	محل صرافة 2	6.200	6.230	0.030	30	0.48%
	محل صرافة 3	6.200	6.230	0.030	30	0.48%
	المعدل					0.53%
2005/5/25	بنوك فلسطينية:					
	بنك فلسطيني 1	6.161	6.224	0.063	63	1.02%
	بنك فلسطيني 2	6.168	6.182	0.014	14	0.22%
	بنك فلسطيني 3	6.120	6.220	0.100	100	1.63%
	المعدل					0.95%
2005/6/8	بنوك إسرائيلية:					
	Bank Leumi	5.970	6.450	0.480	480	8.04%
	Arab Israel Bank	5.970	6.450	0.480	480	8.04%
	Bank Hapoalim	6.050	6.450	0.400	400	6.61%
	المعدل					%7.56

المصدر: قام بجمعها من المسح الميداني لمدينة رام الله ومن الاتصالات الهاتفية للبنوك الإسرائيلية.

جدول 26: اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي

التاريخ	القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق(%)
2005/6/7	صرَاف متجول:					
	صرَاف متجول 1	5.360	5.390	0.030	30	0.56%
	صرَاف متجول 2	5.370	5.400	0.030	30	0.55%
	صرَاف متجول 3	5.390	5.410	0.020	20	0.37%
	المعدل					%0.49
2005/6/7	محلات الصرافة(رام الله):					
	محل صرافة 1	5.380	5.410	0.030	30	0.55%
	محل صرافة 2	5.370	5.400	0.030	30	0.56%
	محل صرافة 3	5.390	5.410	0.020	20	0.37%
	المعدل					0.49%
2005/5/25	بنوك فلسطينية:					
	بنك فلسطيني 1	5.457	5.574	0.117	117	2.14%

التاريخ	القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق(%)
	بنك فلسطيني 2	5.507	5.521	0.014	14	0.25%
	بنك فلسطيني 3	5.456	5.565	0.109	109	2%
	المعدل					1.46%
2005/6/8	بنوك إسرائيلية:					
	Bank Leumi	5.270	5.540	0.270	270	5.12%
	Arab Israel Bank	5.280	5.550	0.270	270	5.11%
	Bank Hapoalim	5.270	5.520	0.250	250	4.74%
	المعدل					%5.00

المصدر: قام بجمعها من المسح الميداني لمدينة رام الله ومن الاتصالات الهاتفية للبنوك الإسرائيلية.

عند دراسة الجداول الثلاثة السابقة ومقارنتها، نستدل الملاحظات الآتية :
مقدار التشتت في قيمة الدولار مقابل الشيكل كانت الأقل لدى جميع القطاعات (البنوك الفلسطينية، الإسرائيلية، محلات الصرافة وصرافي القطاع غير المنظم). ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي في أسعار صرف الدولار/ الشيكل من جهة، وإلى وانتشار التعامل بالدولار وإتساع سوق التحويل بين الدولار والشيكل وبالعكس من جهة أخرى.

التشتت في سعر صرف العملات المختلفة (الدولار، والدينار, واليورو) كانت الأقل لدى محلات الصرافة، يليها صرافو القطاع غير المنظم . ويرجع هذا على الأرجح إلى أن الصرافين المتجولين يعملون غالباً لحساب مكاتب ومحلات الصرافة لقاء عمولات معينة.

هناك فرق شاسع في قيمة التشتت بين فلسطين وإسرائيل. ففي حين لم يتجاوز معدل الفرق بين سعر شراء الدولار وبيعه 1% مثلاً لدى البنوك الفلسطينية ومحلات الصرافة وصرافي القطاع غير المنظم، فقد بلغت 5% لدى البنوك الإسرائيلية. إذن سوق صرف العملات الثلاث أكثر فعالية في فلسطين مما هو عليه في إسرائيل. ويعود هذا على الأرجح إلى أسباب متعددة منها: وجود منافسة حادة في سوق صرف العملات في فلسطين، وانخفاض تكاليف العمل والتكاليف المؤسساتية الأخرى.

التشتت في سعر صرف الدينار مقابل الشيكل كانت أقل مقارنة مع التشتت في اليورو لدى البنوك الفلسطينية، في حين كان العكس لدى البنوك الإسرائيلية إذ كان مقدار التشتت في سعر صرف اليورو أقل منه من الدينار. ويرجع ذلك على الأغلب إلى أن التعامل النسبي بالدينار في الأراضي الفلسطينية أعلى مما هو في إسرائيل، وأن التعامل باليورو هو أكبر نسبياً في إسرائيل.

12- سوق فلسطين للأوراق المالية

تشير بيانات حركة الأوراق المالية الصادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية إلى حدوث تحسن قوي في جميع مؤشرات السوق. فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 150.4% في الربع الأول 2005 مقارنةً بالربع السابق لتبلغ حوالي 105 آلاف سهم. وكانت الزيادة مستمرة على امتداد الأشهر الثلاثة. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة (حجم التداول) حوالي 445 مليون دولار بزيادة قدرها 381% عن الربع السابق. ولقد حدثت هذه الزيادات على الرغم من ثبات عدد جلسات التداول الربعية عند 60 جلسة. غير أن عدد الصفقات أرتفع بنسبة 118.4% لتصل إلى 27243 صفقة، أي بمعدل 454 صفقة في الجلسة الواحدة. ورافق الزيادة في عدد الصفقات المتداولة زيادة شديدة في أسعار الأسهم المتداولة حيث بلغت الضعف (117.5%)

مقارنةً مع الربع السابق, ليصل مؤشر القدس إلى 603.74 نقطة مقابل 277.56 نقطة في الربع الرابع 2004. إضـافةً إلـى ذلك فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة بنسبة 61.9% لتصل إلى حوالي 1723 مليون دولار.

شكل 21 : القيمة السوقية للشركات المدرجة
في السوق المالي الفلسطيني

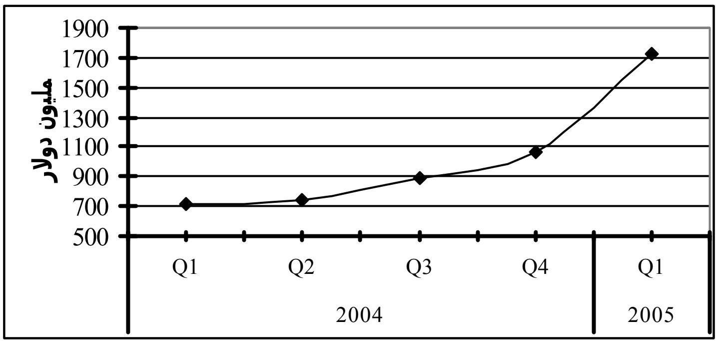

المصدر: االصحيفة الالكترونية لسوق فلسطين للأوراق المالية. www.P-S-E.com

شكل 22: مؤشر القدس

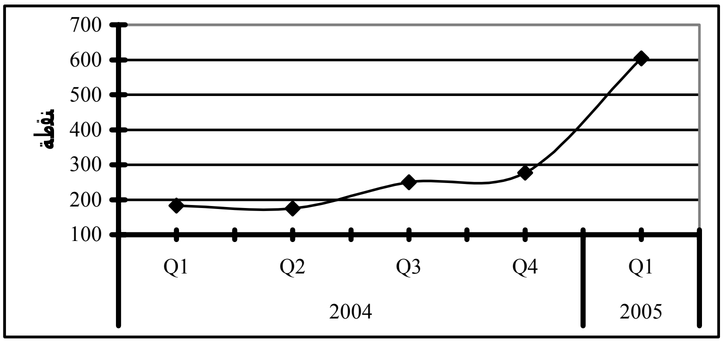

المصدر: الصحيفة الالكترونية لسوق فلسطين للأوراق المالية. www.P-S-E.com

13- الأمن والعدالة والقانون

13-1 البيئة القانونية

انصب تركيز المجلس التشريعي خلال الربع الأول من العام 2005 على إقرار القانون المعدل للانتخابـات العامـة، والـذي يفترض أن تجرى بموجبه الانتخابات التشريعية الفلسطينية في تموز من العام الحالي. فقد تم تخصيص العديد مـن جلـسات المجلس لمناقشة هذا القانون وإقراره بالقراءة الأولى. وأدى ذلك بالنتيجة إلى تراجع عدد القوانين الأخـرى الـصادرة عـن المجلس خلال هذا الربع.

وصدر خلال الربع الأول من العام 2005 قانون واحد يتعلق بالشأن المالي والاقتصادي، وهو قانون الكسب غير المـشروع. ويعتبر إصدار هذا القانون من الخطوات المهمة على صعيد استكمال رزمة الإجراءات الإصـلاحية فـي الجـانبين المـالي

والإداري. إذ يتوقع أن يساهم القانون في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحفاظ على المال العام والحد من الفساد. كما أقر المجلس التشريعي الموازنة العامة للسنة المالية 2005 في اليوم الأخير من المهلة القانونية لإقرار الموازنة وهو 3/31.

أقر المجلس التشريعي بالمناقشة العامة ثلاثة قوانين ذات علاقة بالشأن المالي والاقتصادي. ويتعلق أولها بصندوق دعم أسر الشهداء ورعايتها, ويتعلق الآخران بتنظيم العمل النقابي في فلسطين؛ وهما مشروع قانون النقابات ومشروع قانون النقابات العمالية.

كما أنجز المجلس التشريعي خلال الربع الأول القراءة الأولى لثلاثة مشاريع قوانين. مشروع قانون الزراعة المعدل، ومشروع قانون السلطة القضائية المعدل, ومشروع قانون التنفيذ. وعلى الرغم من أن القانونين الأخيرين ليس لهما علاقة مباشرة بالقضايا الاقتصادية والمالية، إلا أن إقرارهما يساعد على توفير الاستقرار القانوني والقضائي كمتطلب أساسي لخلق بيئة استثمارية ملائمة. ويتحقق ذلك من خلال وجود قضاء نزيه ومستقل, وضمان الآليات اللازمة لتطبيق الأحكام القضائية بوقت أقل من خلال مشروع قانون التنفيذ. كما أحال المجلس إلى رئيس السلطة القانون المعدل لأصول المحاكمات المدنية والتجارية للمصادقة عليه وإصداره. وأتم المجلس التشريعي القراءات المتعلقة بمشروع قانون التقاعد للموظفين المدنيين، وأحاله إلى مجلس الوزراء لإبداء الرأي.

كما أحال المجلس إلى لجانه المختصة ثلاثة من مشاريع القوانين لدراستها وإعداد التقارير الخاصة بها، وهي الامتياز الفلسطيني والذي ينظم الشؤون المتعلقة بمنح عقود الامتياز في فلسطين، وحقوق الأطراف المتعاقدة وواجباتها, وآليات إنهاء تلك العقود. بالإضافة إلى المعدل لقانون اللوازم العامة، ويختص هذا القانون بتنظيم الشؤون المتعلقة بشراء اللوازم وحفظها وإدارتها (الأموال المنقولة والتجهيزات المكتبية) في الدوائر والمؤسسات الحكومية. وتمثل التعديل الأساسي في مشروع القانون المعدل بإضافة مندوب عن مؤسسة المواصفات والمقاييس لعضوية لجنة العطاءات المركزية الواردة في القانون. أما مشروع القانون الثالث فيتعلق بمخصصات رئيس السلطة الفلسطينية وتعويضاته, وقد حدد هذا المشروع مخصصات رئيس السلطة بمبلغ سبعة آلاف دولار شهرياً.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس التشريعي قد أجل النظر في مشروع قانون العمل المعدل بعد إحالته إلى اللجنة المختصة لدراسته. وبسبب ارتباطه واعتماده بشكل أساسي على قانون التأمينات الاجتماعية والذي مازال قيد الدراسة نظراً لعدم وجود الجسم القانوني الذي سينظم الشؤون المتعلقة به.

ويعرض الجدول الآتي القوانين, ومشاريع القوانين ذات الشأن المالي والاقتصادي في مراحلها التشريعية المختلفة خلال الربع الأول من العام 2005:

جدول 27: مشاريع القوانين والقوانين ذات البعد الاقتصادي
في مراحلها التشريعية المختلفة

القانون / مشروع القانون	تاريخ الإصدار/ إجراء القراءة/ الإحالة
القوانين التي أقرها المجلس التشريعي وصادق عليها الرئيس وعددها 2	
الكسب غير المشروع	2005/1/8
الموازنة العامة للسنة المالية 2005	2005/3/31
مشاريع القوانين المقرة بالقراءة الثالثة والمحالة إلى رئيس السلطة	
معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية	2005/2/5

القانون / مشروع القانون	تاريخ الإصدار/ إجراء القراءة/ الإحالة
مشاريع القوانين المقرة بالقراءة الثالثة والمحال إلى مجلس الوزراء	
التقاعد العام	2005/3/13
مشاريع القوانين المقرة بالقراءة الأولى وعددها 3	
معدل لقانون السلطة القضائية	2005/3/10
التنفيذ	2005/3/14
معدل لقانون الزراعة	2005/3/15
مشاريع القوانين المقرة بالمناقشة العامة وعددها 3	
صندوق دعم اسر الشهداء ورعايتها	2005/1/29
النقابات	2005/3/14
النقابات العمالية	2005/3/14
مشاريع القوانين المحالة للجان المجلس المختصة لإبداء الرأي فيها وعددها 3	
معدل لقانون اللوازم العامة	2005/1/4
الامتياز الفلسطيني	2005/1/4
مخصصات رئيس السلطة الفلسطينية وتعويضاته	2005/3/9

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني

13-2 الأمن

انشغل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المختلفة بظاهرة الانفلات الأمني وفوضى السلاح،(كما تسميها الصحافة المحلية) التي يتعاظم خطرها، بالترافق مع ضعف فاعلية مؤسسات حفظ النظام. وقد تنوعت الأحداث التي تدال على غياب سيادة القانون، فشملت اشتباكات بين أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة في الشوارع والأماكن العامة، واختطاف شخصيات عامة وأجانب وصحفيين، واغتيالات، واعتداءات طالت مدراء مستشفيات ورؤساء بلديات وأعضاء في المجلس التشريعي. وتواصلت الاعتداءات المسلحة على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية، بما فيها مقر المجلس التشريعي في غزة وسجن غزة المركزي, ومجمع الأجهزة الأمنية في غزة، ومقرات المحافظات، ومكاتب الشؤون الاجتماعية، وشركة توزيع الكهرباء، وجمعية الثقافة والفكر الحر بخان يونس, وغيرها من المقرات. بالإضافة للشجارات العائلية والشخصية، وحوادث القتل على خلفية ما يعرف باسم "جرائم الشرف" (الصحيفة الالكترونية لكل من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ومركز الميزان).

وتشير بيانات مركز الميزان إلى أن عدد ضحايا هذه الأحداث بلغ 515 فلسطينياً سقطوا بين قتيل وجريح في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من 2003/1/1 وحتى 2005/6/11. وقد سقط منذ بداية العام الحالي 15 قتيلا وحوالي 165 جريحا ضحايا لحالة الانفلات الأمني وانتشار السلاح (مركز الميزان،والصحيفة الالكترونية، 2005/6/12). وذكر تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أن 93 شخصا قتلوا نتيجة لما أسماه التقرير الفلتان الأمني وفوضى السلاح في العام 2004، وتشمل القائمة أشخاصا قتلوا على خلفية التعاون مع الاحتلال أو الثأر. ووقعت عشرات عمليات الخطف، والسيارات غير المرخصة قانونيا. وأورد التقرير نماذج من اعتداءات المسلحين على مؤسسات عامة وخاصة، ومقرات ورموز الأجهزة الأمنية نفسها، دون أن يتم اتخاذ إجراءات ضد المعتدين (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 205. التقرير العاشر: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2000).

وفي السياق ذاته هدد رئيس الحكومة الفلسطينية أحمد قريع بتعليق نشاط الحكومة تعبيراً عن استيائه لإخفاق أجهزة الأمن في وضع حد لحالة الفلتان الأمني السائدة في الأراضي الفلسطينية (الصحف المحلية، 2005/6/16).

13-3 حقوق المواطن

أصدرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تقريرها السنوي عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2004. وتضمن التقرير رصدا لانتهاكات المؤسسات الفلسطينية الرسمية حقوق المواطن الفلسطيني في مجالات: الحق في الحياة، والحق في الحرية والأمان الشخصي والحماية من التعذيب، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحماية من الاختفاء القسري، وغيرها من الحقوق المكفولة في القوانين الفلسطينية. وأظهر التقرير تعرض حقوق المواطن الفلسطيني إلى الانتهاك من قبل جهات فلسطينية غير رسمية، نتيجة للضعف الذي أصاب المؤسسات الفلسطينية (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 205. التقرير العاشر: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2000).

وأظهر التقييم العام للهيئة تحسنا في حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2004 في مجالات معينة، (مثل الاعتقال التعسفي، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعليم، والحصول على الخدمة العامة). بينما شهدت مجالات حق المواطن في الأمان على شخصه والحق في الحماية من الاختفاء القسري تراجعا. وخلص تقرير الهيئة إلى أن النيابة العامة الفلسطينية "لا تقوم بدورها المطلوب باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص الأصيل في قضايا الاعتقال والتوقيف". وأبرزت الهيئة وجود خلل في الرقابة على الأجهزة الأمنية، خاصة "وأن النيابة العامة التي تشرف على الإجراءات الجزائية ما زالت غير فاعلة في ممارسة دورها الرقابي والإشرافي في هذا المجال".

13-3-1 جرائم الشرف

قالت مسؤولات في وزارة شؤون المرأة الفلسطينية (كما تم اقتطاف أقوالهن في جريدة الغارديان البريطانية :حزيران 23) ان 20 فتاة وامرأة تم قتلهن في العام الماضي تحت دعاوى ما يعرف بإسم "جرائم الشرف". وأضافت المسؤولات إن 50 فتاة انتحرن (على الأرجح تحت ضغوط أهاليهن) إما لغسل العار الذي لحق بالعائلة إثر شكوك بممارسة الجنس خارج العلاقة الزوجية أو للتخلص من زواج مفروض عليهن, او كمخرج أخير من علاقة زوجية مكروهة. وقالت المسؤولات إن 15 فتاة نجون من محاولات قتل بالعلاقة مع جرائم الشرف خلال العام الماضي أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أن القوانين الموروثة من العهد الأردني تعامل كافة النساء على أنهن "قواصر" تحت وصاية أقاربهن الذكور، وتفرض تلك القوانين عقوبة لا تزيد على ستة أشهر حبس على جرائم القتل اذا ما كانت "جرائم شرف". وتدعو المنظمات النسائية المجلس التشريعي الفلسطيني الى تعديل هذه القوانين ولكنها تواجه بمعارضة, إذ يعتقد بعض الممثلين البرلمانيين ان إلغاء تلك القوانين يقضي على نسيج القيم الأخلاقية التي تحكم المجتمع الفبسطيني.

13-3-2 أحكام الإعدام

جرى في 12 حزيران إعدام أربعة سجناء محكومين في مدينة غزة. وقد صدرت أحكام الإعدام ضد هؤلاء قبل بضع سنوات, ولكن التنفيذ تأخر حتى الآن .

ويستفاد من توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن عدد أحكام الإعدام التي صدرت منذ قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 وحتى الآن بلغ 37 حكماً. وقد تم تنفيذ الحكم على 12 شخصا منهم, في حين قتل تسعة محكومين آخرين "خارج اطار القانون". وقد صدرت غالبية أحكام الإعدام عن محكمة أمن الدولة، وهي محكمة خاصة تم تشكيلها بمرسوم رئاسي في العام 1995. ويطالب المركز الفلسطيني بإلغاء المرسوم الرئاسي هذا, نظرا لعدم توفر شروط المحاكمة العادلة في محكمة ونيابة أمن الدولة والاكتفاء بالمحاكم المدنية العادية.

ويرى المركز أن القرار الصادر عن وزير العدل الفلسطيني في تموز 2003، والذي يقضي بإنهاء العمل في محـاكم أمـن الدولة، غير كاف. ويطالب المركز أيضاً بإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.

14- الإجراءات الإسرائيلية

أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته, من حصار, وتدمير ممتلكات وقتل, إلى خسائر بشرية, وتدمير كبير في البنيـة التحتية، واستنادا إلى بيانات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني فقد استشهد خلال الربع الأول من العام الجـاري95 شـهيداً منهم 30 شهيداً طفلاً (الأقل من 18 سنة). وسقط في قطاع غزة 59 شهيداً و36 شهيداً في الضفة الغربية والقدس. وكان شهر كانون الثاني الأكثر حدة في عدد الشهداء, حيث سقط فيه 74 شهيداً. وبلغ عدد الجرحى الـذين أصـيبوا برصـاص قـوات الاحتلال, واعتداءات المستوطنين 386 جريحاً، منهم 270 جريحاً أصيبوا في الضفة الغربية, و116 في القطاع.

إضافةً إلى ذلك فقد قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بتجريف 2278 دونماً, منها 1262 دونماً تم تجريفها في شـهر كـانون الثاني. ولغرض إتمام الجدار الفاصل فقد استمرت قوات الإحتلال بمصادرة الأراضي لتبلغ الأراضي المصادرة فـي الربـع الأول 2005 مساحة 2040 دونماً. وهدمت قوات الإحتلال 1464 منزلاً ما بين تدمير كلي وجزئي. إضافةً إلى قلع أكثر من 810 آلاف شجرةً من أنواع مختلفة، وإلحاق أضرار بنحو 1235 منشأة خلال الربع الأول.

وبلغ عدد شهداء انتفاضة الأقصى 3804 شهداء حتى نهاية نيسان 2005، منهم 750 طفلاً (أقل من عمر 18 سنة). وألحـق الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية شهر كانون الثاني 2005 أضرارا مختلفة بـ 71122 مبنى، لحق بأكثر من عشرها (7505 مبان سكنية) أضرارا كبيرة أو تدميراً كاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الانتفاضة).

14-1 الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2004

رصدت الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن في تقريرها العاشر الصادر عام 2005، الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2004. وأظهر التقرير استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية في انتهاك حقوق المواطن الفلسطيني في مختلف مناطق الـضفة الغربيـة وقطاع غزة، وعلى كافة الصعد.

الاعتداء على حق المواطن في الحياة:

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 806 مواطنين فلسطينيين خلال العام 2004، أي بالمعدل 2.2 مواطن يوميـا. وبلـغ عـدد الأطفال من بين هؤلاء الشهداء141 طفلا. وتم استهداف 95 من بين الشهداء بعمليات اغتيال، ومن أبرز هذه العمليات اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي. وسقط خلال الفترة نفسها جراء إجراءات الاحتلال القمعية 5964 مواطناً فلسطينياً جريحاً، أي 16.3 مواطناً يوميا. واظهر توثيق الهيئة المستقلة أن معظم الشهداء والجرحى سـقطوا نتيجـة إطـلاق النـار العشوائي، أو قصف الأحياء السكنية بأسلحة ثقيلة.

استمرار الاعتداء على حرية الحركة والتنقل:

أقامت قوات الاحتلال مئات الحواجز العسكرية التي تفصل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، وطورت بعض هذه الحواجز بحيث أصبحت أشبه بمعابر حدودية مزودة بأجهزة تفتيش الكترونية، حيث يتم استخدام الكـلاب للتفتـيش فـي بعضها. واستمرت إجراءات الاحتلال الاذلالية على هذه الحواجز، وشملت هذه الإجراءات حجز المواطنين لساعات طويلـة

في البرد أو تحت أشعة الشمس، وممارسة أشكال مختلفة من التنكيل (خصوصاً ضد الشبان)، منها وضعهم في حفر تسمى الجورة، وإجبارهم على التعري.

الاعتداء على طواقم الإسعاف:

أعاقت قوات الاحتلال عمل الطواقم الطبية الفلسطينية، وتعرض بعضها للاستهداف المباشر بالرصاص والقذائف مما تسبب في استشهاد 31 موظفاً وعاملً في طواقم الإسعاف منذ بداية الانتفاضة, وحتى نهاية العام 2004. وبلغ عدد جرحى الطواقم الطبية أثناء تأديتهم عملهم 428 شخصا خلال الفترة نفسها وتعرضت 345 سيارة إسعاف إلى الاعتداء، نتج عنها تدمير 38 سيارة، وإلحاق أضرار بـ 123 سيارة أخرى. وقد استمرت حالات إعاقة سيارات الإسعاف من المرور على الحواجز العسكرية الإسرائيلية. وتسبب ذلك في ولادة 56 سيدة على الحواجز، ووفاة 5 سيدات حوامل.

الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية الخاصة والعامة:

دمر الاحتلال حوالي 600 منزل فلسطيني بشكل كلي، و800 منزل بشكل جزئي خلال العام 2004، وتركزت معظم هذه المنازل في قطاع غزة. واستمرت قوات الاحتلال في هدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس) بحجة عدم الترخيص، وهدمت 24 بيتا خلال العام 2004. وفي السياق نفسه أفاد تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة أن مساحة ما جرفته قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الزراعية منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى نهاية شهر مايو 2005، حوالي 31699 دونماً، أي قرابة 20% من مجموع الأراضي الزراعية للقطاع. وكانت منطقة بيت حانون في محافظة شمال غزة، من أكثر المناطق التي طالتها عمليات تجريف الأراضي الزراعية. يضاف إلى ذلك آلاف الدونمات التي جرى تجريفها في الضفة الغربية بحجة بناء جدار الفصل العنصري.

دفن النفايات وخزن النفايات النووية في الأراضي الفلسطينية:

نددت منظمة الصحة العالمية بدفن إسرائيل للنفايات الخطرة في الأراضي الفلسطينية، وطالبتها بالامتناع عن ذلك وعدم استخدام الأراضي الفلسطينية كمكبات للنفايات السامة. وقد أنشأت إسرائيل مكباً للنفايات في أراضي محافظة نابلس بمساحة عشرات الدونمات على موقع محجر أبو شوشة، الذي يقع بالقرب من أكبر حوض مائي في الضفة الغربية، بالإضافة إلى قيام قوات الاحتلال والمستوطنين بتحويل حقول زراعية بين بلدتي يعبد وعرابة في محافظة جنين إلى مكرهة بيئية، عن طريق إلقاء نفايات منزلية وصناعية، ومخلفات الجيش الإسرائيلي في هذه الأرض الزراعية التي تعتبر من أخصب المناطق الزراعية الفلسطينية. وتستمر قوات الاحتلال بالتخلص من النفايات الصناعية الخطرة في مناطق المواصي بقطاع غزة، وقيامها منذ أكثر من شهر بضخ حوالي 15000 متر مكعب يومياً، من المياه العادمة إلى وادي غزة من إسرائيل عبر الحدود مع قطاع غزة، مما يؤدي إلى تلويث المناطق التي يمر فيها (مؤتمر صحفي عقده رئيس سلطة جودة البيئة يوسف أبو صفية، نقلا عن وكالة الأنباء الفلسطينية- وفا، 2005/5/14).

14-2 الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية

أصدرت وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية تقريرا حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ووفقا لهذا التقرير كان هناك 8500 أسير في سجون الاحتلال حتى أواسط أيار 2005، موزعين على 25 معتقلاً ومركز توقيف. وبلغ عدد الأسرى الموثّقين الذين يتقاضون رواتب من الوزارة نحو 6 آلاف، منهم 7% (387 شخصاً) معتقلون منذ ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. بالإضافة إلى 227 أسيراً اعتقلوا بين اتفاق أوسلو وانتفاضة الأقصى.

ولقد تم اعتقال أكثر من 350 أسيرة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، منهن 123 أسيرة لا يزلن رهن الاعتقال، (2.1 % من إجمالي الأسرى الموثقين لدى الوزارة). ومن بين الأسيرات اللواتي ما زلن رهن الاعتقال هناك 74 أسيرة تتراوح أعمارهن ما بين 16 - 25 عاماً، و7 أسيرات لم تتجاوز أعمارهن الـ 18 عاماً.

وفيما يتعلق بالأطفال الأسرى،فقد بينت الوزارة أن أكثر من 3500 طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، منهم 346 طفلاً مازالوا في الأسر, منهم 303 أطفال من أبناء الضفة الغربية، و33 من القدس و10 أطفال من قطاع غزة. ويبين التقرير أن 56% من الأطفال الموجودين في الأسر موقفين بانتظار المحاكمة، و41.5% محكومين، و2.5 من هؤلاء الأطفال موقوفين إدارياً. وأشار التقرير إلى أن 196 طفلاً اعتقلوا خلال العام 2004م و124 طفلاً اعتقلوا هذا العام 2005 وذكر التقرير أن 99 % من الأطفال، الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب وعلى الأخص وضع الرأس داخل الكيس والشبح والضرب.

وبلغ عدد المعتقلين الإداريين (أي الذين لم توجه لهم تهم) 1000 معتقل فلسطيني. ويبين التقرير تعرض المعتقلين لأشكال مختلفة من التعذيب. وفي العادة يخضع الأسير إلى جملة من إجراءات التعذيب. ويبين الجدول نسبة الأسرى الفلسطينيين الذين تعرضوا لأشكال التعذيب الرئيسية في السجون الإسرائيلية.

جدول 28: أشكال التعذيب التي تعرض لها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية

شكل التعذيب	النسبة
مساجين تعرضوا للضرب	99 %
مساجين وضعوا في الثلاجة	68 %
مساجين تعرضوا للشبح	88 %
مساجين تعرضوا للوقوف لمدة طويلة	92 %
مساجين تعرضوا للحرمان من النوم	93 %

المصدر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية.

3-14 جدار الضم والتوسع

تواصلت عملية بناء الجدار، وتركزت في مناطق القدس، وغرب رام الله، وفي منطقة بيت لحم والخليل. وذكرت التقارير أن الاحتلال الإسرائيلي يعمل على بناء جدار داخل مدينة الخليل نفسها لعزل المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة في المدينة (المسماة H2) عن باقي أجزاء المدينة.

وقد تسببت المراحل التي تم إنجازها حتى الآن من الجدار في مصادرة آلاف الدونمات، وحرمان قرى بكاملها من إمكانية استغلال أراضيها الزراعية، مثل قرية بلعين غرب رام الله، وتسبب في عزل عشرات التجمعات السكانية غرب الجدار، حيث فقدوا تواصلهم الجغرافي مع الضفة الغربية، وحرموا من حرية التنقل، حيث يتحكم جنود الاحتلال في حركتهم من خلال بوابات خاصة. وقد تمت مصادرة 208705 دونمات من الأراضي الزراعية الخصبة لصالح بناء الجدار، بالإضافة إلى مساحة الجدار البالغة 660 كيلو متر مربع.

مساحة القدس الكبرى 290 كم^2 :

يستفاد من المصادر الإسرائيلية (هارتس، وعكيفا الدار: مقال مترجم في صحيفة القدس، 23 حزيران 2005) أن مساحة القدس الكبرى ستبلغ 290 كم مربع بعد الانتهاء من بناء الجدار. وتتكون هذه المساحة من الآتي:

56 كم مربع مساحة داخل الخط الأخضر.
70 كم مربع مساحة تمت إضافتها اثر الاحتلال في العام 1967.
70 كم مربع داخل مستوطنة معاليه أدوميم.
95 كم مربع مساحة إضافية سيتم ضمها للقدس بسبب الجدار.

ومن الجدير بالإشارة أن مساحة القدس الشرقية قبل العام 1967 لم تكن تزيد على 6 كم مربع (1 كـم^2 فـي داخـل البلـدة القديمة)، وان مساحة تل أبيب حالياً لا تزيد على 55 كم مربع.

المراجـــــع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005، إحصاءات رخص الأبنية، الربع الأول 2005. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــــ، 2005، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، (كانون الثاني – آذار 2005). رام الله - فلسطين.

ـــــــــــــــ، 2005، النشاط الفندقي في فلسطين، الربع الأول 2005. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــــ، 2005، حسابات الدخل القومية، الربع الأول 2005.

ـــــــــــــــ، 2005، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول – كـانون الأول 2004)، دورة (كـانون ثـاني- آذار 2005). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــــ، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 12 (كانون ثاني-آذار 2005).

ـــــــــــــــ، 2005. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 2004، نقلا عن الصحيفة الالكترونية للجهاز.

ـــــــــــــــ، 2005. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2004: المؤتمر الصحفي حـول نتـائج المـسح (2004/1/15-2005/1/14).

ـــــــــــــــ، 2005. تقرير خاص بالذكرى السابعة والخمسين لنكبة. رام الله- فلسطين.

ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسـرة الفلـسطينية، الـدورة 11: تشرين أول-كانون أول 2004. رام الله- فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية 2005. نشرة سلطة النقد الفلسطينية (المطلوبات والموجودات لكل البنوك). رام الله - فلسطين.

سوق فلسطين للأوراق المالية، إحصاءات التداول من كانون الثاني ولغاية آذار 2005. نابلس- فلسطين.

الصحيفة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005/6/15.

الصحيفة لالكترونية لكل من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ومركز الميزان

المجلس التشريعي الفلسطيني، دائرة حفظ السجلات. رام الله- فلسطين.

مؤتمر صحفي عقده رئيس سلطة جودة البيئة يوسف أبو صفية، نقلا عن وكالة الأنباء الفلسطينية- وفا، 2005/5/14).

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، إحصاءات الانتفاضة الفلسطينية، الربع الأول 2005. رام الله- فلسطين.

موقع وزارة المالية على الانترنت (www.mof.gov.ps)

هارتس، عكيفا الدار: مقال مترجم في صحيفة القدس، 23 حزيران 2005.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 205. التقرير العاشر: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2000.

وزارة المالية الفلسطينية، قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2005. رام الله- فلسطين.

وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية.

Palestinian Central Bureau of Statistics
(PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute
(MAS)

Quarterly

Economic and Social Monitor

Volume 2

July 2005

Editors:
Nu'man Kanafani and Basim Makhool

Researchers:
From The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Ibrahim Hantash | Hassan Ladadweh
Yousef 'Adwan | Riyad Al-Halis
Hanin Ghazawneh | Asrar Zahran

From The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Sufyan Al-Barghouthi (Project Coordinator)
Nidal Omar | Suha Kana'an
Amineh Khassib | Mohammed Dereidi

P.O. Box 19111, Jerusalem; and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-2987053/4
Fax: +972-2-2987055
E-mail: info@mas.org.ps

P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
E-mail: diwan@pebs.pna.org

To order hard copies of this issue in Arabic, contact the administration of either of the two institutions at the above-mentioned addresses.

This issue of the *Economic & Social Monitor* was funded by the Ford Foundation (MAS) and the Core Funding Group (PCBS).

Foreword

The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) and its partners in the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) were delighted with the overwhelmingly positive response to the publication of the first **Quarterly Economic Monitor,** with praise for the concise, useful and up-to-date information it contained regarding the Palestinian economic and social situation. This encouraging reception provided extra impetus to prepare the second issue without delay, and include in it numerous additions and improvements to meet the varied needs of readers. We have devoted particular effort to develop the analysis of the statistics and data, seeking to reach the highest degrees of clarity in order to facilitate spreading knowledge to the widest circle of interested persons.

The present issue contains analysis of all the economic and social statistics published by the PCBS during the first quarter of 2005, in addition to reports issued by other governmental and non-governmental institutions. The report also contains an analysis of job vacancies announced in the local press, discrepancies in the exchange rate spreads of the main currencies used in the Palestinian market, and a follow-up of changes in prices of some consumer goods. In addition, it monitors human rights violations by the occupation authorities and other bodies, including honour killings and victims of lawlessness.

We extend our thanks to all those who contributed to the publication of this issue, especially the members of the research teams at the PCBS and MAS. As usual, our gratitude also goes to the Ford Foundation (MAS) and the Core Funding Group (PCBS), whose ongoing support of this venture is appreciated by all concerned with it.

Luay Shabanah
President of PCBS

Samir Abdullah
Director General, MAS

TABLE OF CONTENTS

EXECUTIVE SUMMARY

Population: Estimates of the number of Palestinians in the world in mid-2005 place them at around 10 million, more than half of whom live in the *diaspora*. The number of inhabitants in the West Bank was around 2.372 million, and in the Gaza Strip 1.390 million.

Marriage and Divorce: Crude marriage rates increased in 2004 compared to 2003. There was a reduction in crude divorce rates in the West Bank and little change in numbers in the Gaza Strip compared to the previous year.

Infrastructure: The number of building permits issued continued to increase during the first quarter of 2005. The total area of buildings licensed also increased, by 24.8%, while the amount of cement imported to the Palestinian territories rose by 33.4%. The West Bank imported 65% of that quantity and the Gaza Strip 35%.

Poverty: 67% of Palestinian families in the territories live below the poverty line, according to statements made by families regarding their income during the first quarter of 2005. 58% of families said that they have reduced their spending and 54% of families stated that their income was less than half what it had been before the *Intifada.* 35% of families in the Palestinian territories received social assistance during the first quarter of 2005.

Family Spending and Consumption: The average monthly family spending amounted to 535 Jordanian Dinars, which is 2.2% less than in 1998, while the average monthly family consumption amounted to 601 Dinars.

Labour Force: The rate of participation in the labour force in the Palestinian territories slightly decreased during the first quarter of 2005, to become 39.7%. At the same time the average unemployment rate rose to 26.3%, despite the increase in the number of those employed in Israel by nearly 11 thousand persons. The number of wage earners in economic enterprises increased. The contribution of the agricultural sector to employment noticeably decreased, after the good olive season during the previous quarter, but the contribution of the other sectors rose. Female participation in the labour force fell during the first quarter of 2005, becoming 12.1% compared to 14.6% in the previous quarter.

Job Vacancies: The number of jobs advertised in the three major newspapers during March, April and May 2005 was 1,073. Advertisements by the private sector constituted 64% of all advertisements and the NGO sector 24%.

Education: The number of students enrolled in school-level education totalled 1.045 million students. This figure constitutes a 2.6% increase compared to the previous year. The decline in dropout rates continued and the ratio of students to teachers improved. However, the crowding rate in classrooms remained high at 35 students per class.

Culture: Data reveal a tremendous weakness in cultural activities in the Palestinian territories and a noticeably small number of cultural institutions. Cultural activities are concentrated in the centre of the West Bank (specifically in Ramallah) and in Gaza city.

National Accounts: The Gross Domestic Product (GDP) amounted to US$1,053 million during the first quarter of 2005, an increase of 1.9%. The services sector contributed the biggest share, amounting to 35.8%. The share of the individual of GDP rose by 1.4% compared to the previous quarter.

Inflation: There was a 1.9% increase in the average price of goods in the Palestinian territories, the increase highest in the West Bank. The exchange rate of the Dinar and the Dollar decreased against the Shekel by 2.2% and 2.1% respectively, and the purchasing power of both currencies fell. It was noted that the prices of foodstuffs and services in Jerusalem were generally higher than in the rest of the West Bank, and that prices in Gaza were lower.

Public Finance: The first quarter of 2005 saw a big discrepancy between the actual data and budget estimates – actual revenue fell short of estimates by 4.6% and general expenditure was 31.7% lower. All expenditure items were reduced with the exception of net lending. The item of foreign funding was estimated at US$290.5 million, while net funding was minus US$27 million. This is due to the big payments falling under the heading of deferred payments, which amounted to nearly US$100 million more than estimated.

Tourism Sector: The number of functioning hotels in the Palestinian territories increased by three, to become 83 hotels. The number of hotel guests rose by 1.8% and the number of hotel rooms increased by 41.

Banks: The total amount of deposits in banks operating in the Palestinian territories was US$3992.5 million – an increase of 0.8%. Deposits were distributed 76.2% in the rest of the West Bank and 23.8% in the Gaza Strip. Current deposits constituted 35.3% of the total deposits in the rest of the West Bank and 35.7% of the total deposits in the Gaza Strip. Credit facilities rose by 11.6% and the credit to deposit ratio increased to 39.7%.

Discrepancy in Currencies' Exchange Rate: It was revealed that the discrepancy in the buying and selling prices of the Dollar against the Shekel was less than that of the Dinar and Euro. It was also revealed that the amount of discrepancy was less in Palestine than in Israel.

The Stock Exchange: The number of shares traded rose by 150.4% and were valued at nearly US$445 million. The number of trading transactions rose by 118.4%. The Jerusalem index rose by 117.5% during the first quarter 2005.

The Legal Environment: The Palestinian territories still suffered from lawlessness and the 'chaos of arms'. Different evaluations revealed an improvement in the majority of areas of Palestinian citizen’s rights during 2004, with the exception of personal security. The death sentences passed on four persons were carried out in Gaza. The question of so-called ‘crimes of honour’ – estimated to be 20 cases of killing – received special attention in the first quarter of the year. The Legislative Council embarked on measures to adopt 11 draft laws during the first quarter of 2005 and approved one – the Law on Illegal Earnings.

Israeli Measures: The policies of occupation resulted in the death of 95 martyrs (36 in the West Bank and 59 in Gaza), among them 30 children. 386 persons were wounded. 2,278 dunums of land were destroyed and 2,040 others expropriated for the purpose of building the Wall. The occupation destroyed 1,464 houses and damaged 1,236 establishments.

LIST OF TABLES

LIST OF FIGURES

Main Economic Indicators in West Bank and Gaza Strip

Indicator	1999	2000	2001	2002	2003	2004	Q1 2005
GDP (million $, constant prices)	4883.4	4619.2	4325.7	4169.3	4010.8	4131.2	1052.8
GDP per capita ($, constant prices)	1617.2	1466.4	1311.2	1203.4	1184.8	1217.8	303.6
Final consumption (million $)	4786.6	4574	4371.8	4284.8	4128.1		
Gross capital formation (million $)	2162.4	1507.7	1186.2	727.2	1126.3		
Government final consumption (million $)	1062.2	1162.2	1326.1	1222.9	1127.2		
Net exports (million $)	-3127.9	-2624.7	-2550.3	-2050.1	-2487.1		
Imports (million)	4081.7	3513.9	3155.5	2615.1	2929.9		
Exports (million $)	953.8	889.1	605.2	565	442.8		
GNI (million $, constant prices)	5842.6	5426.5	4817.4	4570.7	4372.5		
GNI per capita ($, constant prices)	1934.8	1722.7	1460.3	1319.3	1291.6		
Employment (including workers in Israel, 1000 workers)	588.3	597	508.1	487.1	590.7	604	586
Local employment (1000 workers)	453.6	480	438.5	436.9	533.4	550	526
Employment in Israel (1000 workers)	134.7	117	69.6	50.2	57.3	54	60
Labour force participation rate (%)	41.6	41.5	38.7	38.1	40.4	40.5	39.7
Unemployment rate (%)	11.8	14.1	25.5	31.3	25.6	26.8	26.3
Inflation rate (%)	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	1.9
Poverty rate (%)	21	32	44	60	72	61**	67
Total public revenues (million $)*	1136.2	1363.9	1092	392.34	676.24	947.3	252.4
Total public expenditures (million $)	1215.81	1386.15	1254	1082.7	1156.86	1511.59	379
Surplus before assistance (million $)	-314.61	-422.25	-966.9	-690.63	-480.62	-564.29	-126.6
Surplus after assistance (million $)	-79.61	-22.25	-162	-171.66	42.8	-22.01	-153.8
Actual foreign assistance (million $)	523.9	559.2	1045.8	966.1	1045.5		
Public debt (million $)	286.62	391.85	839.72	887.24	914.07	1257	1257
Deposits from residents (million $)	2832	3470.13	3398.81	3430.1	3624.39	3957.76	3992.54
Credit facilities extended to residents (million $)	1005.46	1346.25	1220.56	950.25	1065.70	1420.33	1584.59

* Data concerning public finances for 1995-2001 differ in their method of preparation from data concerning 2002-2004 because of different sources. Consequently comparisons cannot be made between the two periods.

** Fourth quarter 2004.

1- Demographic Conditions

1-1 Palestinians 57 Years after the Tragedy *(Al-Nakba)*

The 15th of May 2005 marked the 57th anniversary of the Palestinian tragedy (*Al-Nakba*), which resulted in the uprooting of around 800 thousand Palestinians from their homeland and turning them into refugees. It also resulted in the establishment of the State of Israel on 78% of the territory of historical Palestine. *Al-Nakba* left its mark on the demographic state of the Palestinian people, and is still felt today.

The Palestinian Central Bureau of Statistics estimated the number of Palestinians in the world at 10 million persons at the end of 2004. A little more than half of them live in the *diaspora* (outside the territory of Palestine under the British mandate). Palestinians outside Palestine are concentrated in Jordan (around 3 million persons) and in Syria and Lebanon (around 0.9 million persons), with the rest dispersed among other Arab countries and around the world. Around 4.9 million people live on the historical territory of Palestine distributed as follows: 2.372 million in the West Bank, including 247 thousand persons living in that part of Jerusalem which Israel annexed after the June 1967 War, 1.390 million in the Gaza Strip, and 1.1 million inside the Green Line.

Figure 1: Distribution of Palestinians according to Place of Residence –End 2004

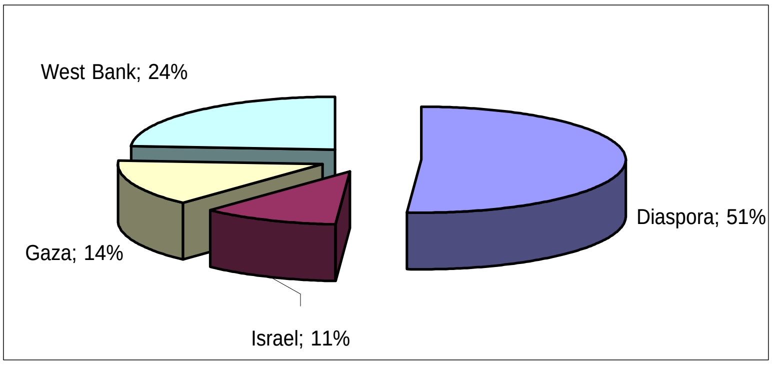

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Special Report on 57th Anniversary of *Al-Nakba,* Ramallah, Palestine

The Palestinian refugees according to UNRWA's definition (i.e. Palestinians who left their homeland in 1948) constitute nearly half the total number of Palestinians. Refugees and their descendants constitute 43% of Palestinians in the West Bank and Gaza Strip, and nearly 16% of Palestinians who remained in their homeland inside the Green Line.

Palestinians constitute more than 45% of the present inhabitants of historical Palestine. This means that Palestinians still constitute an important demographic force in Palestine more than a century after the beginning of Zionist colonisation of the country, which was accompanied by uprooting Palestinians and the application of policies aiming at evicting them and attracting Jews. Population figures indicate the likelihood that in the foreseeable future (around the year 2020) Palestinians may again become the majority. This is due to the high natural population growth among Palestinians and the drying up of sources of large scale Jewish immigration. These factors constitute an important driving force for Israeli policy in this area.

1-2 Marriage and Divorce in the West Bank and Gaza Strip

In the middle of 2005 the Palestinian Central Bureau of Statistics published data concerning marriage and divorce in the West Bank and Gaza Strip for the year 2004. The number of newly-registered marriage contracts in the Palestinian territories amounted to 27,634, 56% of them in the West Bank and 44% in the Gaza Strip. Data showed a decline in the number of marriages in the West Bank during the first years of the *Intifada,* and although it increased during the two years 2003-2004 it is still below the level prior to *Intifada.* In the Gaza Strip marriages continued to increase all through the period 1997-2005 (See Figure 2).

Figure 2: Registered Marriage Contracts in West Bank and Gaza Strip 1997-2004

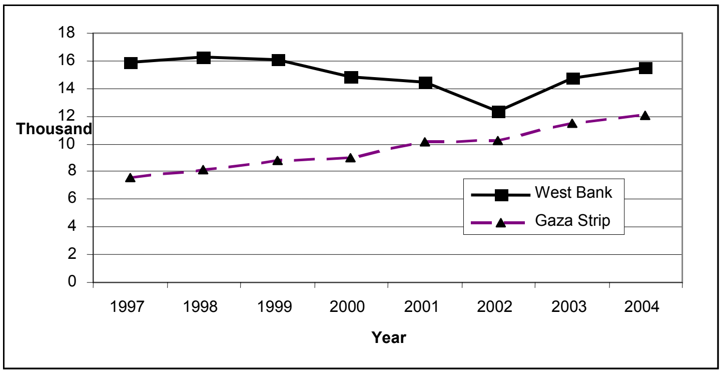

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005, Marriage and Divorce in Palestinian Territories, 2004. Quoted from the Bureau's Website

Data reveal an increase in crude marriage rates (number of marriage contracts per 1,000 inhabitants at the middle of the year) in the Palestinian territories. This rate was 7.6% compared to 7.5% in the previous year, but it still remains below the level on the eve of the *Intifada.* In the West Bank the rate had dropped during 1997-2002, and although it picked up during the following two years it is very much below the level prior to the *Intifada.* However, there was a steady increase in the rate of crude marriages in Gaza all through the period 1997-2004. (See Figure 3)

Figure 3: Crude Marriage Rates in West Bank and Gaza Strip 1997-2004

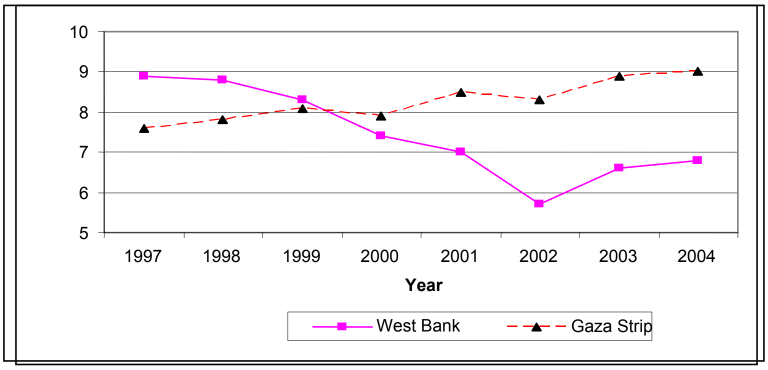

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005, Marriage and Divorce in Palestinian Territories, 2004. Quoted from the Bureau's Website.

Data indicate the continued widespread practice of early marriage in the Palestinian territories, especially among females. The median age of women at the time of the first marriage in the West

Bank and Gaza Strip was 19.3 years in 2004 (19.5 years in the West Bank and 19.1 years in the Gaza Strip). The median age of males at the time of first marriage was 24.6 years (25.1 years in the West Bank, and 24.0 years in the Gaza Strip). Governorate wise, the lowest median age recorded at the time of the first marriage for females was in North Gaza Governorate (18.2 years), and the highest median age recorded was in Jericho Governorate (20.4 years). As regards males, the lowest recorded median age was in North Gaza Governorate (22.7 years) and the highest was in Tulkarm Governorate (26.7 years). Data also reveal that 3.3% of girls whose marriage was registered in 2004 were less than 15 years of age.

Divorce data reveal that a slight rise in divorce cases occurred in the Palestinian territories during 2004 compared to the previous year. There were 3,961 cases of divorce in 2004 compared to 3,909 in 2003.

As regards the crude divorce rate (the number of divorce cases per 1000 persons at mid-year), Figure 4 shows a decline in the West Bank during 2004 compared to the previous year and stability in Gaza. It is noted that the crude divorce rate in Gaza is higher than in the West Bank.

Figure 4: Crude Divorce Rates in West Bank and Gaza 1997-2004

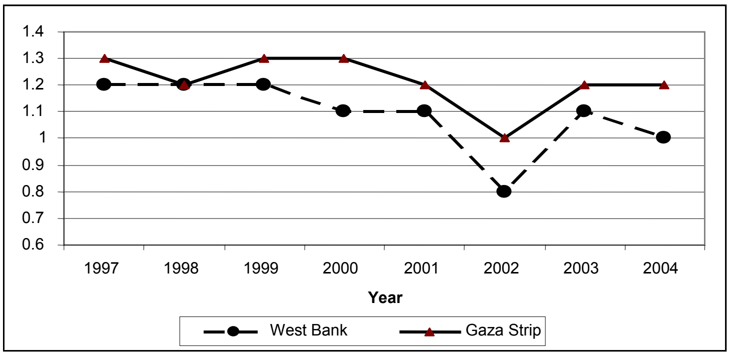

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005, Marriage and Divorce in Palestinian Territories, 2004. Quoted from Bureau's Website

Registered divorce cases reveal that crude divorce rates were highest in Ramallah and Al-Bireh Governorate (1.7 divorce cases per 1,000 inhabitants). The lowest rate was in Jerusalem and Bethlehem Governorates (0.7 divorce cases per 1,000 inhabitants). Divorce data reveal that 28% of divorced women in 2004 were under 20 years of age, which supports the conclusion that early marriage is one of the main reasons for divorce in the Palestinian territories.

2- Infrastructure

2-1 Building Permits

Comparison of quarterly statistics for building permits can be made in two ways. In the first, comparison is made between changes during two consecutive quarters (the method we followed in the previous issue of the **Quarterly Monitor**); in the second method, comparison is made between the changes in indicators for a quarter of a given year and those of the same quarter during the previous year. Despite the importance of the first method in monitoring changes that occur over two consecutive quarters, it does not take into consideration the big effect of seasonal factors - the climate and the weather - on basic indicators in the construction sector. There is a natural increase in activities connected with the building and construction sector during summer (i.e. during the second and third quarters) and a decline of in winter (i.e. during the first and fourth quarters). We have decided to use the second method in this issue in order to neutralise this seasonal influence.

Data regarding building permits indicate a 12% increase during the first quarter of 2005 compared to the same quarter in 2004, with 1,267 permits issued. However, this is still 66% lower than during the first quarter of 2000, i.e. prior to the outbreak of the second *Intifada.* Permits for new constructions constituted 62% of the total number issued in the first quarter of 2005, while permits for extensions to existing licensed buildings constituted 19% of the total.

The total area of buildings licensed during the first quarter of 2005 was nearly 546.8 thousand square meters, a 24.8% increase compared to the first quarter of the previous year. However, this remains less than the area licensed in 2000, which was 661.8 thousand square meters.

The area of newly-licensed buildings was divided between new ones (476.3 thousand square meters), and already existing areas (70.5 thousand square meters). This exceeds the figures for the first quarter of 2004 by 23.2% for new buildings and 37.2% for existing ones.

New buildings for living purposes constituted 77.5% of the area, while the percentage for non-living purposes constituted 22.5%. New areas in existing buildings was divided 75% for living purposes and 25% for non-living purposes. (See Table 1)

Table 1: Some Indicators Concerning Building Permits and Licensed Areas in Rest of West Bank and Gaza Strip for 2000, 2004 and 2005

Indicator	Licensed Area (1000m2)		
	Q1 2000	Q1 2004	Q1 2005
Total area of licensed buildings	661.8	438	546.8
New Areas	551.7	386.6	476.3
Residential buildings	413.2	314	369
Non-Residential buildings	138.5	72.6	107.3
Existing Areas	110.1	51.4	70.5
Residential buildings	101.8	38.1	52.9
Non-Residential buildings	8.3	13.3	17.6

Source: Building Permits Statistics, First Quarter 2005. Palestinian Central Bureau of Statistics

2-2 Import of Cement

Factors that affect building permits are similar to those which govern the quantity of cement imported, so for purposes of analysis and comparison we will compare the data for the first quarter of 2005 with those of the first quarter of 2004.

The relative increase in building permits and areas of buildings licensed during the first quarter of 2005 were positively reflected in the import of cement to the Palestinian territories during that period. Data reveal an increase of 33.4% in the quantity imported during the first quarter of 2005 compared to the first quarter of 2004, amounting to 305.5 thousand tons. 65% of the cement (198.9 thousand tons) was imported to the West Bank, which is 60.5% more than during the first quarter of the previous year. 106.6 thousand tons were imported to the Gaza Strip, a more modest increase (1.4%) over the same period. (See Table 2)

Table 2: Quantity of Cement Imported to the Palestinian Territories during the First Quarters of 2003-2005 (thousand tons)

Period	Palestinian Territories	West Bank	Gaza Strip
Q1 2003	170.5	86.9	83.6
Q1 2004	229.1	124	105.1
Q1 2005	305.5	198.9	106.6

Source: Imported Cement Statistics, Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005.

3- Living Conditions and Standards

Despite the limited improvement in some indicators related to standards of living during the first quarter of 2005 compared to the fourth quarter of 2004, they still remain much below what they were on the eve of the *Intifada.* Political and economic conditions still cast their negative shadow on the living standards of Palestinian families. Data revealed that poverty rates are high, and that levels of Palestinian families' income and consumption continue to be low.

3-1 Poverty

Data for the first quarter of 2005 show an increase in the percentage of families living below the poverty line in the Palestinian territories. The percentage of such families reached 67% of the total, according to statements by the families themselves concerning their income, 6% higher than during the fourth quarter of 2004. The increase occurred in both the West Bank and Gaza Strip, as shown in Figure 5. It is notable that the poverty rates continue to be markedly higher in Gaza than in the West Bank.

Figure 5 Percentage of Palestinian Families Living Below Poverty Line, According to Region, Fourth Quarter 2004 and First Quarter 2005

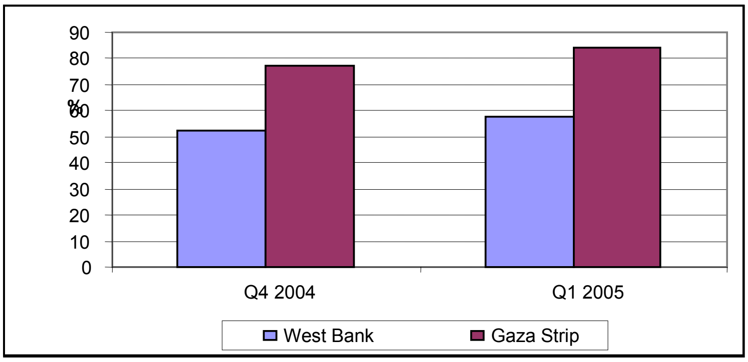

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005, Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families, 12th Round (January-March 2005)

Seventy percent of families in the Palestinian territories stated that they needed assistance during the first quarter of 2005 (69% in the West Bank and 72% in the Gaza Strip). The percentage of such families also increased in comparison with the fourth quarter of 2004. (See Table 3)

Table 3: Percentage of Families Stating They Required Assistance, According to Region, Fourth Quarter 2004 and First Quarter 2005 (%)

Period	Q1 2004	Q1 2005
Palestinian Territories	67.5	70.2
West Bank	66.7	69.4
Gaza Strip	68.9	72.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families, 12th Round (January-March 2005)

The percentage of families which stated that they reduced their spending during the first quarter of 2005 remained at 58%. Table 4 shows that the overwhelming majority of these families reduced their spending on basic necessities, especially food and clothing. The list of foodstuffs affected by the reduction of spending included meat, fruits and milk.

Table 4: Palestinian Families that Reduced Spending on Basic Necessities during Second Quarter 2004 and until End of First Quarter 2005

Percentage of families who reduced their spending in general	58.2%
Percentage of these families who reduced their spending on:	
Food	89.5%
Clothes	96.9%
Education	57.4%
Health	67.6%
Home	82.9%
Travel and Recreation	80.7%

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families, 12th Round (January-March 2005) Ramallah-Palestine

On the other hand, data revealed a limited improvement in the income of Palestinian families during the first quarter of 2005, compared to the previous quarter. Table 5 also shows a decrease in the number of families that stated that their income was less than half what it used to be prior to the *Intifada*. However, this only occurred in the West Bank, while it increased in the Gaza Strip.

Table 5: Percentage of Families whose Income was less than half what it was before the *Intifada*. According to Region, Fourth Quarter 2004 and First Quarter 2005

Period	Q1 2004	Q1 2005
Palestinian Territories	55.3	53.9
West Bank	54.9	51.8
Gaza Strip	56.1	57.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families, 12th Round (January-March, 2005), Ramallah- Palestine

The percentage of families stating that they can not endure for more than a year increased. However, the percentage of families stating that they currently suffered from a highly dangerous economic situation and did not know how to assure their basic needs fell during the first quarter of 2005.

Table 6: Percentage of Families Able to endure for more than One Year, and Families Experiencing Hardship Conditions, Fourth Quarter 2004 and First Quarter 2005

Region	Q1 2004	Q1 2005
Percentage of families able to endure for more than one year		
Palestinian Territories	22.2	27.2
West Bank	16.9	22.1
Gaza Strip	32.7	37.1
Percentage of families experiencing hardship conditions and unable to meet basic needs		
Palestinian Territories	15.1	9.8
West Bank	14.4	9.5
Gaza Strip	16.5	10.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Condition of Palestinian Families, 12^{th} Round (January-March 2005) Ramallah - Palestine

3-2 Coping Strategies of Palestinian Families

Data for the first quarter of 2005 reveal that Palestinian families in the West Bank and Gaza Strip basically depend on their income to ensure their economic survival. More than half of Palestinian families stated that they resorted to deferring payment of bills, borrowing, and to squeezing expenses in order to be able to exist economically. Such measures have a direct effect on lowering the quality and quantity of goods and services consumed by these families. They also increase future burdens, particularly with regard to accumulation of debt and draining of wealth. A big percentage of Palestinian families also stated that they resorted to cultivating land and breeding animals to be able to withstand the situation, or to asking for assistance from friends. These two coping strategies have no negative economic effects in the long term. Data do not include indications of the amount such methods contribute to supporting the steadfastness of Palestinian families. Data only indicate whether Palestinian families have resorted to one of the different methods to cope during the last 12 months.

Table 7: Measures Taken by Palestinian Families to Cope Economically During Second Quarter 2004 until First Quarter 2005

Measure	Families (%)
Depending on family income	81.9
Postponing paying bills	67.2
Reducing expenditures	58.4
Borrowing from others	53.1
Selling jewellery	25.2
Using savings	18.4

Measure	Families (%)
Receiving assistance from family and friends	21.4
Planting and animal care	15.8
Getting a loan	7.7
Extra individuals joining the labour market	5.1
Students in the family joining the labour market	4.0
Selling land or property	2.1
Selling home furniture and durable goods	2.7
Using savings in Israeli saving funds	0.8

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2005. Survey of Israel Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families, 12th Round (January-March 2005)

Note: Lately Palestinian families have resorted to more than one method at the same time.

Data concerning the main sources of Palestinian families' income indicate that a high percentage of them rely on social assistance. One family out of every ten said that its main source of income was social assistance. In addition, 5.8% of families basically depend for their income on internal or external transfers. The percentage of families that depend on social assistance and transfers in the Gaza Strip exceeds that in the West Bank. 15% of Gazan families (against 7% in the West Bank) said that social assistance constitutes their main source of income. 11% of families in Gaza (against 3% in the West Bank) said that money transfers were the main source of their income.

Figure 6 shows a decrease in the percentage of families that stated that their salaries and wages constituted the main source of their income, as against an increase in the percentage of families that stated that social assistance or the family business constituted their main source of income. The percentage of families that depend on government salaries and wages or on wages and salaries from the local private sector declined, while a slight increase occurred in the percentage of families that depended on wages from the Israeli economy (9.4% during the first quarter of 2005 as against 9.0% in the fourth quarter of 2004). These figures are matched by an increased dependency of Palestinian families on income from business in the informal sector (19% during the first quarter of 2005 against 16% during the fourth quarter of 2004). It can be deduced from the above-mentioned facts that the poorest families in Palestinian society remain incapable of meeting their needs by themselves. On the other hand, some improvement occurred in the mechanism of social assistance distribution, which allows the assistance to cover a bigger percentage of the families most in need.

Figure 6: Distribution of Palestinian Families according to Main Source of Income, Fourth Quarter 2004 and First Quarter 2005

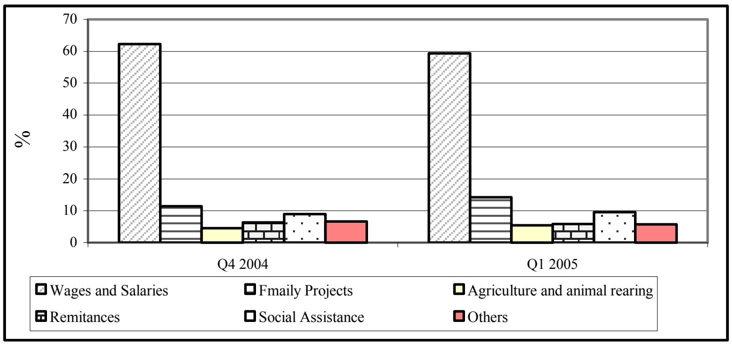

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families: 12th Round (January-March 2005)

3-3 Social Assistance

35% of families in the Palestinian territories stated that they received social assistance during the period January to March 2005 (23% of families in the West Bank and 58% of families in the Gaza Strip). The majority of those families (62%) received assistance once only, 26% of families received assistance twice and 12% received it 3 times or more. These percentages differ between the West Bank and the Gaza Strip. The percentage of families in the West Bank which received assistance more than once was 25%, while in the Gaza Strip it was nearly 50%.

Table 8 reveals a big increase in the percentage of families that received social assistance during the first quarter of 2005, compared to the previous quarter. The percentage of assistance in the form of foodstuffs, health insurance and employment assistance increased, while cash assistance fell sharply. Data reveal differences between the West Bank and Gaza Strip with regard to the type of assistance provided, as can be seen in Figure 7. The decline in the relative importance of cash assistance and the increase in the importance of health insurance and employment assistance were more noticeable in the Gaza Strip than the West Bank.

Figure 7: Type of Social Assistance in West Bank and Gaza Strip, First Quarter 2005

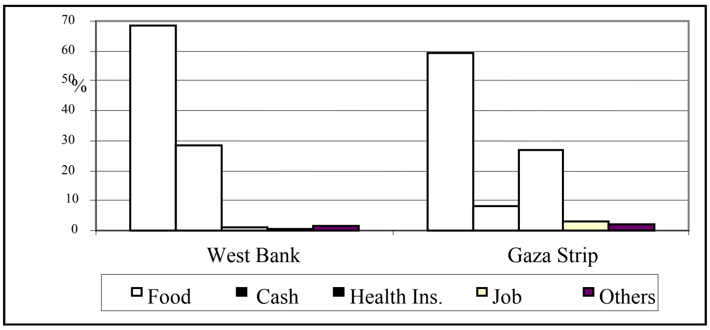

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families: 12th Round (January-March 2005)

Table 8: Social Assistance in Palestinian Territories, Fourth Quarter 2004 and First Quarter 2005 (%)

	Q1 2005	Q1 2004
Percentage of people who received assistance	34.8	22.0
Percentage of people who received assistance once	62.0	60.3
Percentage of food assistance	63.1	56.1
Percentage of cash assistance	15.9	26.8
Percentage of health Insurance assistance	17.0	4.2
Percentage of employment assistance	2.1	1.9
Others	1.9	11.0
Assistance less than 200 NIS	35.0	53.1
Assistance between 200-299 NIS	20.4	14.5
Assistance more than 300 NIS	44.6	32.5

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families: 12th Round (January-March 2005)

Data contained in Table 8 show an improvement in the value of assistance provided to families. The percentage of families receiving assistance to the value of 200 Shekels or more increased during the first quarter of 2005, compared to the fourth quarter of 2004. This conclusion is supported by the median value of assistance[1], which rose to US$34 for foodstuffs assistance during the first quarter of 2005 (against US$22 during the fourth quarter of 2004), and US$69 for assistance in cash during the first quarter of 2005 (against US$67 in the fourth quarter of 2004).

The majority of Palestinian families receiving social assistance expressed their satisfaction with it. Only 1 in 5 families receiving assistance voiced dissatisfaction.

As regards the sources of social assistance in the Palestinian territories, UNRWA took first place by providing 41% of assistance distribution rounds. It was followed by institutions of the Palestinian National Authority (21%), and trade unions (18%). Other international and local organisations provided 11% of assistance distribution rounds, while family, next of kin, friends and neighbours provided 9%.

As regards the value of the assistance, that provided by family and next of kin was best with a median value of US$69. Assistance provided by UNRWA and charitable institutions were of a higher value than those provided by the Ministry of Social Affairs and *Zakat* committees (US$46 against US$34 respectively).

3-4 Family Spending and Consumption

In May 2005 the Palestinian Central Bureau of Statistics published a report on Palestinian family spending and consumption for the year 2004[2]. Results of the Survey showed that average family monthly spending was 535 Jordanian Dinars in the Palestinian territories (554 Dinars in the West Bank and 498 Dinars in the Gaza Strip). Average monthly family consumption in the Palestinian territories was 601 Jordanian Dinars (631 Dinars in the West Bank and 540 Dinars in the Gaza Strip).

Compared to average monthly family spending in 1998, the figures reveal a decline in average nominal spending of 2.2% (around 12 Dinars) between then and 2004. When taking into consideration the increase in prices of goods and services, the figures represent a decline of 27% in living standards between 1998 and 2004.

Table 9 shows the distribution of monthly family spending and consumption in urban and rural areas and refugee camps.

Table 9: Monthly Family Spending and Consumption in Urban and Rural Areas and Refugee Camps for 2004

	Refugee Camps	Rural Areas	Urban Areas
Average monthly expenditure (JD)	490	503	568
Average monthly consumption (JD)	541	582	629
Percentage difference between expenditure and consumption	10	16	11
Percentage of expenditure compared to Urban Areas	86	89	100
Percentage of consumption compared to Urban Areas	86	93	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families: 12th Round (January-March 2005).

1 That is the value of assistance that divides families receiving assistance into two equal groups, i.e. half which received that amount or less, and the other half which received that amount or more.

2 The Palestinian Central Bureau of Statistics conducted a survey regarding family spending and consumption in the Palestinian territories during the period 14/1/2004 to 15/1/2005. The number of families included in the survey was 3,098 families; 2,060 in the West Bank and 1,038 in the Gaza Strip.

The following observations can be deduced from the table of the distribution of monthly family spending and consumption:

- The average monthly family consumption exceeds average spending, especially in the countryside. This is an expected fact, as the percentage of families consuming their personal produce in the countryside is higher, in addition to the fact that residences in the countryside are as a rule owned by the family.
- Spending levels are highest in urban areas, followed by the countryside and then refugee camps. The average family spending in the countryside is 11% less than in urban areas, while the average family spending in refugee camps is 14% less than that of a family in urban areas.
- Family consumption data are in conformity with those of spending, with the average monthly family consumption in urban areas higher than that in the countryside and refugee camps. The refugee camps' average monthly consumption is 14% less than that of families in urban areas, while that in the countryside is only 7% less.

Table 10 shows varying degrees of decline during the period 1998-2004 in Palestinian families' spending on food, clothing, entertainment, culture and education, and increases on housing, house furnishing and equipment, medical care, transport and personal care. This shift is partially due to conditions imposed by the Israeli blockade on the Palestinian territories. This has resulted in a general decrease in spending, as well as in an increase in the cost of some necessary goods and services (especially transport). These results are in conformity with the surveys of the effect of Israeli measures on the economic conditions of Palestinian families, which indicate that families resort to decreasing spending on food and clothes as important coping strategies.

Table 10: Level of Monthly Family Spending on Essential Groups of Goods in Palestinian Territories, 1998 and 2004

Item	2004 Distribution (%)	1998 Distribution (%)	2004 (NIS)	1998 (NIS)	Difference 1998 / 2004 (NIS)
Food	36.1	40.2	193	220	-27
Clothes	6.5	8.4	35	46	-11
Home	9.9	7.3	53	40	13
Accommodation	6.0	5.5	32	30	2
Health Care	5.4	3.8	29	21	8
Transportation and Communication	12.9	10.1	69	55	14
Education	3.4	3.5	18	19	-1
Recreation and Culture	2.4	3.1	13	17	-4
Personal Care	2.4	2	13	11	2
Other Commodities	15.0	16.1	80	88	-8
Total	100	100	535	547	-12

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Survey of Family Spending and Consumption, 2004. Press Conference on Results of Survey (15/1/2004 -14/1/2005)

3-5 Housing Statistics

Data from the Palestinian Central Bureau of Statistics, published in mid-June 2005, indicate an improvement in housing conditions in the Palestinian Territories during 2004. The housing density improved to become 1.8 persons per room, against 1.9 persons and 2.1 persons per room in 2003 and 2002 respectively. Overcrowding is slightly higher in the Gaza Strip than in the West Bank (1.9 persons per room in the Gaza Strip; 1.8 in the West Bank).

Data also revealed that refrigerators, TVs, washing machines, and cooking gas burners are items that can be found in the overwhelming majority of Palestinian homes. Data contained in Table 11 show that satellite dishes, fixed telephones and mobiles (local mobiles and Israeli ones) are less widespread. As such goods are widely used by various groups, no special status or social privileges are attributed to their possession. But possession of other goods, such as cars, videos, computers, and internet connections at home, remains limited, and is directly related to the family's financial circumstances.

Table 11: Percentage of Palestinian Families Owning Durable Goods According to Type of Goods and Regions, 2004

Commodity	Region		
	Palestinian Territory	Gaza Strip	West Bank
Private car	26.4	14.5	32.4
Refrigerator	92.9	90.4	94.1
Solar panels	72.6	76.2	70.7
Jawwal	37.7	51.1	31.0
Israeli Mobile	42.3	14.4	56.4
Gas Oven	98.7	98.7	98.7
Washing Machine	89.6	89.3	89.7
Home library	21.5	21.9	21.3
Television	93.2	90.0	94.8
Video	20.1	10.7	24.9
Computer	24.3	19.6	26.7
Telephone	40.6	36.3	42.8
Satellite	66.9	65.4	67.6
Internet	7.5	5.1	8.7

Source: Website of Palestinian Central Bureau of Statistics, 15/6/2005

Table 11 shows the gap between the West Bank and Gaza Strip with regard to the possession of most goods, especially those that are related to the level of income (like cars, videos and computers). Data also show the existence of big differences in mobile telephone subscription distribution between the West Bank and Gaza Strip. While more than half Palestinian families in the Gaza Strip use Jawwal mobiles (the Palestinian Communications Company), 56% of families in the West Bank use the services of Israeli-based mobile companies.

4- Labour and Wage Market

4-1 Labour Force

Labour force data for the first quarter of 2005 reflect a slight decline in participation rates, falling to 39.7% from 41.1% during the fourth quarter of 2004. This decline was entirely due to participation in the West Bank falling from 43.4% to 41.4%. No change occurred in the Gaza Strip, where it remained at 36.6%. Put another way, 60.3% of individuals 15 years of age and above remained outside the labour force during the first quarter of 2005, compared to 58.9% during the fourth quarter of 2004. 49.2% of them remained outside the labour force because of involvement in household work, 33.6% because of studies and training, and 11.9% because of old age or sickness.

The local economy absorbed 526 thousand workers, or 89.8% of the total number of Palestinian workers. They were distributed 26% in the public sector and 74% in the private sector. Workers in the public sector constituted around 17.7% of the total number of workers in the West Bank and 37.5% of the total number of workers in the Gaza Strip.

The percentage of male and female wage earners among Palestinian workers increased during the first quarter of the current year, reaching 61.0% of the total number of workers as against 57.3% in the fourth quarter of 2004. The increase occurred after a continuous decline in this percentage since 2002. The percentage of wage earners in the Gaza Strip (67.2%) exceeds that of the West Bank (58.6%). This is due to several factors, most important of which is the relatively high number of unpaid workers in the agricultural sector, which is centred in the West Bank. In addition, around 28.3% of workers in the West Bank are self-employed and receive no wages for that work, while the percentage of such workers in the Gaza Strip does not exceed 23.1%. Another factor is the high percentage of workers in the public sector in the Gaza Strip (37.5%) compared to the West Bank (17.7%). Compared to the figures of the fourth quarter of 2004, data of the first quarter of 2005 show an increase in the proportion of female wage workers from 61.9% to 63.3% of the total number of women workers. The percentage among males was 60.6%

The number of persons working without wages was around 228 thousand workers, or 39.0% of the total number of workers. These are composed of family members who receive no wages, self-employed individuals and employers. Members of the family who receive no wages constituted 21.0% of the total number of workers without pay. That percentage is higher among females, reaching 65.7% as against 13.0% among males. 68.9% of workers without pay are self-employed (75.6% among males and 31.4% among females). Employers constituted the remaining 10.1%, the majority of them males. The percentage of female employers accounted for only 2.9% of the total number of women working without pay.

4-2 Distribution of Palestinian Workers in the Palestinian Territories according to Economic Activity

The contribution of the agricultural sector to employment of the labour force declined in the first quarter of 2005, to reach 13.3%. This is attributed to the end of the olive season, which had raised its contribution to 19.3% during the fourth quarter of 2004. The effect of the olive season is most noticeable in the West Bank, where the percentage of those employed in agriculture declined from 22.7% to 14.4%. Other economic sectors increased their contribution to employment during the first quarter throughout the Palestinian territories. Data indicate increased contribution of the industrial sector to employment (from 11.5% to 12.5%), of the construction sector (from 11.6% to 13.4%), and of the commerce, restaurants and hotels sector (from 17.8% to 18.8%).

4-3 Palestinian Workers in the Israeli Economy

There are estimated to be 60 thousand Palestinians working in Israel and the settlements, nearly all of whom are from the West Bank. This constitutes 10.2% of the total number of Palestinian workers during the first quarter of 2005, up from 8.1% during the fourth quarter of 2004.

Palestinian workers in Israel and the settlements are unevenly distributed between the different economic sectors. The construction and building sector absorbed 43.9% of Palestinians working in Israel during the fourth quarter 2005, increasing from 37.2% in the fourth quarter of 2004. The commerce, restaurants and hotels sector occupied second place in employment of Palestinians working in Israel, with 18.3% of workers employed by this sector. This is lower than in the fourth quarter of 2004, when it was 22.5%. The other sectors also experienced varying degrees of decline in employment of Palestinian workers. The contribution of the agricultural sector to Palestinian workers' employment in Israel declined from 8.7% to 7.1% and the industrial sector's from 18.1% to 17.4%.

4-4 Unemployment

The overall rate of unemployment rose from 25.7% during the fourth quarter of 2004 to 26.3% in the first quarter of 2005. The West Bank was entirely responsible for the increase, where the rate of unemployment rose to 22.6% compared with 21.4% during the fourth quarter of 2004. In the Gaza Strip the rate actually fell - down from 35.2% to 34.0%. That the level of unemployment in the Palestinian territories is rising, despite the fact that the number of Palestinians employed in Israel increased by more than 11 thousand workers, indicates a noticeable decline in the ability of the local economy – especially the West Bank's - to absorb the surplus Palestinian work force.

The number of unemployed workers was 208 thousand persons, 58.7% of them in the West Bank and 41.3% in the Gaza Strip. The rate of unemployment among males rose during the first quarter of 2005 to become 27.4% from 27.0% in the fourth quarter of the previous year, while unemployment increased among females from 19.7% to 20.2% during the same period.

The burden of unemployment differs with regard to educational achievement. 30.7% of those who finished only one year to six years of education were unemployed, compared to 27.2% among those who finished 10 to 12 years of schooling and 21.3% of graduates of universities and institutes of higher education. Interestingly, the rate of unemployment among illiterates is only 11.9%.

Unemployment steadily decreases with age, from 38.2% among those 20-24 years of age (36.1% among males, and 49.0% among females) to 17.5% among persons 50 years of age and above.

4-5 Wages

Slight changes occurred in nominal wage levels in the Palestinian territories during the first quarter of 2005 compared to the fourth quarter of 2004. Statistics reveal a slight decline in the average daily wage of workers in the West Bank, to become 71.1 Shekels compared to 71.7 Shekels during the fourth quarter of 2004. The average daily wage of those employed in Israel and the settlements also declined, to become around 121.8 Shekels compared to 123.2 Shekels during the fourth quarter of 2004. By contrast, the average daily wage of those working in the Gaza Strip rose from 59.5 Shekels to 59.8 Shekels during the same period.

As regards real wages, data indicate a decline in the West Bank by 2.6% during the first quarter of 2005, to become around 48.7 Shekels. They also declined by 1.5% in the Gaza Strip to become 40.9 Shekels. For the second consecutive quarter the biggest decline in real wages was of those working in Israel, falling by 2.9% to become 83.4 Shekels.

The gap between wages in the West Bank and Gaza Strip narrowed further, with incomes in the Gaza Strip constituting around 84% (up from 83% in Q4 2004) of those in the West Bank during the first quarter of 2005. The wages of those working in Israel and the settlements continued to be higher than those in the West Bank and the Gaza Strip, but the difference also narrowed during the first quarter of 2005. The ratio of wages in the West Bank to wages in Israel rose from 58.2% during the fourth quarter of 2004 to 58.4% during the first quarter of the current year, while in the Gaza Strip they rose from 48.3% to 49.0%.

4-6 Women in the Palestinian Labour Force

Participation of women in the labour force noticeably declined during the first quarter of 2005, to become 12.1% compared to 14.6% during the fourth quarter of 2004. This contributed to a decline in the participation rate in the Palestinian territories as a whole. Female participation dropped in the West Bank from 17.3% to 14.1% between the fourth quarter of 2004 and the first quarter of 2005, and from 9.5% to 8.6% in the Gaza Strip. This has resulted in narrowing the gap between the West Bank and Gaza Strip with regard to women's participation in the labour force.

Table 12: Some Selected Indicators concerning Basic Components of the Labour Force in Palestinian Territories during First Quarter 2005

Indicator	Gaza Strip	West Bank	Palestinian Territory
Man Power (15 years and over, 1000)	695	1306	2001
Labour Force (1000)	254	540	794
Labour Force Participation Rate (%)	36.6	41.4	39.7
Male Labour Force Participation Rate (%)	64.2	68.1	66.8
Female Labour Force Participation Rate (%)	8.6	14.1	12.1
No. of Workers (1000)	168	418	586
No. of Unemployed (1000)	86	122	208
Unemployment Rate (%)	34	22.6	26.3
Male Unemployment Rate (%)	34.2	24.0	27.4
Female Unemployment Rate (%)	33.0	16.1	20.2
Outside Labour Force (1000)	441	766	1207
Percentage outside Labour Force (%)	63.4	58.6	60.3
Reason To Stay Outside Labour Force			
Old / Ill (%)	11.5	12.2	11.9
Housework (%)	48.2	49.8	49.2
Studying or Training (%)	36.5	31.9	33.6
Others (%)	3.8	6.1	5.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Labour Force Survey, First Quarter 2005.

Table 13: Distribution of Palestinian Workers in Palestinian Territories according to Region and Economic Activity during First Quarter 2005 (%)

Economic Activity	Total	Israel and Settlements	Gaza Strip	West Bank
Agriculture, Fishing, Forestry	13.3	7.1	13.2	14.4
Mining, Quarrying, and Manufacturing	12.5	17.4	7.3	14.2
Construction	13.4	43.9	9.2	10.2
Commerce, Restaurants, and Hotels	18.8	18.3	14.8	20.7
Transportation, Storage, and Communication	6.2	2.0	5.4	7.3
Services and Other Branches	35.8	11.3	50.1	33.2
Total	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Labour Force Survey, First Quarter 2005.

4-7 Vacant Job Announcements

Beginning with the current issue of the **Quarterly Economic and Social Monitor** we will start monitoring announcements of job vacancies in the three main national daily newspapers: **Al-Quds, Al-Ayyam** and **Al-Hayat Al-Jadidah,**[3] the purpose being to provide a general view of developments in the Palestinian labour market. Following the number of vacant job announcements is an internationally-used method of monitoring developments in labour market activity, and we will record them on a quarterly basis as an indicator of resurgence / stagnation in the Palestinian labour market. However, one should bear in mind the following points:

1) Vacant job announcements in the three mentioned national dailies do not, of course, represent all the vacant jobs in Palestine during a given period. Most vacant jobs and appointments are not advertised in newspapers.
2) No law obliges the private sector to advertise vacant jobs in local newspapers, and most are filled without being advertised. However, non-governmental organisations are mostly obliged to abide by the regulations followed by the funding parties, which usually require that they be announced in the newspapers.
3) The Civil Service Law stipulates that government departments have to announce jobs, at least within two weeks of the occurrence of a vacancy, in coordination with the General Personnel Department. But Ministries at times fill the vacancy without any advertisements in newspapers and without coordination with the General Personnel Department. In such cases the role of the General Personnel Department is confined to making the necessary administrative measures for the appointment. This means that announcements of vacant jobs in national newspapers do not actually represent all existing government vacancies.[4]

Despite all these shortcomings, monitoring job vacancy announcements in newspapers can help to give a general idea of the labour market, especially when comparing the figures of one month or quarter with another.

Table 14: Number of Vacant Jobs Announced in Three Main Newspapers, Divided by Sectors

	Public Sector	Private Sector	NGOs	Total
March	34	214	101	349 (33%)
April	61	214	67	342 (32%)
May	37	263	82	382 (35%)
Total	132 (12%)	691 (64%)	250 (24%)	1073 (100%)

Source: Collected by MAS from daily newspapers.

Table 14 shows the distribution of job vacancy announcements by various sectors (public sector, private sector and non-governmental organisation). We notice from the table that the total number of vacant jobs announced in the main three newspapers was 1,073 jobs in March, April and May 2005. We also notice that public sector announcements during the three months constituted only 12% of vacant job announcements, compared to private sector announcements which constituted 64% and non-governmental organisations' announcements which constituted 24%. As regards the

[3] In 2003 there were 12 licensed newspapers in the Palestinian territories. Among them are three dailies (Al-Quds, Al-Hayat and Al-Ayyam). There are also 6 weeklies and 3 bi-weeklies, in addition to one monthly. (**Social Monitor**, Issue Number 8, Palestine Economic Policy Research Institute, 2005).

[4] Interview with the Administrative Affairs Officer in the General Personnel Department (5th June 2005). The Officer also referred to the fact that most announcements of vacancies by the Ministries concern jobs in projects and not for permanent government jobs.

distribution of the announcements during the three months, we note that they were fairly stable, ranging between 342 and 382 jobs monthly.

Table 15: Number of Job Vacancies Advertised in Three Main Newspapers, Divided by Educational Qualifications

	Master's and Over	B. A	Diploma	Less than Diploma	Total
March	46	221	67	15	349
April	56	173	72	41	342
May	55	131	94	102	382
Total	157 (15%)	525 (49%)	233 (22%)	158 (15%)	1073 (100%)

Source: Collected by MAS from daily newspapers.

Table 15 shows that more job vacancies advertised required a Bachelor of Arts (BA) degree than anything else. 49% of all announcements during the three months asked for a BA; 22% asked for an institute diploma. An equal number (15%) required only low-level certificates as wanted as Master's degree or higher.

Table 16: Number of Vacant Jobs Announced in Main Three Newspapers, Divided by Sectors and Educational Qualifications

	Public Sector	Private Sector	NGOs	Total
Master's and Over	1 (12%)	102 (14%)	39 (15%)	157
Bachelor's	97 (74%)	249 (37%)	179 (72%)	525
Diploma	18 (14%)	188 (27%)	27 (11%)	233
Less than Diploma	1 (0%)	152 (22%)	5 (2%)	158
Total	132 (100%)	691 (100%)	250 (100%)	1073

Source: Collected by MAS from daily newspapers

Several indicators are revealed by Table 16, which studies the relationship between sectors and educational achievements required in the announcements; most important among them are:

- The percentage of job announcements requiring MA degree and higher is nearly the same in all sectors.
- Most vacant job announcements in the public sector ask for BA degrees (74%). The same is true of the non-governmental organisations (72%). But vacant job announcements in the private sector were distributed evenly among the different educational attainments.
- The percentage of vacant public-sector job announcements that did not require even a relatively low level certificate was less than 1% during the three months. Probably this confirms again what we previously mentioned that a large number of public-sector jobs, especially those not requiring educational qualifications, are not announced in newspapers.

5- Education and Culture

5-1 Education

The illiteracy rate in the Palestinian territories was 7.7% in 2004, according to data on education published in mid-June 2005 by the Palestinian Central Bureau of Statistics. Persons who completed their post-secondary education constituted 11.9% of individuals above 15 years of age. These figures indicate an improvement in the Palestinians' level of education during the last ten years, as in 1995 the illiteracy rate was 15.7% and the percentage of those who completed post secondary education 9.8%.

Data in Table 17 show the continued presence of a gap between the two sexes in the level of education. Illiteracy rates among females (12.0%) remain higher than among males (3.5%). The percentage of women who obtain more than secondary education qualifications remains lower than that of men. However, there is a narrowing of the gap, as witnessed by the increasing rate of female enrolment in university education.

Table 17: Palestinians (15 Years and Above) According to Educational Level, 2004 (Percentage)

Education Status		Sex	
	Total	Female	Male
Illiterate	7.7	12	3.5
Semi-literate	7.7	7.8	7.7
Elementary	18.5	17.3	19.7
Intermediate	34.8	33.9	35.4
Secondary	19.4	19.1	19.8
Diploma	4.6	4.5	4.8
Bachelor's and Over	7.3	5.4	9.2

Source: Website of Palestinian Central Bureau of Statistics, 15/6/2005

Data revealed a 4.0% increase in the number of schools in the Palestinian territories during the 2004/2005 school year, reaching 2,192. 68% of them are basic (elementary) schools and 32% secondary schools. Most schools are governmental (75.8%), followed by UNRWA schools (12.5%), and private schools (11.7%). The number of kindergartens was 901 during the 2004/2005 school year – an increase of 6.2% over the previous year. All kindergartens, with the exception of three governmental ones, are private.

1,045 thousand students were enrolled in schools during the 2004/2005 school year, which constitutes an increase of 2.6% over the previous year. 89% are enrolled at the basic level and 11% at the secondary level. Most students are enrolled in government schools. Table 18 shows that the increase in the number of students at UNRWA schools is less than half of one per cent. That may be due to the long strike by teachers at UNRWA schools at the beginning of the current school year for better working conditions.

Table 18: Distribution of Students in Palestinian Territories according To Sponsoring Party – 2003/2004 and 2004/2005

Academic year	Government	UNRWA	Private	Total
2003/2004	69.4	24.7	5.9	1,017,443
2004/2005	69.9	24.2	5.9	1,043,935
Percent Increase in Students (%)	3.3	0.4	3.9	2.6

Source: Website of Palestinian Central Bureau of Statistics, 15/6/2005

The number of children enrolled in kindergartens in the Palestinian territories increased by 4.0% to 73,119 during the 2003/2004 school year (71% of them in the West Bank, and 29% in the Gaza Strip). The rate of increase in the West Bank (5.4%) was higher than in the Gaza Strip (1.1%), although overall enrolment rates remain low.

Table 19: Enrolment in Education in Palestinian Territories 2003/2004 and 2004/2005 (%)

	Kindergarten	Elementary level	Secondary level
Male and Female			
2003/2004	29.5	95.2	66.9
2004/2005	29.9	93.2	71.6
Male			
2003/2004	30.1	94.7	63.3
2004/2005	30.6	92.8	67.6
Female			
2003/2004	28.8	95.7	70.7
2004/2005	29.3	93.6	75.7

Source: Website of Palestinian Central Bureau of Statistics, 15/6/2005

The total percentage of enrolment in secondary education improved, and it is noted that the enrolment of females in the various levels of education was better than that of males. The decline in average enrolment at the basic level does not necessarily reflect the existence of a negative trend; it could be due to allowing registration of children below 6 years of age in schools during the previous year.

Dropout rates continued to decline, falling to 0.9% during the 2004/2005 school year from 1.0% in the previous year. It is noted that dropout rates among males are higher than among females (1.0% among males and 0.9% among females). School dropout rates vary according to sex at different educational levels. The dropout rate among males at the basic level (0.9%) is higher than that of females (0.6%), while the dropout rate among females at the secondary level (3.6%) is higher than that of males (2.3%).

Data revealed an improvement in the average student-teacher ratio at Palestinian schools during the 2004/2005 school year compared with the previous year (26.8 students per teacher compared to 27.3). The improvement was seen in government, private and UNRWA schools, but the ratio in private schools (16.7 students per teacher) remained significantly better than in government schools (26.5 students per teacher) and UNRWA schools (33.4 students per teacher).

As for classroom density, data reveal that it continued to increase despite the construction of new schools. The average number of students in a class in the Palestinian territories during 2004/2005 was 35. Classroom crowdedness is higher at the basic level (36 students per class) than at the secondary level (31 students).

5-2 Culture

The Palestinian Central Bureau of Statistics published a report on cultural institutions in the Palestinian territories during 2004. Data indicate the existence of 62 cultural centres active in various fields in the Palestinian territories – 45 in the West Bank and 17 in the Gaza Strip. This is the same number of centres that were operating during 2003 but represents a decline compared to the 72 centres operating 1999. Around 181 thousand persons either participated in the activities of those centres or visited them. But despite an increase in the number of participants and visitors, the number still remains much lower than prior to the *Intifada* (around 425 thousand persons in 1999). Data also revealed the existence of only 5 theatres in the Palestinian Territories, 4 in the West Bank (one more than 2003), and one in Gaza (one less than 2003). However, spectators at theatre performances rose by a third in 2004, reaching 49 thousand from 36 thousand the previous year. No change occurred in the number of licensed cinemas, of which there are only two – both in the West Bank – although a number of cultural institutions such as the Folk Art Centre and Khalil Al-Sakakini Centre also regularly project films. Data revealed a sharp decline in the number of cinemagoers, from 53 thousand in 2003 to 33 thousand in 2004.

There were 6 public museums in 2004, one fewer than in 2003. Five of them are in the West Bank and the other in Gaza. The number of museum visitors plummeted from 20 thousand in 2003 to 5 thousand in 2004. There were 80 public libraries in the Palestinian territories in 2004, 56 of them in the West Bank and 24 in the Gaza Strip.

The data reflect a great weakness in cultural activities in the Palestinian territories and a noticeably smaller number of cultural institutions. Cultural activities are concentrated in the centre of the West Bank (specifically in Ramallah) and in Gaza city.

Book Fair
The Palestinian Ministry of Culture organised the Sixth Palestine International Book Fair during the period 5-17 March 2005. The Fair constituted one of the most outstanding cultural activities in the Palestinian territories since the outbreak of the second *Intifada* in 2000. The international book fair had become a tradition in the five year period 1996-2000, but had stopped with the renewed violence. At this sixth fair some 50 thousand titles were exhibited by 211 publishing houses and agents from the Arab World and internationally. The Palestinian Ministry of Education and Higher Education bought all the unsold books and will supply them to school libraries.

6- Health

The 2004 report by the Department of Primary Health Care Services in the Ministry of Health stated that it had succeeded in bringing health services to those who needed them in cities, towns and the countryside despite the difficult conditions. This was done in cooperation and coordination with UNRWA, the Palestinian Red Crescent Society, non-government organisations and specialised United Nations agencies (particularly the United Nations Children's Fund, UNICEF).

As regards mother and child health care and family planning, the Department participated in the preparation of a Guide for Primary Health Care, and in the mother and child health-care training programme in Nablus Health Directorate. In addition, it organised other training courses dealing with natal care and sexually transmitted diseases.

The report dealt with obstacles hindering the Department's work, citing among other things: the inability of physicians and nurses in mother and child care centres to reach their work during days of Israeli closures, the low level of follow-up coverage in pregnancy clinics and the inability of pregnant women to reach specialised clinics, a shortage of qualified staff working in mother and child care centres, and lack of equipment in several centres. The report recommended instituting a continuous learning system for people employed in mother and child care centres.

General Anti-Mumps Vaccination Campaign
The Palestinian National Authority organised a general anti-mumps vaccination campaign, which included children 6-8 years old and teachers below 30 years of age. The Palestinian Ministry of Health assured the public of the safety of vaccines, which were provided by UNICEF and are in

conformity with UNICEF laboratory test requirements. The Ministry mentioned that symptoms similar to those of the disease could be detected among a small percentage of persons after vaccination, and that such symptoms could last for few days, but that they were not life-threatening.

Conditions of Elderly Persons
The following is a summary of the most important indicators regarding elderly people in the Palestinian territories:

- There are around 115 thousand persons over 65 years of age in the Palestinian territories. This number is projected to increase by almost 10% to 126 thousand persons by 2010 and by almost 50% (to 172 thousand) by 2020,
- Around one in five families (18.3%) has at least one elderly person in it, and one in eight (12.2%) is headed by an elderly person.
- Only 9.1% of elderly males are widowers but 55.5% of elderly females are widows.
- 9.6% of the total number of participants in the labour force are elderly persons, and 67.0% of elderly working persons are self-employed.
- 81.5% of the total number of elderly people in the Palestinian territories had not completed any level of education while 3.6% of them had obtained an intermediate diploma or higher.
- 49.4% of the total number of elderly persons in the Palestinian territories suffer from chronic diseases, 33.8% of them suffer from high blood pressure, and 19.6% of them suffer from diseases of the joints.
- 8.7% of the total number of elderly persons in the Palestinian territories has at least one handicap, of whom 35.2% have a mobility handicap, 27.3% a sight handicap, and 17.0% a hearing handicap.
- 42.1% of the total number of elderly persons in the Palestinian territories are considered poor, and they constitute 4.9% of the total number of poor persons in the Palestinian territories.

7- National Accounts

Estimates of national accounts in fixed prices in the rest of the West Bank and Gaza Strip, published by the Palestinian Central Bureau of Statistics, indicate a 1.9% improvement in the Gross Domestic Product (GDP) between the fourth quarter of 2004 and the first quarter of 2005, to reach US$1,053 million. The services sector continued to contribute the highest share of GDP with 35.8%

Some changes occurred in sectoral contributions to the GDP between the two quarters. The contribution of the agricultural sector dropped to 8.1% and that of the industrial and mining sector to 12.8%, while the share of the haulage, storage and communications sector rose to become 8.0%, and that of wholesale and retail trade to become 10.3%.

A 29.7% increase occurred in the added value of the haulage, storage and communications sector, and in the wholesale and retail sector it rose by 17.2%. The added value of the services and construction sectors remained nearly stable, but in the agriculture sector and the industry and mining sector it retreated by 9.3% and 6.4% respectively.

An individual's share of GDP rose by 1.4% over that of the fourth quarter of 2004, to become US$303.6. However, since inflation stood at 1.9% during the same period, the real value dropped by 0.5%.

Figure 8: GDP in Rest of West Bank and Gaza Strip
Fixed Prices: 1997 Base Year

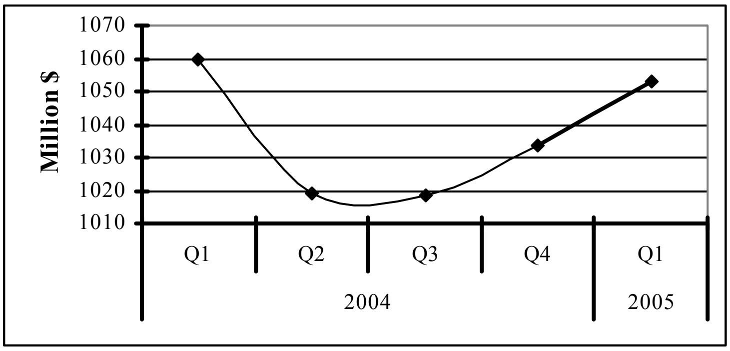

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Press Announcement of Preliminary GDP Estimates (First Quarter 2005)

Figure 9: Distribution Percentage Wise of Economic Activities' Contribution to GDP in Rest of West Bank and Gaza Strip for First Quarter 2005

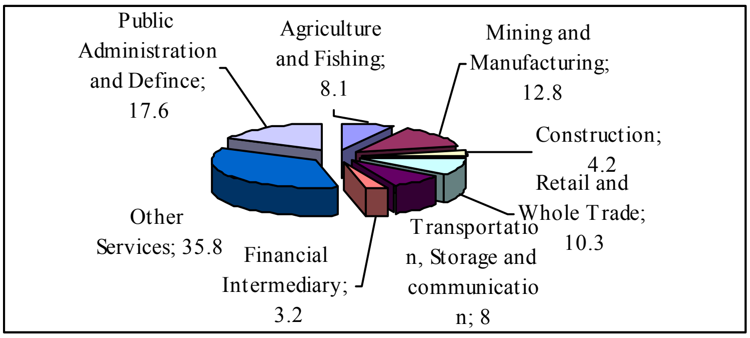

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Press Announcement of Preliminary GDP Estimates (First Quarter 2005).

8- Prices

The consumer price index issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics covers the Jerusalem area, the rest of the West Bank and the Gaza Strip. Statistics for the first quarter of 2005 indicate a rise in the index (measured in Shekels) of 1.9% compared to the fourth quarter of 2004. Foodstuffs caused 74% of the increase, with prices rising by 4%. This was the highest increase compared to other groups of goods in the consumer's basket. The average price of haulage and transport declined by 0.5%. This is attributed a slight easing of the Israeli closures which had severely affected the movement of individuals and goods during the previous months.

In Jerusalem, the average price of consumer goods increased by 1.7% during the first quarter of 2005 compared to the fourth quarter of 2004. 68.5% of the increase was due to a rise in the prices of foodstuffs, which increased by 3%. The price index in the Gaza Strip, by comparison, increased by 1.1% during the same period, with foodstuffs contributing 49.5% of this increase. In the West Bank inflation was 1.9%, with rising prices of foodstuffs contributing 82% of that increase.

Figure 10: Average Inflation in Shekels in Jerusalem, Rest of West Bank and Gaza Strip for First Quarter of 2005

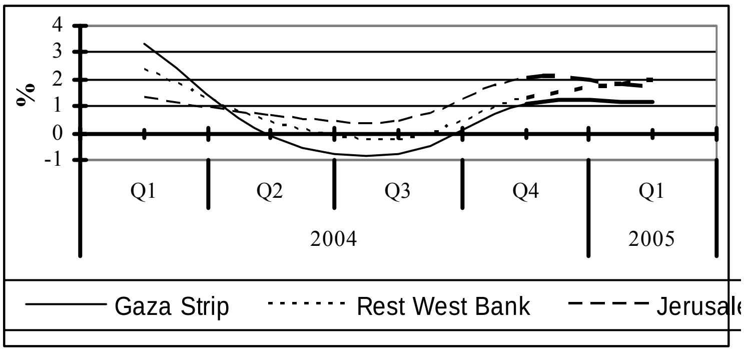

Source: Calculated by MAS from PCBS Data, Consumer Price Index, 2005.

8-1 Purchasing Power

The exchange rate of the US Dollar and the Jordanian Dinar dropped against the Shekel by 2.2% and 2.1% respectively in the Palestinian territories during the first quarter of 2005. Coupled with an increase in the consumer price index, this caused their purchasing power to decline by 2.9% and 3.0% respectively. In the West Bank, the purchasing power of both the US Dollar and the Jordanian Dinar dropped by 3.0%, while in the Gaza Strip both fell by 2.2%.

Table 20: Average Exchange Rate for Jordanian Dinar and US Dollar against Israeli Shekel for First Quarter 2005

2004	US$ / NIS	JD / NIS
Q1 2004	4.46	6.28
Q2 2004	4.55	6.40
Q3 2004	4.50	6.35
Q4 2004	4.40	6.22
Q1 2005	4.35	6.15

Source: Palestinian Monetary Authority

Table 21: Development of Purchasing Power of Jordanian Dinar and US Dollar in West Bank and Gaza Strip

Region	Currency	Q1 2004	Q2 2004	Q3 2004	Q4 2004	Q1 2005
West Bank	$	-1.16	1.68	-0.78	-3.58	-3.01
	JD	-1.27	1.47	-0.45	-3.44	-3.04
Gaza Strip	$	-1.99	2.15	-0.28	-3.40	-2.19
	JD	-2.1	1.95	0.05	-3.27	-2.21

Source: Calculated by MAS, based on Data from Palestinian Central Bureau of Statistics,Consumer Price Index and Data from Palestinian Monetary Authority.

Figure 11: Development of Purchasing Power of Dinar and Dollar in Palestinian Territories

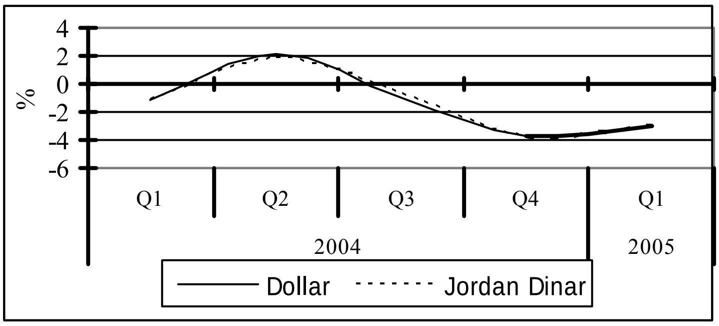

Source: Calculated by MAS, based on Data from Palestinian Central Bureau of Statistics, Consumer Price Index and Data from Palestinian Monetary Authority

8-2 Average Prices of Some Consumer Goods and Services

The year 2004 witnessed relative stability of the security situation, compared to previous years, which positively affected the movement of citizens and probably thus the stability of consumer goods' prices. Data contained in Table 22 shows the average prices of some types of common goods in 2004. The data for Jerusalem, the West Bank and Gaza Strip are distributed as follows:

Table 22: Average Consumer Prices for Some Types of Goods for 2004, in Shekels

	Gaza Strip	Middle of West Bank	Jerusalem	Price Unit
Rice	79.4	80.4	78.5	Bag 25 Kg
White Bread	2.0	2.8	3.0	1 Kg
Goat	46.6	42.3	47.1	1 Kg
Beef	28.5	31.7	35.9	1 Kg
Chicken	8.1	9.3	11.5	1 Kg
Dry milk	86.0	86.6	91.4	2.5 Kg
Yogurt	4.9	3.5	3.5	500 Mg
Egg	11.6	12.8	15.1	2 Kg
Olive oil	20.2	16.0	20.0	1 Kg
Tomatoes	2.3	2.3	2.6	1 Kg
Beans	3.8	6.9	9.9	1 Kg
Molokhiya	3.3	3.2	9.2	1 Kg
Lentils	4.1	4.4	5.2	1 Kg
Chick-Peas	5.0	4.7	5.6	1 Kg
Tea	9.1	9.2	10.0	1/2 Kg
Coffee	28.8	28.9	44.6	1 Kg
Cigarettes	8.5	8.5	8. 6	20
Gas cylinder	33.4	34.0	48.6	12 Kg Cylinder
Physician Fees	25.0	28.8	37.5	Visit
Gynaecologist Fees	42.0	39.0	87.5	Visit
Teeth extraction	25.0	29.0	50.0	Visit
Jeans	59.2	63.1	102.5	Pair
Men’s shoes	250.0	191.3	168.8	Pair

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics

The following should be noted:

- These prices are merely general averages for Jerusalem, the West Bank and Gaza Strip. There are undoubtedly big differences in prices between the West Bank Governorates, and even within Governorates themselves between cities and villages. The same applies to the Gaza Strip.
- Average consumer prices for almost all goods were higher in Jerusalem than elsewhere. That is due to their being directly affected by the Israeli economy. Differences can be noted for both tradable goods and non-tradable goods (services). For example, while the average cost of consulting a doctor does not exceed 28.75 Shekels in the West Bank, and 25 Shekels in the Gaza Strip, it reaches 37.5 Shekels in Jerusalem.
- Average consumer prices in the Gaza Strip are lower than elsewhere. This is probably due to the lower level of incomes in the Gaza Strip and the consequently lower standard of living which affects the price average. Where goods cost more in the Gaza Strip is usually because of high transportation costs (for example, al-Jeneidi yoghurt, which is produced in the West Bank, retails there at an average of 3.5 Shekels, while it sells in Gaza for an average of 4.9 Shekels).

9- Public Finance

Article 52 of the Law on Budget Preparation stipulates that the Ministry of Finance should prepare and present a detailed report at the end of every quarter of the financial year to the Council of Ministers and the Legislative Council. The article stipulates that the report should cover financial developments and trends in revenue and expenditure compared to expectations contained in the budget estimates, explain any deviations and propose appropriate correctional measures to restore financial balance.

At the time of writing the Ministry had not presented the required report on the first quarter of 2005 to the Legislative Council. That report would have been the main reference for comparing estimates contained in the 2005 budget with actual data for the first quarter. Due to its absence, in order to determine the conformity of estimates to events during the first quarter of 2005 we were obliged once again to use the monthly reports that are published by the Ministry and posted on its website.

9-1 Revenue

Actual revenue from local sources for the first quarter of 2005 amounted to US$86.3 million, 4.6% short of estimates in the budget. Local revenue was composed of tax revenue and non-tax revenue, which amounted to US$53 million and US$33.3 million respectively. Revenue from the clearing account was estimated to be US$165.5 million during that quarter, while it actually came to US$167.4 million (an increase of 1.5%). It was noted from the Ministry reports that the biggest part of revenue from the clearing account was realised during the first month of the year, amounting to US$110 million, while clearing account revenue did not exceed US$1.5 million during February. The total amount of revenue realised was US$252.4 million, while it was estimated in the budget to be US$264.5 million, a difference of US$12.1 million or 4.6%.

9-2 Expenditure

A new item was added in the 2005 Budget to current and capital expenditure; this is the Social Welfare Fund. US$240 million was estimated in the general budget for this item (US$60 million per quarter). The creation of this item, in addition to increasing spending on other expenditure items, contributed to increasing current and capital expenditure by US$127 million during the first quarter compared to the fourth quarter of 2004.

On comparing actual expenditure during the first quarter of 2005 with estimates in the budget we notice big deviations. No funding was available for the Social Welfare Fund during the first quarter. At the same time only US$44.5 million (30%) of estimates in the budget of the allocations for transferable expenditure were spent. If the decline continues in the size of transferable expenditure during the remaining part of the current year, it may negatively impact services provided to marginalised and needy groups in Palestinian society. Actual operational expenditures were also US$29.7 million less than estimates in the budget, amounting to US$36 million. In the end, this affects the capability of the ministries and institutions of the Palestinian National Authority to perform their duties properly.

Ordinary capital expenditures were estimated in the budget at US$5.7 million per quarter, but such expenditure actually amounted to only US$0.15 million. However, the Palestinian Authority respected its obligations under the salaries and wages item, in which there was very little deviation between estimates and actual expenditure. The item of net borrowing experienced a noticeable increase over budget estimates. Expenditure on net borrowing amounted to US$59.4 million during the first quarter, an increase of 83% over estimates. This item includes payments by the Authority to the Electricity Generating Company in Gaza and the Israeli Regional Electricity Company for electricity consumed in Gaza which was not directly paid for by consumers.

As regards developmental expenditures funded by grants and aid, they were estimated in the budget to be US$268 million – US$67 million for each quarter. This item, however, was not mentioned in the record of actual expenditure. On the other hand, a new item for development projects funded by the treasury appeared, and nearly US$3.15 million was spent on it during the first quarter. In fact, there was no such special item in the budget, and consequently such expenditure is considered a violation of Article 44 of the General Budget Law, which forbids spending on items that have no financial allocations in the budget.

9-3 Financing

Estimates of foreign grants and aid were rather optimistic in the 2005 budget. They were estimated at more than US$1,162 million, an average of US$290.5 million per quarter. The biggest part of the aid is to support the current budget (US$163.5 million). Actual data indicates that the total amount of aid provided to support this item did not exceed US$68.7 million, and most of it (US$58 million) was only realised in March of the current year. Aid provided by the State of Kuwait to support the budget constitutes the biggest part of foreign budget funding – it contributed US$40 million, or 56.3% of the total amount of foreign aid. It is followed by the State of Qatar, which provided US$11 million. The World Bank occupied the third place with aid of nearly US$16.8 from the Emergency Aid Programme and other programmes.

As regards funds transferred by Israel to the Palestinian National Authority from the Palestinian clearing account funds blocked by Israel in past years, the estimates of this item in the general budget was US$23 million. In fact the Israeli side released US$20.5 million of those funds during the first month of 2005 and nothing during February or March. As for accumulated government debts to the private sector (net change in arrears), it was estimated in the budget that US$5.8 million would be paid during the first quarter. The Ministry's monthly reports indicated that debts actually repaid amounted to more than US$106 million, a more than 1,700% deviation between estimates and actual expenditure. This could be explained in one of two ways: either that the Palestinian National Authority repaid additional debts unknown to it when preparing budget estimates, or that the availability of a financial surplus enabled the Authority to repay known past arrears. In both cases, it is a shortcoming of the general budget, and a failure by those who prepared it to properly estimate revenue and expenditure.

As regards the remaining items of foreign funding (repayment of loans, grants and aid to support development projects, and funding of the Social Welfare Fund), they were not mentioned in the Ministry's monthly reports during the first quarter of 2005.

Table 22: Actual Data of Revenue, Expenditure and Financing during First Quarter 2005, Compared to Estimates in Budget Law for Same Period

Item	Percentage deviation (%)	Actual Q1 2005 (Million $)	Estimated Q1 2005 (Million $)
Total public revenues	**-4.6**	**252.4***	**264.5**
Local revenues	-12.8	86.3	99
Clearance revenues	1.5	167.4	165.5
Total public expenditure	**-31.7**	**379**	**555**
Current and capital expenditures	-23	375.9	488
Wages and salaries	0.07	235.6	234
Operating expenditures	-45.1	36.1	65.8
Transfer Payments	-70.3	44.5	150
Ordinary capital expenditures	-97.4	0.15	5.7
Net lending	82.8	59.4	32.5
Development expenditures financed by donations	-	-	67
Development expenditures financed by budget	-	3.15**	-
Financing	-	27.2	290.5
Grants to support current expenditures		68.7	163.5
Financing the social care fund	-	-	60
Grants to support development expenditures	-	-	67
Clearance revenues from previous years	-55.7	10.2	23
Net change in default payments	1729	-106.1	-5.8
Repayment of loans	-	-	-17.2

Source: Website of Ministry of Finance of Palestinian National Authority : www.mof.gov.ps

* This amount represents net revenue after taxes, which amounted to US$1.39 million during the first quarter of the year

** This item was not mentioned in the budget estimates, while the item concerning development projects funded by grants and aid, to the tune of US$268 million for the year or an average of US$67 million per quarter, was mentioned.

10- Tourism

Tourism statistics indicate an overall improvement in the tourism sector during the first quarter of 2005, although progress in Jerusalem and the rest of the West Bank was accompanied by a serious decline in the Gaza Strip. The number of functioning hotels in the Palestinian territories increased by 3 to 83, distributed 47 in the West Bank, 21 in Jerusalem and 15 in the Gaza Strip.

The number of hotel guests in the Palestinian territories increased by 1.8% compared to the fourth quarter of 2004, to reach 24,792 guests. Despite the stability of the number of hotel rooms available in Jerusalem, the number of hotel guests in the city rose by 8.9%. The number of hotel guests in the rest of the West Bank increased by 2.5%. It is worth noting here that the increase occurred only in the southern part of the West Bank, which includes Bethlehem. It declined in the centre of the West Bank, and remained stable in the northern part. A sharp decline in the number of hotel guests, amounting to 74.8%, occurred in the Gaza Strip.

Figure 12: Number of Functioning Hotels in Palestinian Territories

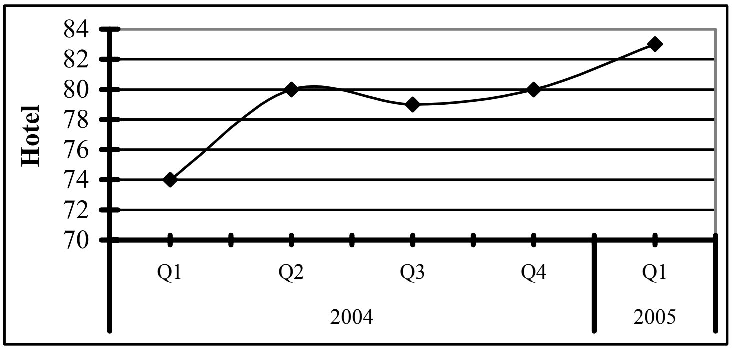

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Hotel Activities in Palestinian Territories

The number of hotel rooms in the Palestinian territories marginally increased by 41 rooms, to become 3,685 rooms. The increase was in the West Bank, where it amounted to 5.8%, while the number of rooms remained nearly the same in Jerusalem and fell by 14.6% the Gaza Strip.

Reflecting the fact that the number of hotel guests increased at a higher rate than the available rooms the average occupancy rate increased slightly, to become 11.9% compared to 11.0% during the fourth quarter of 2004.

The number of workers in the hotel sector in the Palestinian territories increased by 31 to become 1,280 workers, among them 172 women. 607 employees worked in the West Bank, 361 in Jerusalem hotels, and 312 in Gaza. This is a 10.2% increase in the number of workers in the rest of the West Bank, no change in Jerusalem, and a decline in the Gaza Strip of 7.1%.

Figure 13: Number of Hotel Guests, and Room Occupancy Rate in Hotels Operating in Palestinian Territories

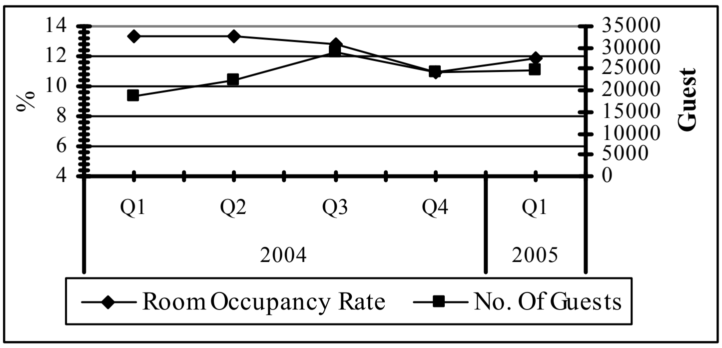

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Hotel Activities in Palestinian Territories

11- Banks

11-1 Deposits

The total amount of deposits in Banks operating in the Palestinian territories was US$3,992.5 million during the first quarter of 2005, which constitutes an increase of 0.8% over the fourth quarter of 2004. The increase occurred in the rest of the West Bank and amounted to 1.9%. But a decline of 2.5% occurred in the Gaza Strip. Deposits were geographically distributed 76.2% in the rest of the West Bank and 23.8% in the Gaza Strip (Figure 14)

Figure 14: Total Deposits in Rest of West Bank and Gaza Strip

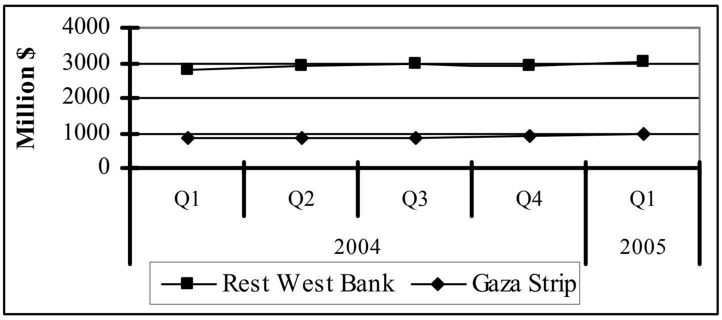

Source: Palestinian Monetary Authority, Monthly Reports January-March 2005.

Current deposits constituted 35.2% of the total deposits in the rest of the West Bank, and 35.7% in the Gaza Strip. Savings deposits made up 20.6% of deposits in the West Bank and 16.1% of deposits in the Gaza Strip. Term deposits dominated the deposits in the rest of the West Bank (44.0%), and in the Gaza Strip (48.2%). (Figure 15)

Figure 15: Current Deposits, Savings Deposits, and Term Deposits' Share of Deposits in Rest of West Bank and Gaza Strip – First Quarter 2005

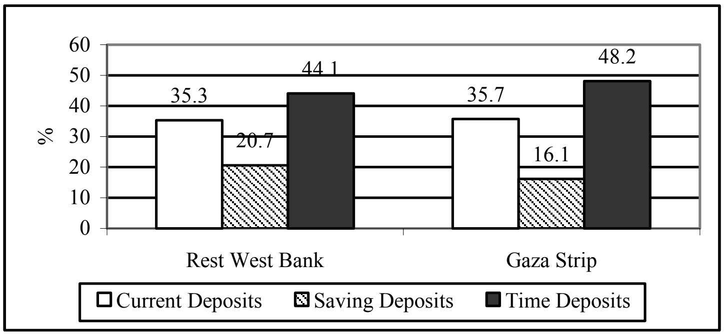

Source: Palestinian Monetary Authority. Monthly Reports-January-March 2005.

The Dollar contributed the biggest share of deposits in the rest of the West Bank and Gaza Strip, making up 53.5% and 65.5% respectively and 56.3% on average. The Dollar also constituted 69.6% of term deposits and 49.2% of current accounts. It is the most common currency used in the banking system, although its share of savings accounts did not exceed 38.7%. (Figure 16)

Figure 16: Dollar Contribution to Current Accounts, Savings Accounts, and Term Deposit Accounts in West Bank and Gaza Strip – First Quarter 2005

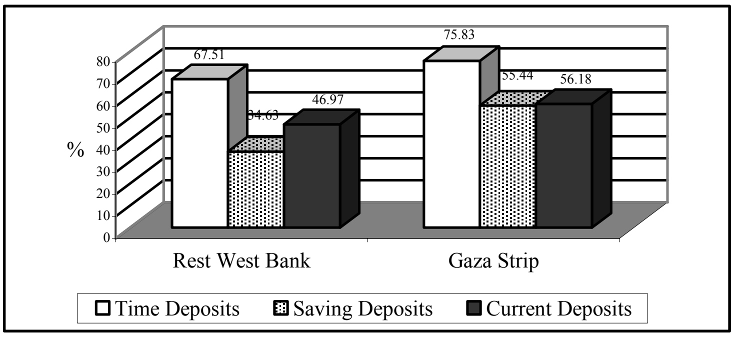

Source: Palestinian Monetary Authority Monthly Reports – January-March 2005.

The Israeli Shekel's share of the total deposits in banks operating in the West Bank and Gaza Strip was 14.7% during the first quarter of 2005, compared to 14.4% during the previous quarter (15.9% in the rest of the West Bank and 10.7% in the Gaza Strip). On the level of accounts, the biggest contribution of the Shekel was in the area of current accounts with 24.3%, to be followed by savings accounts (12.3%), and finally term deposit accounts (8.1%). The Shekel's high share of current accounts compared to other accounts is attributed to the fact that it is the main currency used in everyday transactions. (Figure 17)

Figure 17: Shekel's Contribution to Current, Savings, and Term Deposit Accounts in Rest of West Bank and Gaza Strip during First Quarter 2005

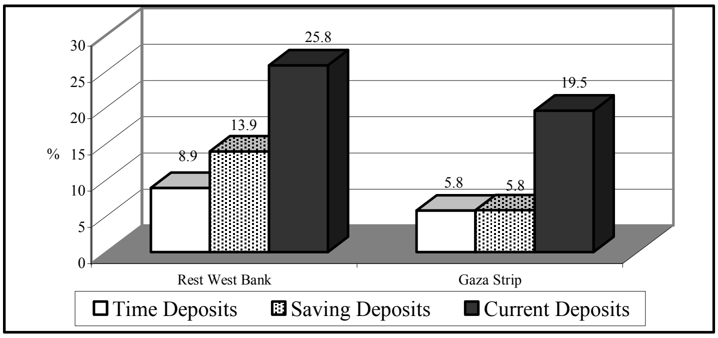

Source: Palestinian Monetary Authority. Monthly Reports, January-March 2005.

The contribution of the Jordanian Dinar amounted to 24.6% of the total deposits in banks operating in the rest of the West Bank and Gaza Strip (27.2% in the rest of the West Bank and 16.2% in the Gaza Strip). The biggest contribution was to savings accounts, making up 48.2% of their value, followed by current accounts (20.5%) and term deposit accounts (17.5%). The high percentage of Jordanian Dinars in savings accounts can be attributed to the relative stability of the Dinar's exchange rate, which consolidates its role as a good store of purchasing power, and the fact that historically the Dinar was the main savings currency in Palestine. The higher contribution of the Dinar to West Bank deposits compared to the Gaza Strip's is attributed to higher incomes there leading to a greater propensity to save. (Figure 18)

Figure 18: Jordanian Dinar's Contribution to Current, Savings and Term Deposit Accounts in Rest of West Bank and Gaza Strip for First Quarter 2005

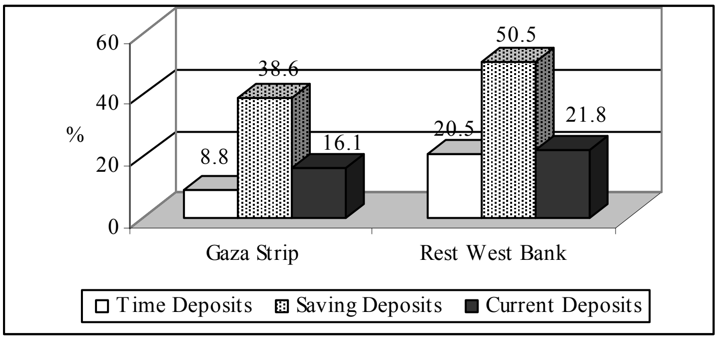

Source: Palestinian Monetary Authority. Monthly Reports. January-March 2005.

11-2 Credit Facilities

Data from the Palestinian Monetary Authority for the first quarter of 2005 indicate a noticeable increase in credit facilities offered by banks operating in the Palestinian territories. Outstanding credit rose by 11.6%, reaching US$1,584.6 million, with overdrafts increasing by 11.9%. Credit denominated in Dollars rose by 24.3%, Jordanian Dinar loans increased by 4.4%, while the share of the Israeli Shekel retreated by 12.3%.

Outstanding credit granted in US Dollars amounted to US$1,039.3 million, constituting the highest percentage (65.6%) of the total. Credit in Israeli Shekels amounted to US$348.6 million, i.e. 22% of the total amount owed. Credits provided in Jordanian Dinars were to the value of US$181.8 million, or 11.5% of the total. (Figure 19)

Figure 19: Distribution of Credit Facilities in the Three Currencies

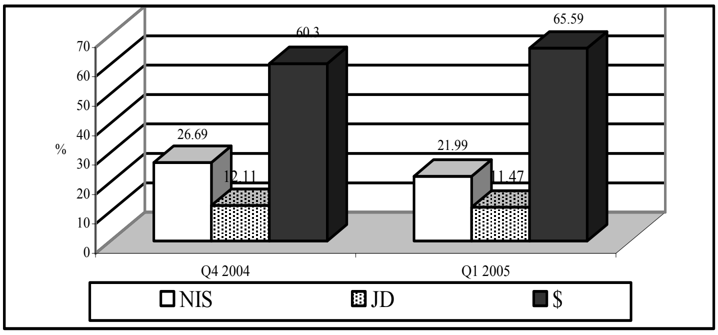

Source: Palestinian Monetary Authority. Monthly Reports, January-March 2005.

Data indicate that the ratio of credit to deposits increased during the first quarter of 2005, to become 39.7% compared to 35.9% during the fourth quarter of 2004. (Figure 20)

Figure 20: Credit Facilities Ratio to Deposits in Palestinian Territories

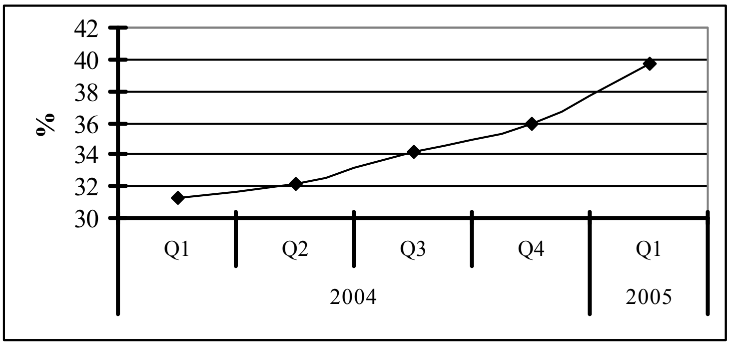

Source: Palestinian Monetary Authority. Monthly Reports, January-March 2005.

11-3 Discrepancy in Currencies' Exchange Rate

The discrepancy in the exchange rate of a currency is the difference in the selling price and the buying price of a currency in another currency. On 9th May, for example, the buying price of the US Dollar at the Arab Bank was 4.340 Shekels, while its selling price was 4.290 Shekels. This means that the discrepancy between the Dollar and the Shekel was 0.050, or 50 ‘pip’. ‘Pip’ stands for ‘price interest point’ in the currency market, and represents the smallest fluctuation in price for a given currency pair. The more of a currency that is exchanged at one time, the less the discrepancy. For example, the pip will not usually exceed 5 when changing one million dollars or more, but it will be 50 to 200 when changing less than 100 thousand dollars. The discrepancy in exchange rates used by credit card companies amounts to between 200 and 300 pip. These are the rates applied by commercial banks in addition to the commissions they charge. What do high and low discrepancies in currencies' exchange rates indicate?

Low discrepancies in exchange rates indicate important characteristics of foreign currencies markets, among them:

- Market efficiency and sharp competition.
- Low transaction costs (such as salaries and institutional expenses), and low levels of risk and differences in inflation rates.

Starting with this issue of the **Quarterly Economic and Social Monitor** we will follow the amount of discrepancy in exchange rates of the US Dollar, the Jordanian Dinar and the Euro against the Shekel. We will also follow this discrepancy at Palestinian and Israeli Banks, Exchange Bureaus, and informal money changers.

Table 24: US Dollar against Israeli Shekel

Date	Facility	Buying price	Selling price	Spread	Spread unit (PIP)	Difference (%)
09/05/05	**Street Money Exchangers**					
	Street Money Exchanger 1	4.35	4.37	0.02	20	0.46%
	Street Money Exchanger 2	4.35	4.37	0.02	20	0.46%
	Street Money Exchanger 3	4.35	4.37	0.02	20	0.46%
	Average					0.46%
09/05/05	**Exchange Bureaus (Ramallah)**					
	Exchange 1	4.36	4.365	0.005	5	0.11%
	Exchange 2	4.355	4.365	0.01	10	0.22%
	Exchange 3	4.36	4.365	0.005	5	0.11%
	Average					0.15%
09/05/05	**Palestinian Banks**					
	Palestinian Bank 1	4.34	4.39	0.05	50	1.15%
	Palestinian Bank 2	4.34	4.385	0.045	45	1.03%
	Palestinian Bank 3	4.34	4.38	0.04	40	0.92%
	Average					1.00%
08/06/05	**Israeli Banks**					
	Bank Leumi	4.28	4.5	0.22	220	5.14%
	Arab Israel Bank	4.29	4.5	0.21	210	4.90%
	Bank Hapoalim	4.29	4.5	0.21	210	4.90%
	Average					5.00%

Source: Collected through on-the-spot surveys in Ramallah and by telephone communication with Israeli banks

Table 25: Jordanian Dinar against Israeli Shekel

Date	Facility	Buying price	Selling price	Spread	Spread unit (PIP)	Difference (%)
07/06/05	**Street Money Exchangers**					
	Street Money Exchanger 1	6.18	6.22	0.04	40	0.64%
	Street Money Exchanger 2	6.18	6.22	0.04	40	0.64%
	Street Money Exchanger 3	6.19	6.22	0.03	30	0.48%
	Average					0.58%
07/06/05	**Exchange bureaus (Ramallah)**					
	Exchange 1	6.2	6.24	0.04	40	0.64%
	Exchange 2	6.2	6.23	0.03	30	0.48%
	Exchange 3	6.2	6.23	0.03	30	0.48%
	Average					0.53%
25/05/05	**Palestinian Banks**					
	Palestinian Bank 1	6.161	6.224	0.063	63	1.02%
	Palestinian Bank 2	6.168	6.182	0.014	14	0.22%
	Palestinian Bank 3	6.12	6.22	0.1	100	1.63%
	Average					0.95%
08/06/05	**Israeli Banks**					
	Bank Leumi	5.97	6.45	0.48	480	8.04%
	Arab Israel Bank	5.97	6.45	0.48	480	8.04%
	Bank Hapoalim	6.05	6.45	0.4	400	6.61%
	Average					7.56%

Source: Collected through on-the-spot surveys in Ramallah and by telephone communication with Israeli Banks

Table 26: Euro against Israeli Shekel

Date	Facility	Buying price	Selling price	Spread	Spread unit (PIP)	Difference (%)
07/06/05	**Street Money Exchangers**					
	Street Money Exchanger 1	5.36	5.39	0.03	30	0.56%
	Street Money Exchanger 2	5.37	5.4	0.03	30	0.55%
	Street Money Exchanger 3	5.39	5.41	0.02	20	0.37%
	Average					%0.49
07/06/05	**Exchange bureaus (Ramallah)**					
	Exchange 1	5.38	5.41	0.03	30	0.55%
	Exchange 2	5.37	5.4	0.03	30	0.56%
	Exchange 3	5.39	5.41	0.02	20	0.37%
	Average					0.49%
25/05/05	**Palestinian Banks**					
	Palestinian Bank 1	5.457	5.574	0.117	117	2.14%
	Palestinian Bank 2	5.507	5.521	0.014	14	0.25%
	Palestinian Bank 3	5.456	5.565	0.109	109	2.00%
	Average					1.46%
08/06/05	**Israeli Banks**					
	Bank Leumi	5.27	5.54	0.27	270	5.12%
	Arab Israel Bank	5.28	5.55	0.27	270	5.11%
	Bank Hapoalim	5.27	5.52	0.25	250	4.74%
	Average					5.00%

Source: Collected through on spot survey in Ramallah and by telephone communication with Israeli Banks.

On studying and comparing the previous three tables we make the following observations:

- The discrepancy in the value of the Dollar against the Shekel was the lowest in all sectors (Palestinian and Israeli banks, money exchange bureaus and money changers of the informal sector). That is due to the relative stability of the Dollar/Shekel exchange rate and the widespread use of the Dollar, and to the existence of a large market for exchanging Dollars with Shekels.
- The discrepancy in exchange rates of the different currencies (Dollar, Dinar and Euro) was the lowest in money exchange bureaus, followed by money changers of the informal sector. That is probably due to the fact that roaming money changers usually work for Money Exchange Bureaus for specified commissions.
- There is a big difference in the amount of discrepancy between Palestine and Israel. At a time when the average difference between the buying and selling price of the Dollar was 1% at Palestinian Banks, money exchange bureaus and money changers of the informal sector, it was 5% at Israeli Banks. Consequently the currency market for exchanging the three currencies is more effective in Palestine than in Israel. This is probably due to the existence of sharper competition in the money exchange market in Palestine lower costs of labour and other institutional expenses.
- Discrepancy in the exchange rate of the Dinar against the Shekel was lower than the Euro at Palestinian banks, while the reverse was true at Israeli banks. This is probably due to the relatively higher usage of the Jordanian Dinar in the Palestinian territories and the Euro in Israel.

12- Palestine Stock Exchange

Data issued by the Palestine Stock exchange indicate a strong improvement in all market indicators. The number of shares traded rose by 150.4% during the first quarter of 2005, reaching around 105 thousand shares. The increase was continuous through all three months. Their value was nearly US$445 million, an increase of 381% over the previous quarter. Those increases took place over the same number of trading sessions (60) as the previous quarter, but the number of transactions rose by 118.4% to become 27,243 deals, an average of 454 per session. The increase in the number of transactions was accompanied by a big increase in the prices of shares, to the extent that they rose by 117.5% compared to the previous quarter. The Jerusalem index rose to 603.74 points from 277.56 points during the fourth quarter of 2004. In addition, the market value of shares listed on the exchange increased by 61.9% to reach US$1,723 million.

Figure 21: Market Value of Companies Registered on Palestinian Stock Exchange

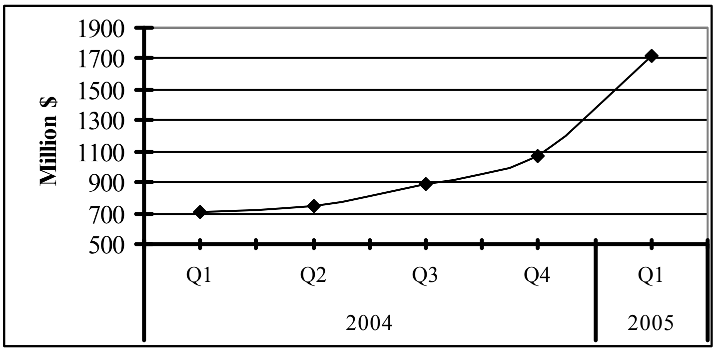

Source: Website of Palestinian Stock Exchange. www.P-S-E.com

Figure 22: Jerusalem Index

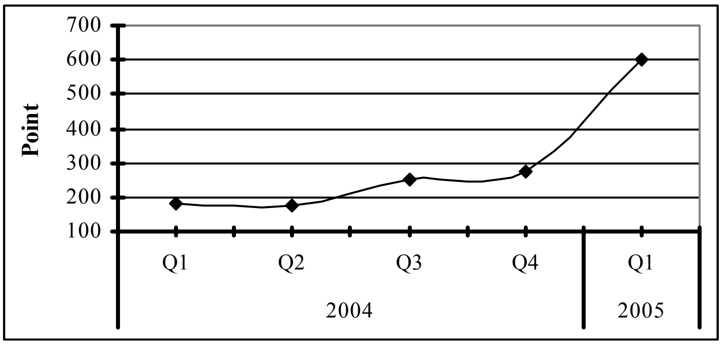

Source: Website of Palestinian Stock Exchange. www.P-S-E.com

13- Security, Justice and Law

13-1 Legal Environment

During the first quarter of 2005 the Legislative Council's attention was centred on adopting the amended General Elections Law, according to which the Palestinian parliamentary elections were expected to take place in July of the current year. Many sessions of the Council were devoted to discussion and adoption by first reading of this law. Consequently, there was a drop in the number of other laws adopted by the Council during that quarter.

During the first quarter of 2005 one law concerning financial and economic matters was adopted, that dealing with unlawful gains. The adoption of this law is considered an important step for completing measures needed to reform the financial and administrative environment. It is expected that the law will contribute to strengthening principles of transparency and accountability, protecting public funds and ending corruption. The Legislative Council approved the General Budget for 2005 on the last day of the deadline for budget approval, which is 31 March.

The Legislative Council also approved in general discussion three laws related to financial and economic affairs. The first concerns the Fund for the Support and Care of Martyrs' Families and the other two concern the organisation of trade union activities in Palestine.

The Legislative Council also completed the first reading of three laws: the amended Agriculture Law, the amended Judicial Authority Law and the draft law on law enforcement. Despite the fact the last two laws are not directly related to economic and financial matters, their approval and adoption will help provide the legal and judicial stability which are prerequisites for the creation of an appropriate investment environment. An independent and honest judiciary, whose decisions are enforced quickly and fairly, will provide confidence to investors and businessmen. The Council also referred the amended law on the principles of civil and commercial court trials to the President of the Authority for signature and issue, and completed the readings of the draft law on the retirement of civil servants and referred it to the Council of Ministers for their opinion.

Table 27: Draft Laws and Laws with Economic Dimensions at Different Legislative Stages

Law/ Proposed law	Date
Laws approved by PLC and signed by the President	
Illegal Earnings	08/01/05
Public Budget for the year 2005	31/03/05
Bills approved in third reading and transferred to the President	
Amendments to the Civil and Commercial Procedural Law	05/02/05
Bills approved in the third reading and transferred to the cabinet	
Public Retirement	13/03/05
Bills approved in the first reading	
Amendment to the Palestinian Judicial Authority	10/03/05
Law Enforcement	14/03/05
Amendment to the Agriculture Law	15/03/05
Bills approved in public discussion	
Martyrs Support Fund	29/01/05
Unions	14/03/05
Labour Unions	14/03/05
Bills transferred to the specialised committees	
Public procurement law	04/01/05
Concession Law	04/01/05
Allowances and compensation to the PA President	09/03/05

Source: Palestinian Legislative Council

The Council also referred three draft laws to its specialised committees for examination and preparation of the necessary reports. The Concessions law regulates granting concession contracts in Palestine and sets out the rights and duties of contracting parties and the proper mechanisms to end such agreements, and the amended law on Public Supplies regulates the purchasing of supplies in government offices and institutions and stipulates how they should be managed. The main amendment to this law stipulates the addition of a representative of the Standards and Measurements Agency to the membership of the Central Tender Commission mentioned in the Law. The third draft law concerns the allocations and allowances of the Palestinian National Authority's President, setting the salary and allowances of the President at US$7,000 per month.

It is worth noting that the Legislative Council postponed examination of the amended Labour Law, after referring it to the specialised committee for study. The reason was the non-existence of the legal body which will regulate its affairs, as it is closely linked to (and basically dependent on) the Law on Social Security, which is still under examination.

The following table lists the laws and draft laws related to financial and economic matters, at their different legislative stages, during the first quarter of 2005.

13-2 Security

Palestinian society and all its institutions were preoccupied by lawlessness and the "chaos of arms" (as referred to by the local press), the dangers of which are increasing along with the ineffectiveness of law and order agencies. Incidents which indicate the absence of the rule of law included clashes in the streets and public places between members of the different security agencies, kidnappings of public figures, foreigners and journalists, assassinations, and assaults on hospital directors, mayors and members of the Legislative Council. Armed attacks on public institutions and government departments continued, including the offices of the Legislative Council in Gaza, Gaza's Central Prison, the offices of the security agencies in Gaza, the administrative offices in the governorates, the offices of social affairs, the Electricity Distribution Company, the Cultural and Free Thought Association in Khan Younis, and others offices. In addition, there were family and individual feuds, and murders known as "honour killings" (Website of the Independent Association for the Rights of the Citizen, and Mizan Centre).

Data from the Mizan Centre indicate that 515 Palestinians were killed or wounded in such incidents in the Gaza Strip during the period from 1/1/2003 to 11/6/2005. In the first half of the current year 15 dead and 165 wounded were counted in incidents of lawlessness and the widespread use of weapons (Mizan Centre website, 12/6/2005). The Independent Association for the Rights of the Citizen also reported that 93 persons were killed in 2004 as a result of what it called lawlessness and the chaos of arms. The list includes persons killed for cooperation with the occupation or for revenge. Tens of kidnapping incidents also occurred. The report cited examples of armed attacks on public and private institutions, security offices and leading personnel, without measures being taken against those committing those acts. (Palestinian Independent Association for the Rights of the Citizen, Report 2005)

In the same context, the Palestinian Prime Minister threatened to suspend his government's activities as an expression of discontent and dissatisfaction with the Security apparatus’s failure to end the lawlessness prevailing in the Palestinian territories. (Local press, 16/6/2005).

13-3 Citizens' Rights

The Palestinian Independent Association for the Rights of the Citizen issued its annual report on the state of the Palestinian citizen's rights during 2004, which monitored violations of the rights of Palestinian citizens by official Palestinian institutions in the following areas: the right to life, the rights to freedom, personal security, and protection from torture, the rights to freedom of opinion and expression, the right to protection from forced disappearance, and other rights guaranteed by Palestinian laws. The report revealed that Palestinian citizens were also exposed to violations of their rights by non-official Palestinian parties due to the weakness of Palestinian institutions (Palestinian Independent Association for the Rights of the Citizen, 2005. Tenth Report, State of Palestinian Citizen's Rights during 2004).

The report did cite improvements in certain areas of the state of Palestinian citizen's rights during 2004 (such as arbitrary arrest, the right to social security, the right to education, and obtaining public services) but concluded that the Palestinian Prosecutor's Office “does not fulfil its required role, as it is the body basically responsible for and authorised to carry out arrests and order detention”. The Association highlighted the failure to control the security apparatus, especially that “the General Prosecutor's Office, which supervises and controls punishment measures, is still ineffective in practicing its supervisory and control role in this area.”

13-3-1 Crimes of Honour

Officials from the Palestinian Ministry for Women Affairs (as quoted in the British **Guardian** newspaper on 23 June) stated that 20 women and girls were killed during the past year within the framework of what is called ‘crimes of honour’. They added that 50 girls committed suicide (probably under family pressure) to clear a perceived blemish on family honour due to suspicions of sexual relations outside marriage, or in order to avoid an imposed marriage, or to escape from a hated marital relationship. The officials said that also 15 girls escaped killing attempts related to crimes of honour during the previous year.

It is worth mentioning that laws inherited from the Jordanian era treat women as ‘minors’ that fall under the protection of their male relatives. Such laws impose a maximum punishment of 6 months imprisonment for homicide if it is a ‘crime of honour’. Women’s organisations have asked the Legislative Council to amend the law, but are facing opposition from some members of parliament who think that abrogation of those laws will destroy the tissue of moral values governing Palestinian society.

13-3-2 Death Sentences

On 12 June four convicted prisoners were executed in Gaza. The death sentences had been passed several years before, but their executions had been delayed.

Documents from the Palestinian Centre for Human Rights (PCHR) reveal that 37 death sentences have been passed since the establishment of the Palestinian Authority in 1994 and 12 of them carried out. Nine other sentenced persons were killed extra-judicially. The majority of death sentences were passed by State Security Courts, which are special courts formed in accordance with a Presidential Decree of 1995. The PCHR calls for the repeal of this Decree and asks that trials be conducted in ordinary civil courts, owing to the absence of conditions of fair trial in state security courts. The Centre is of the opinion that the decision issued by the Palestinian Minister of Justice in July 2003, stipulating an end to the functioning of State Security Courts, is insufficient. The Centre also calls for abolition of the death penalty from Palestinian law.

14- Israeli Measures

The Israeli occupation policies, including blockades, destruction of property and killing, resulted in great loss of human life and wide scale destruction of infrastructure. Data from the Palestinian National Information Centre revealed that during the first quarter of the current year 95 Palestinians were killed, among them 30 children (less that 18 years of age). 59 fell in Gaza and 36 in the West Bank and Jerusalem. January was the worst month, with 74 persons killed. 270 persons in the West Bank and 116 in the Gaza Strip were wounded by occupation forces or settlers.

In addition, Israel's occupation forces destroyed 2,278 dunums of land, 1,262 of them in January. They continued to expropriate large areas of land in order to complete the construction of the Separation and Annexation Wall. The area of land expropriated in the first quarter of 2005 amounted to 2,040 dunums. They totally or partially destroyed 1,464 houses, damaged around other 1,235 facilities, and uprooted more than 810 thousand trees of different kinds.

The number of Palestinians killed during the Al-Aqsa *Intifada* reached 3,804 by the end of April 2005, among them 750 children. By the end of January, Israel's occupation forces had caused different degrees of damage to 71,122 buildings, more than one tenth of them (7,505) residential buildings that were either partially or completely destroyed. (Palestinian Central Bureau of Statistics, *Intifada* Data)

14-1 Israeli Violations of Palestinian Citizens' Rights During 2004

The Palestinian Association for the Rights of the Citizen in its tenth report, published in 2005, monitored Israeli violations during 2004. The report revealed the continued violation of the rights of Palestinian citizens by the Israeli occupation forces on all levels and in all areas of the West Bank and Gaza Strip.

Attack on the Citizen's Right to Life
Israel's occupation forces killed 806 Palestinian citizens during 2004, i.e. an average of 2.2 a day. 141 children were among them. The occupation forces targeted 95 people for assassination, most prominent among them were Sheikh Ahmed Yassin and Abdul Aziz Al-Rantisi. 5,964 Palestinian citizens were wounded as a result of the occupation's repressive measures during the same period, i.e. 16.3 citizens per day. Documents from the Association revealed that most of the casualties were caused by haphazard firing or the bombardment of residential quarters by heavy weapons.

Continued Attacks on Freedom of Movement
The occupation forces set up hundreds of military road blocks that separate Palestinian communities from each other. Some road blocks were upgraded to resemble border crossings, with electronic searching equipment. In some of them dogs were being used for searching purposes. Humiliating measures continue at these crossings, including holding Palestinian citizens for hours in the cold or under the scorching heat of the sun, forcing people into pits (known as *Al-Jourah),* and forcing them to take off their clothes.

Attacks on First Aid Teams
The occupation forces continued to hinder the work of Palestinian medical teams. Some of them were exposed to direct gunfire and shelling, which killed 31 medical workers between the outbreak of *Intifada* and the end of 2004. 428 medical personnel were wounded while on duty during the same period. 345 ambulances were exposed to attacks, which resulted in the total destruction of 38 of them and serious damage to 123 others. Delaying ambulances at checkpoints and military road blocks continued, which resulted in 56 births at road blocks and the deaths of five pregnant women.

Attacks on Private and Public Property
The occupation completely destroyed 600 Palestinian houses and damaged 800 others during 2004. Most of these were in the Gaza Strip. The occupation forces continued to demolish houses in the West Bank (including Jerusalem) under the pretext that they were unlicensed. 24 houses were destroyed in such circumstances in 2004. A report by the Palestinian Centre for Human Rights in Gaza stated that the area of agricultural land destroyed by the Israeli occupation between the outbreak of the Al-Aqsa *Intifada* and the end of May 2005 was 31,699 dunums, or nearly 20% of

the total area of agricultural land in the Gaza Strip. The Beit Hanoun area in Northern Gaza Governorate was among the worst hit areas. In addition, thousands of dunums were destroyed in the West Bank for building the Separation and Annexation Wall.

Burying Hazardous Waste in the Palestinian Territories
The World Health Organisation condemned Israel's burying of dangerous waste in the Palestinian territories and demanded that Israel refrains from such practices. Israel set up a dump in the territory of Nablus Governorate over an area of tens of dunums at the Abu Shousha quarry, which is situated near the biggest water basin in the West Bank. In addition, the occupation forces and settlers have turned agricultural fields between the towns of Ya'bed and 'Arabeh in Jenin Governorate (which is among the most fertile Palestinian agricultural areas) into a place of environmental destitution, by dumping household and industrial waste, army refuse and scrap in them. The occupation forces continue to dispose of dangerous industrial waste in Al-Mowassi area in Gaza. In March the occupation authorities started pumping around 15,000 cubic meters of waste water per day from Israel to Gaza Valley through Israel's borders, a practice which results in polluting the areas through which such water passes. (Press conference of the Head of the Environment Quality Authority, Youssef Abu Safiyah, quoted from the Palestine Press Agency – WAFA, 14/5/2005). In addition, cancer and sterility rates continue to be abnormally high in Palestinian areas near Israel’s aging nuclear bomb-making facility at Dimona, with radioactive waste buried in the hills around Hebron. Israel still refuses international inspection of the four decade-old site.

Palestinian Prisoners in Israeli Jails
The Ministry for the Affairs of Detainees and Ex-Detainees issued a report dealing with the conditions of Palestinian prisoners in Israeli jails. According to the report there were 8,500 prisoners in Israel's jails in mid-May 2005, distributed among 25 detention camps and centres. The number of prisoners receiving salaries from the Ministry amounted to 6,000. 387 prisoners have been detained since before the establishment of the Palestinian National Authority, and 227 prisoners were detained between the signing of the Oslo Accords and the outbreak of the Al-Aqsa *Intifada.*

More than 350 female prisoners were arrested during the Al-Aqsa *Intifada*; 123 of them are still detained. Among the female prisoners still incarcerated are 74 whose ages range between 16 and 25 years.

The Ministry revealed that more than 3,500 children had been arrested since the outbreak of Al-Aqsa *Intifada* and 346 were still in detention – 303 from the West Bank, 33 from Jerusalem and 10 from the Gaza Strip. Eight of them are girls. 56% of the children in detention are awaiting trial, 41.5% have been sentenced, and 2.5% are being ‘administratively detained’, i.e. without even the prospect of a trial. The report also stated that 196 children were detained in 2004 and 124 so far in 2005. It mentioned that 99% of child detainees said they had been tortured, often by putting a hood over the head, suspension in the air and beating.

Table 28: Kinds of Torture to which Palestinian Prisoners were Exposed to in Israeli Jails

Type of Torture	Percent
Prisoners were beaten	99
Prisoners were put in a refrigerator	68
Prisoners were hanged by hands	88
Prisoners were forced to stand for a long time	92
Prisoners were forbidden to sleep	93

Source: Ministry of Detainees’ and Ex-Detainees’ Affairs

The report states that 1,000 Palestinians in total were administrative detainees, held without charge or trial. The report also reveals that detainees have been subjected to different kinds of torture. The following table shows the percentage of Palestinian prisoners who were subjected to the main types of torture in Israeli jails.

14-3 Annexation and Separation Wall

The construction of the illegal wall continued, and was concentrated in the Jerusalem area, the west of Ramallah, in Bethlehem and in Al-Khalil (Hebron) area. Reports indicate that the Israeli occupation plans to build a wall inside the city of Al-Khalil to isolate the area subject to total Israeli control in the city (known as H2) from the other parts of the city.

The parts of the wall which have been completed have resulted in the expropriation of thousands of dunums and the severing of whole villages such as Bili'n, north of Ramallah, from their agricultural land. It has also caused the isolation of tens of communities north and west of the Wall. Such communities have lost geographical continuity with the West Bank, and Israeli occupation soldiers now totally control their movements through special gates. 208,705 dunums of fertile agricultural land were expropriated for the benefit of building the Wall.

The Area of Greater Jerusalem is 290 Square Kilometres
It was learned from Israeli sources (**Ha'aretz,** Akiva Aldar, a translated article in **Al-Quds** newspaper, 23 June 2005) that the area of Greater Jerusalem will become 290 square kilometres after the completion of the Wall. This area will be constituted by the following:

56 square kilometres inside the Green Line;
70 square kilometres added after the 1967 occupation;
70 square kilometres inside the settlement of Ma'aleh Adumim
95 additional square kilometres to be annexed to Jerusalem by the Wall.

It is worth noting that the area of East Jerusalem before 1967 did not exceed 6 square kilometres (1 square kilometre inside the old city), and that the area of Tel Aviv does not presently exceed 55 square kilometres.

REFERENCES

Palestinian Central Bureau of Statistics 2005, Statistics of Building Permits, First Quarter 2005, Ramallah, Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005, Consumer Price Index (January-March 2005), Ramallah – Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics 2005, Hotel Activities in Palestine, First Quarter 2005, Ramallah – Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics, National Revenue Accounts, First Quarter 2005.

Palestinian Central Bureau of Statistics 2005, Labour Force Survey, December-January 2004 Round, and January – March 2005 Round. Ramallah- Palestine

Palestinian Central Bureau of Statistics 2005.Survey of Israeli Measures' Effect on Economic Conditions of Palestinian Families, 12 Round (January-March 2005).

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Marriage and Divorce in Palestinian Territories 2004, Quoted from Bureau's Website.

Palestinian Central Bureau of Statistics 2005. Family Spending and Consumption 2004, Press Conference on Survey's Results (15/1/2004-14/1/2005).

Palestinian Central Bureau of Statistics 2005, Special Report on 57 Anniversary of *Al-Nakba,* Ramallah, Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics, Survey of Israeli Measures' Effects on Economic Conditions of Palestinian Families, 11 Round: October – December 2004, Ramallah – Palestine.

Palestinian Monetary Authority 2005, Bulletin of Palestinian Monetary Authority (Claims and Reserves of all Banks). Ramallah – Palestine.

Palestine Stock Exchange, Trading Statistics from January to March 2005, Nablus – Palestine.

Website of Palestinian Central Bureau of Statistics, 15/6/2005.

Websites of Palestinian Independent Association for the Rights of the Citizen, and Al-Mizan Centre.

Palestinian Legislative Council, Documents Department, Ramallah – Palestine

Press Conference Held by Head of Environment Quality Authority, Youssef Abu Safiyah, quoted by Palestinian News Agency – Wafa, 14/5/2005

Palestinian National Information Centre. Palestinian *Intifada* Statistics, First Quarter 2005, Ramallah – Palestine.

Website of Ministry of Finance (www.mof.gov.ps)

Ha'aretz, Akiva Aldar, translated article in Al-Quds newspaper, 23 June 2005.

Palestinian Independent Association for Rights of the Citizen, 205, Tenth Report: State of Palestinian Citizens' Rights during 2000.

Palestinian Ministry of Finance, Law on General Budget for the 2005 Financial Year, Ramallah – Palestine.

The Ministry of Prisoners' and Liberated Prisoners' Affairs.